وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

# السياسة الفرنسية في مجابهة الثورة الجزائرية من خلال سياسة جاك سوستال وروبير لاكوست دراسة مقارنة (1955- 1958)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

**إعداد الطالبين:**

شعيب عميشي

مريم برتيمة

**الأستاذ المشرف:**

أ.د. موسى بن موسى

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| رضا ميموني | أستاذ محاضر –أ– | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | رئيسا |
| موسى بن موسى | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | مشرفا ومقررا |
| محمد حناي | أستاذ محاضر –أ– | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | مناقشا |

**الموسم الجامعي : 1443– 1444هـ / 2022– 2023 م.**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

# السياسة الفرنسية في مجابهة الثورة الجزائرية من خلال سياسة جاك سوستال وروبير لاكوست دراسة مقارنة (1955- 1958)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

**إعداد الطالبين:**

شعيب عميشي

مريم برتيمة

**الأستاذ المشرف:**

أ.د. موسى بن موسى

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| رضا ميموني | أستاذ محاضر –أ– | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | رئيسا |
| موسى بن موسى | أستاذ | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | مشرفا ومقررا |
| محمد حناي | أستاذ محاضر –أ– | جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي | مناقشا |

**الموسم الجامعي : 1443– 1444هـ / 2022– 2023 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿204﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿205﴾

سورة البقرة الآية 204 – 205

# إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم { **واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا** }

صدق الله عظيم – سورة الإسراء – الأية ( 24 )

إلى من لم أشبع من أنفاسه ووارياه الثرى وروحه طاهرة والدي رحمه الله وغفر له واسكنه فسيح جناته.

الذي عمل بكد في سبيلي وعلمني معني الكفاح

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي والدتي العزيزة أدامها الله لي. التي أفاضت على من فضلها وكرمها وغمرتني بحبها الصادق وحرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها

إلى أخوتي وأخواتي الكرام الذين أوصلوني إلى ما أنا عليه حفظهم الله جميعا

إلى كل من قدم لي يد العون في انجاز هذا البحث

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الدكنور " موسى بن موسى" الذي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها. فلا يفوتني أيضا أن أخص إهدائي لأساتذة قسم التاريخ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

**شعيب عميشي**

# إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم **{ قل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }** صدق الله عظيم – سورة التوبة – الأية ( 105 )

إلهي لايطيب الليل الا بشكرك ولايطيب النهار الا بطاعتك ولاتطيب اللحظات الا بذكرك الله جل جلاله.

إلى من علمني العطاء دون انتظار... الى من احمل اسمه بكل افتخار...

ارجو من الله ان يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد الى الابد... ابي الغالي.

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والعطاء الى الحنان. .. الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب – امي الحبيبة.

الى من عاشت عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي اخوتي واخواتي: سميحة، سارة، عبد الله، الى المؤنسات الغاليات التي لا تكتمل فرحة في البيت الا بوجودهم: نورس، سندس.

وإلى زوج أختي فتح الله بلجاني وخالي العزيز جاني يوسف الى من أكون لهم خالة: احمد نوفل، نبراس الجنة، فداء الرحمان، نضال القدس وكتاكيت الصغار سليمان، غيث، ليث. وإلى أزواج أخواتي سارة وسميحة الى من علمونا حروفا من ذهب من عبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم... الى اساتذتي الكرام

**مريم برتيمة**

# شكر وعرفان

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وعملا بقوله ﷺ ﴿ **من لم يشكر الناس لا يشكر الله** ﴾ واعترافا بالفضل لا يسعنا بعد انتهائنا من إعداد هذا العمل إلا أن نتقدم بتحية تقدير وعرفان بالجميل للأستاذ المشرف " **موسى بن موسى** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الثمينة وإصراره على إخراج عملنا هذا في أحسن صورة فله منا جزيل الشكر والامتنان

كما نتقدم بوافر التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة والحكم عليها . وإلى كل اساتذة قسم التاريخ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

كما لا يفوتنا في هذا المقام ان نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم برأيه وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث في أحسن صورة سواء من قريب أو من بعيد، نسال الله ان يحفظهم جميعا ويسدد خطاهم.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والتوفيق.

شعيب – مريم

# قائمة المختصرات

| الاختصار | الكلمة |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| تع | تعريب |
| ج | الجزء |
| د. س | دون سنة |
| د. م | دون مكان |
| ص ص | تعدد الصفحات |
| ط | طبعة |
| ع | عدد |
| مج | مجلد |

# مقدمة

**مدخل عام:**

عملت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 على بسط سيطرتها ونفوذها الكامل على تراب القطر الجزائري كاملا، ذلك من خلال السياسات التي طبقتها في الجزائر، وهي مجموعة من القوانين والمراسيم التي كانت تهدف من ورائها إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وفي الفاتح من نوفمبر 1954 اندلعت الثورة الجزائرية بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، بعد أن اقتنع الشعب الجزائري بضرورة الكفاح المسلح، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

**التعريف بموضوع:**

ولمواجهة هذا المد الثوري في الجزائر سعت فرنسا إلى احتوائه وخنقه في مهده معتمدة عدة إجراءات وأساليب مختلفة في ظل سياستها القمعية والإغرائية منذ انطلاق الشرارة الأولى للعمل المسلح، فاضطرت الحكومة الفرنسية لتغيير حاكمها المتواجد في الجزائر، وتعويضه بحاكم جديد جاك سوستال، الذي جاء يحمل أمال الفرنسيين في القضاء على الثورة من خلال سياسته، إلا أن تعاقب الحكومات الفرنسية اجبرها مرة أخرى على تغيير الوالي العام، واستبدال منصب الحاكم العام بمنصب المقيم العام، فعين في هذا المنصب روبير لاكوست بداية من عام 1956 إلى غاية 1958، إذ قدم إلى فرنسا املا في القضاء على الثورة الجزائرية، وضعا بذلك خطط واستراتيجيات من شأنها أن تقضي على الثورة. ومن هنا جاء عنوان بحثنا كالآتي:

**السياسة الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية من خلال سياسة جاك سوستال وروبير لاكوست 1955–1956 دراسة مقارنة.**

**أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج الإجراءات والمشاريع والإصلاحات، التي سعت السلطات الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر في ظل سياستها المضادة للثورة التحريرية بهدف اخمادها، وقد ارتبطت هاته السياسة بشخصيتين حكما الجزائر آنذاك هما جاك سوستال وروبير لاكوست، فكان لكل واحد منهما نظرته وسياسته لمعالجة وحل القضية الجزائرية، حيث تباينت هذه المشاريع فيما بينها.

**دوافع أسباب اختيار الموضوع:**

تعددت دوافع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فمنها دوافع وأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فالدوافع والأسباب الذاتية تمثلت في:

– الرغبة الشخصية في اطلاع على تاريخ أهم الاحداث التاريخية في الجزائر – الثورة –.

– محاولة فهم السياسة الفرنسية في مواجهتها للثورة التحريرية خاصة سياسة روبير لاكوست.

أما الدوافع الأسباب الموضوعية تمثلت في الآتي:

– الرغبة في التعرف على سياسات فرنسا المنتهجة في وأد الثورة التحريرية بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1955 – 1958.

– الاطلاع على سياسة الحكام المتعاقبين على سدة حكم الجزائر المستعمرة.

– الوقوف على أوجه التماثل والتباين في سياسة كل من سوستال ولاكوست في حكمهما للجزائر خلال الفترة ما بين 1955 - 1958.

**الأهداف:**

– التعريف بحجوم السياسات المتبعة من قبل الحكام المتعقبون على تسيير الجزائر، خاصة جاك سوستال وروبير لاكوست.

– المساهمة في إماطة اللثام على فترة من مراحل الثورة التحريرية من خلال السياسات المتبعة من قبل السلطات المركزية بفرنسا والمحلية بالجزائر.

– الوقوف على وجوه التماثل والتباين في سياستي سوستال ولاكوست في العامل مع الثورة الجزائرية.

– ابراز الفشل الذي ما لبثت تتجرعه فرنسا في مواجهتها للثورة التحريرية من خلال سياستي سوستال ولاكوست (1955 - 1958).

– إضافة عمل أكاديمي للمكتبة الوطنية.

**الإشكالية:**

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في:

**بما تميزت السياسة التي واجه بها كل من جاك سوستال وروبير لاكوست الثورة الجزائرية؟**

كما تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

*كيف كانت الأوضاع السياسية والعسكرية بالجزائر قبيل سنة 1955؟

* من هو جاك سوستال وروبير لاكوست، وكيف كانت نشأتهما؟

* وماهي المناصب التي تولها كل من سوستال ولاكوست، وكيف كانت قيادتهما للجزائر؟

* فيما تمثلت الإجراءات التمهيدية لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية؟

* ما هي الخطط والمشاريع الإصلاحية، التي عمل على تكريسها كل من سوستال ولاكوست لإجهاض الثورة الجزائرية؟

**حدود البحث :**

تبدأ دراستنا بعد اندلاع الثورة التحريرية منذ 1954، فقد ارتبطت هذه الدراسة بتول جاك سوستال حاكما عاما في الجزائر 1955 إلى غاية مجيء المقيم العام روبير لاكوست على رأس الولاية العامة في الجزائر سنة 1956.

**المنهج المتبع:**

المنهج المتبع في مثل هذه الدراسة هو المنهج التاريخي، الذي بدوره يستغرق الوصفي والاسترداد، والمقارنة. وما يمكن توظيفه من مناهج تتوافق مع دراستنا.

**المصادر والمراجع:**

اعتمدنا في انجاز موضوعنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي استفدنا من مجملها في بحثا هذا.

المصادر: من بينها

– جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني إذ تعتبر مصدرا مهم في مسار الثورة التحريرية. كذلك أحمد توفي المدني في كتابه هذه هي الجزائر.

– كتاب " **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر** " لصاحبه بلقاسم مولود قاسم.

– الاعتماد على سلسلة من المذكرات من بينها:

* **مذكرات الأمل للجنرال شارل ديغول.**

* محمد حربي في مؤلفه " **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ".

**الدراسات السابقة:** المراجع: أما بنسبة للمراجع أهمها:

لعل من بين المراجع التي استفدنا منها في موضوعنا هذا:

– عشور شوقي " **قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ".

– " **الثورة الجزائرية في عامها الأول** " لمحمد العربي الزبيري.

– أحسن بومالي " **ستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م** ".

– محمد لحسن اوزغيدي " **نشأة جيش التحرير الوطني 1945 – 1954** ".

– " نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 - 1962 " لمحمد عباس.

**خطة البحث :**

جاء خطة البحث في مقدمة، ثم فصل التمهيدي تطرق فيه إلى الوضع السياسي والعسكري بالجزائر قبيل عام 1955. وفي الفصل الأول المعنون بـ " جاك سوستال وروبير لاكوست وقيادتهما للجزائر 1955 - 1956 "، الذي بدوره يتفرع إلى ثلاثة مباحث، فأولها تناولنا فيه مولد ونشأة جاك سوستال والمناصب التي تولها، كذلك توليه الولاية العامة بالجزائر بينما المبحث الثاني تناولنا فيه عرض لشخصية روبير لاكوست. أما في المبحث الثالث عبارة عن مقارنة بين الشخصين من حيث المولد والنشأة، والمناصب التي تولها كل واحد منهما، وظروف التحاقهم بالجزائر. أما الفصل الثاني الموسوم " بالإجراءات الأولية لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست ضد الثورة التحريرية " فتناولنا فيه الإجراءات التمهيدية التي اعتمداها للقضاء على الثورة، والمقارنة بين هذه الإجراءات من حيث الإجراءات الأولية، وكذلك ردود الفعل المختلفة حول تلك الإجراءات.

أما الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان " مشاريع واصلاحات جاك سوستال وروبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية " فقد ذكرنا في المبحث الأول مشروع وإصلاحات جاك سوستال التي جاء بها هذا الأخير لإخماد الثورة. بالإضافة إلى إصلاحات الوزير المقيم العام روبير لاكوست وأهداف هذه الإصلاحات في المبحث الثاني. وقد قمنا بمقارنة بين هذه المشاريع والإصلاحات من حيث نقاط التباين فيما بينها، وكذلك المواقف المختلف من هذه السياسة الإصلاحية لجاك وروبير. كما عرضنا مصير ومآل هذه المشاريع الإصلاحية. وقد ختمت هاته الدراسة بخاتمة دونا فيها بعض النتائج والاستنتاجات العامة، التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة. بإضافة إلى ملاحق ذات علاقة بالموضوع.

**الصعوبات** : لاشك فيه أن لكل عمل صعوبات وعراقيل واجهتنا في عملنا هذا المتواضع منها :

- ✓ قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المراجع المهمة للموضوع.
- ✓ صعوبة المقارنة بين سياسة جاك سوستال وروبير لاكوست.
- ✓ صعوبة الالمام بكل حيثيات الموضوع، ذلك لضيق الوقت.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نعتذر على النقص والتقصير، الذي يكتنف بحثنا لأن الكمال لله وحده. كما نتقدم بوافر الشكر للأستاذ الدكتور موسى بن موسى لما تكبده من عناء تتبع عملنا بالتصويب والتوجيه.

**شعيب - مريم**

**الوادي في : 27 ماي 2023**

# الفصل التمهيدي :

# الأوضاع العامة للجزائر قبيل 1955

- **أولا : الأوضاع السياسية**
- **ثانيا : الأوضاع العسكرية**

## أولا : الأوضاع السياسية

انتشـرت موجات من الرعب أوسـاط الفرنسـيين في الجزائر منذ اندلاع ثورة أول نوفمبر تجل ذلك من خلال العمليات المسـلحة، التي قام بها المجاهدين نتيجة لما أحدثته المفاجأة في صـفوفهم من حيث انتشـار تلك العمليات وتوزيعها عبر التراب الوطني مع تلك الدقة في التنفيذ والتنسيق المبرمج لها [1].

لقد أحدثت العمليات العسكرية التي شنها جيش التحرير الوطني، في ليلة أول نوفمبر في المناطق المختلفة، الهلع والرعب لدى الإدارة الفرنسية، لما تميزت به من تنسيق محكم وتوزيع متوازن. وفي اليوم التالي ؛ أي في 02 نوفمبر نشر الحاكم العام روجي ليونار[2]. بيان جاء فيه : « في الليلة الماضية اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة الأوراس، على خطورة متفاوتة، من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل، وألقيت بعض القنابل المحرقة المصنوعة محليا والتي لم تنشأ عنها خسائر غالبا. .. » [3]كما صرح أيضا في نفس اليوم ؛ أي 02 نوفمبر، حيث وصف في تصريحه الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش، وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة، هي التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية[4].

وقد شكل هذا الحدث عنوانا رئيسيا للعديد من الجرائد التي تناولت ردود أفعال الساسة الفرنسيين، حيث صرح روجي ليونار كذلك بأن كل القرائن تثبت بأن عناصر أجنبية، هي التي خططت وتقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكن من فتح ملف المغرب الفرنسي أمام تلك الهيئات الدولية، التي يقصد بها هيئة الأمم المتحدة [5].

---

[1] محمد لحسن اوزغيدي : **نشأة جيش التحرير الوطني (1945 – 1954)**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 125.

[2] **روجي ليونار** : من مواليد 27 أفريل 1898 تحصل على ليسانس في الحقوق من المدرسة العليا للعلوم السياسية لمقاطعة جيراند ( Girande) 1938 ثم رئيس قسم المنازعات في الديوان الرئاسي لكنه عزل من مهامه من قبل حكومة فيشي، وفي سنة 1940 اتصال بقوات المقاومة بقيادة الجنرال ديغول، وقد عين مستشارا للدولة سنة 1944 ثم مديرا عاما للشرطة ابتداء من يوم 09 ماي 1947. ثم عين حاكما عاما للجزائر بتاريخ 11 افريل 1951. ينظر إلى :كوثر هاشمي : **الحاكم العام جاك ســوســتال والثورة الجزائرية ( 1955 – 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، ( غير منشورة )، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2016 – 2017، ص 25.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم : **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر او بعض مآثر فاتح نوفمبر**،ط1، **دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 88**.

[4] عمار بوحوش : " ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر "، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مج2، ع1، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 01 / 06 / 1994، ص 06.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم : المصدر السابق، ص 88.

و قد وجهت السلطات الفرنسية أصابع الاتهام لحركة انتصار للحريات الديموقراطية واعتبرتها المسؤول الرئيسي وراء هذه العملية، فتعرض بذلك للقمع وأصدر مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر 1954 يقضي بحلها وكل المنظمات والهيئات التابعة لها، وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية، حيث ألقي القبض خلال الأسبوع الأول من نوفمبر على أكثر من 2000 فردا من مناضلي ومسؤولي حركة انتصار للحريات الديمقراطية، وقد زجت بهم في السجون من أجل أستنطاقهم بحثا عن الحقيقة ما حدث وبعد تلك الحملة الكبيرة من الاعتقالات، التي مست بشكل كبير مناضل حركة انتصار الحريات، وكذلك تفجير جبال الأوراس بقنابل النابلم [1]، كما إلقي القبض على المناضلين في صفوف حركة انتصار الحريات، كما سبق ذكره وكل شخص مشبوه فيه وزجت بالآلاف من الجزائريين في السجون، والمعتقلات، ومراكز التعذيب، وتفننت في تعذيبهم [2].

وقد تعرض العديد من المناضلين إلى عمليات التعذيب الوحشي، مما أدى بأحد السياسيين القيادين في الحزب ( حركة انتصار الحريات الديمقراطية )، وهو عبد الرحمن كيوان إلى عقد مؤتمر صحفي بالجزائر العاصمة، ذلك بهدف إطلاع الصحافيين على وحشية الاستعمار والتفنن في تعذيبهم، التي تظهر اثاره ذلك التعذيب على جسمه [3].

هذا وقد كان بعض المناضلين يجهلون ما حدث ومن كان ورائه، رغم هذا إلا أنه فتحت أبواب السجون لهؤلاء المناضلين الذين يشهد لهم بنضالهم في صفوف الحركة الوطنية، حيث لم يسلموا من التنكيل والتعذيب هم أيضا[4]. وبهذا الصدد صرح منديس فرانس[5] رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس سنة 1954، حيث قال : « لقد حللنا حركة الانتصار، وشنت الشرطة الفرنسية حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة في الجزائر، وفي فرنسا

---

[1] محمد العربي الزبيري : " السياسة الفرنسية إتجاه ثورة أول نوفمبر"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 52، الجزائر، 1981، ص 51.

[2] عمار عمورة : **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 199.

[3] أحسن بومالي : **اول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ خرافة الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، 2010، الجزائر، ص 159.

[4] الطيب عبدو : " مواقف فرانسوا ميتران من الثورة التحريرية "، **مجلة متيجة للدراسات الإنسانية**، جامعة الجزائر 2، ع 07، جوان 2017، ص 262.

[5] **منداس فرانس** : من مواليد 1907/11/01 وينحدر من أصل برتغالي، تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، حصل على إجازة العلوم السياسية، امتهن المحاماة، انتخب نائبا في الحزب الاشتراكي L'eure ثم رئيس بلدية Louvière، اشرف على الخزينة في عهد حكومة بلوم، ثم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة إبان الحرب العالمية الثانية، ولقبا من طرف أعدائه بواهب الاستقلالات، أما موقفه من الثورة الجزائرية فلم يختلف عن نظرائه من الساسة الفرنسيين، إذ تميز بالشدة والعنف كانت الثورة الجزائرية سببا في سقوط حكومته في 06 فيفري 1956 مات في عام 1982، ينظر إلى : يزيد بوهناف : **مشاريع التهدئة أبان الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر ـــ قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013 – 2014، ص 21.

نفسها، لأننا متأكدون لأنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد على الأقل صاحبة القيادة الأيديولوجية فيه إذ هي التي زودته بالعناصر الأكثر تعصبا » [1].

هذا وقد وصرح جاك شوفالي. [2] رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي في اليوم الثاني من نوفمبر في صحيفة الجزائر بما يلي : « إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ. .. ». [3]

و قام الأمن الفرنسي ( الشرطة ) في الأسبوع الأول من نوفمبر بإلقاء القبض على المناضلين في حزب مصالي الحاج والمناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال يوسف بن خدة وقد اعتبرتهم بمثابة قادة العمل الثوري في الجزائر، إلا أنه تبين فيما بعد من خلال محاكمتهم عام 1955 أنه لا علاقة لهم بتنظيم ثورة نوفمبر1954 [4]. فقد عنونت بعض الجرائد الاستعمارية الفرنسية في صحافتها الأولى بأن المنظمة الإرهابية قد قضي عليها نهائيا في الشرق الجزائري [5].

وفي 12 نوفمبر طلبا منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أمام البرلمان الفرنسي من مصر التوقف عن مساعدة الثوار الجزائريين، في الوقت نفسه فإن موقف الحكومة الفرنسية مثلما صرح به مانديس فرانس أنها سوف تتعامل بحزم مع الاحداث، حيث قال : « بأن لا ينتظر منهم أحد التفاهم مع المتمردين أو الحديث عن أية تسوية، فالجزائر هي مقاطعة فرنسية منذ عهود[6]. » ، وهو نفس الموقف الذي اتخذه وزير الداخلية فرانسوا ميتيران[7]. الذي

---

[1] أحسن بومالي : **ستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م، د س، ص 273. – غالي غربي : **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954 – 1958**، ط1، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 147.

[2] **جاك شوفالي** : زعيم الليبراليين انتخب رئيس بلدية الجزائر العاصمة 1953 وأنضم الى وزارة مانديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني، بعد وقف إطلاق النار لعب جاك شوفالي دوار لوقف عمليات التخريب واغتيالات منظمة الجيش السري، اعتزل سياسة بعد الاستقلال وقد توفي في الجزائر العاصمة عام 1970. ينظر إلى : عاشور شوقي : **قاموس الثورة الجزائرية ( 1954 – 1962 )**، ترجمة : عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 211.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم : المصدر السابق، ص 97.

[4] عمار بوحوش : التاريخ السياسي الجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط 3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 404.

[5] محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر( 1954 – 1962 )**، ج 2، اتحاد كتاب العرب، سوريا، 1999، ص 17.

[6] محمد قدور : " رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 ( دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية ) "، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، مج 03، ع 08، ماي 2020، ص 119.

[7] **فرانسوا ميتران** : ولد في 25 أكتوبر في مدينة " جارناك "، وعين في سنة 1947 وزيرا لقدماء المحاربين في حكومة رامادي كما شغب منصب وزير في حكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة، وفي سنة 1953 استقال من حكومة لانيال بسبب خلع سلطان المغرب محمد الخامس من عرشه، وشغل أيضا منصب وزير للداخلية في حكومة مانديس فرانس 1954 – 1955، ومن سنة 1956 إلى سنة 1957 تولى وزارة العدل. ارتبط اسمه بالاعدامات دون محاكمة من بينها وفي 10 ماي 1981 انتخب رئيس للجمهورية. ينظر إلى : سعدي بزيان : **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005 ، ص 112.

صـــرح بأن الجزائر فرنســـية منذ عهد بعيد، وتُعتبر هذه التصـــريحات ردا على ما جاء في بيان أول نوفمبر حول فتح مفاوضات بناء على مبدأ الاستقلال التام [1]. كما أنه من أشد السياسيين الرافضين للتفاوض مع الثوار كيف لا وهو من صـرح : « بإن المفاوضـات مع الثوار هي الحرب[2]. ». وكذلك حسـب تصـريح منديس فرانس : « الجزائر هي فرنسـا، من الفلاندر إلى الكونغو، هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دسـتورنا، وتلك هي إرادتنا »[3].

ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد اندلا ع الثورة الجزائرية من أجل إخمادها في مهدها أو على أقل التخفيف من أثر الصدمة، التي تعرضت إليها وتعرض لها المعمرين هي القيام بتشجيع النشاط الانقسامي في الجزائر قصد تعطيل انتصار الثورة الجزائرية [4].

وقد تعمدت السـلطة الاسـتعمارية السـكوت عن ما اقترفته الحركة الوطنية الجزائرية التابعة للجناح المصـالي من تجاوزات وخروقات في صـفوف من انضـموا إلى ثورة لتكريس الفتنة والتناحر بين الإخوة وفي نفس السـياق حرصـت الإدارة الاسـتعمارية على ترك الغموض وزرع الشـكوك لما اشـتد الصـراع بين أنصـار مصـالي ومناضـلي جبهة التحرير الوطني، وحتى مصـالي الحاج لم يطلق سـراحه إلا بعد تولي ديغول رئاسـة فرنسـا عام 1958، مما فتح باب التأويل، وبقيت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمصاليين مجرد لقاءات غير رسمية تثير الإثارة والتفرقة وبعيدة عن المفاوضات الرسمية لما يخدم الثورة [5]. لقد كانت كل التصريحات والحملات الدعائية للمسؤولين الفرنسيين تؤكد على أن : « الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا »، بل أنها تعتبر في نظرهم مقاطعة فرنسية[6].

[1] محمد قدور : المرجع السابق، ص 119.

[2] الطيب عبدو : المرجع السابق، ص 257.

[3] بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 13.

[4] يحي بوعزيز : الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003، ص 145.

[5] بكار محمد : " التقارير السرية لمصلحة الربط للشمال الإفريقي SLNA واندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954 في الجزائر "، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج 17، ع 01، جويلية 2021، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ص 978.

[6] محمد حربي : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر : نجيب عياد، صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ، د. س، ص 24.

## ثانيا : الأوضاع العسكرية

استطاع الثوار من تنفيذ عمليات مسلحة فاجأت السلطات الفرنسية بما فيها أجهزة الأمن الفرنسي، حيث كانت تلك العمليات متناسقة ومتزامنة، مما زاد في نجاحها وزاد في ارتباكا صفوف العدو[1]. كما راحت السلطات الاستعمارية تعمل بكل ما أوتيت من إمكانيات للقضاء على الثورة في مهدها، ذلك بالمحافظة على الآلات العسكرية وتقويتها من جهة، واعتماد مشروع إصلاحي يهدف إلى فصل الشعب عن الثورة[2].

وأمام هذا الوضع المربك ما كان على القوات الاستعمارية إلا السعي بجد نحو القضاء عليها في المهد قبل أن تتسع وتنضج، وكاد قادتها يظنون أنها أحداث عابرة، وأن مرتكبيها جماعة من اللصوص الخارجين عن القانون ودفعوا من جهات أجنبية [3].

فمنذ انفجار ثورة أول نوفمبر 1954 منحت حكومة "منديس فرانس" الأولوية للقمع العسكري، حيث أرسلت إمدادات عسكرية أضيفت إلى عدد الجنود الذي كان مقدر بـــ 56.500 جنديا ليصل العدد في فيفري 1955 إلى 48.000 جنديا، وكذلك ما قام به جاك شوفالي كاتب الدولة للدفاع بأرسله في 02 نوفمبر 1954 مجموعة من المناضلين بعد دخولهم من الهند الصينية، وفي 15 نوفمبر قامت الطائرات بإلقاء مناشير في منطقة الاوراس ورد فيها : " « قريبا سيحل السخط على رؤوس المتمردين عند ما سيحل السلام الفرنسي من جديد[4]. »، وهذا ما صرح به الحاكم العام بالجزائر روجي ليونار، حيث قال : « إن عدد الخارجين عن القانون المشاركين في حوادث الإجرام يبلغ ألف، وقد طلب زيادة عدد الجنود لاسيما في المناطق البعيدة والقبائل الصغرى »، حيث أضاف قائلا : « يمكنني القول بأني سأقضي على هؤلاء المشاغبين أعداء الوطن خلال أيام[5]. »، لذلك قامت السلطات الاستعمارية منذ انطلاقة الثورة بتعزيز وجودها العسكري وحشد كل ما يلزم من عدة وعتاد حربي بغرض إخماد وإنهاء الثورة في

---

[1] عمار قليل : **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية، د. م، 2013، ص 225.

[2] بن نادر الطيب : **الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة على الجزائر وتاريخها المشرق**، دار الهدى للنشر، د. م، د. س، ص 125.

[3] يحي بوعزيز : **الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 40.

[4] يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، د. م، 2010م، ص 163.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم : المصدر سابق، ص 114.

بدايتها[1]، فزادت من عدد القوات العسكرية، ودعمتها بالعتاد الحربي المتطور[2]. كما استدعت الجنود الاحتياطيين[3]. بالإضافة إلى الاستعانة بقوات المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية المدربة على حرب العصابات. كما أنه خلال السداسي الأول من سنة 1955 ارتفع عدد الجنود الفرنسيين من حوالي أربعين ألف قبل 01 نوفمبر 1954 إلى ما يزيد عن مائة ألف جنديا[4].

فقد صدر قرار يمنح للجيش الفرنسي كل الصلاحيات في الجزائر وأرسلت من الحلف الأطلسي إلى الجزائر قوات، وأخذت الطائرات تلقي منشورات على السكان وتطالبهم بالتخلي عن الثورة والوقوف بجانبها [5]. وبعدما استشعرت فرنسا بالتفاف الشعب حول ثورته قامت بعدة حملات واسعة كرد فعل لإخماد الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية، واشركت في العمليات الانتقامية العشواء عشرات الآلاف من قواتها، حيث استعملت سلاح الطيران، ذلك بمختلف أنواع الطائرات. كما إعتقلت ألاف الأبرياء من المدنيين وزجت بهم في المعتقلات والمحتشدات، التي تفتقر للحاجات الضرورية المنعدمة لحفظ كرامة الإنسان[6]. وكما صرح جاك شوفالي في نهاية شهر نوفمبر من نفس العام في البرلمان الفرنسي، حيث قال : « لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية العائدة من الهند الصينية، فبها سنقوى، كما سنؤطر فرق القومية والحركة التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه لإعادة الأمن في شمال إفريقيا كله[7]. ».

وفي بداية عام 1955 ازداد نشاط المجاهدين وبدأت السلطات الاستعمارية تدرك أن الأمر لم يكن من أعمال جماعة من المقاتلين، وإنما وراءه هئية تعمل لتحقيق أهدافها الكبيرة، فبذلك قررت أن تزيد من قوتها العسكرية إلى ثمانين ألف جندي بعد أن كان لا يتجاوز تسعة وأربعون ألف جنديا[8]. ففي تصريح لمنديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أنذاك، حيث قال : « هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم. .. وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي

---

[1] محمد مبارك الميلي : **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995، ص 298.

[2] شمس الدين بوفنيش : **سياسة الوزير المقيم العام روبير لاكوست اتجاه الثورة الجزائرية ( 1956 – 1958 )** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013 – 2014، ص ص 13 – 14.

[3] عمار عمورة : المرجع السابق، ص 201.

[4] محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)**، ج2، المرجع االسابق، 29.

[5] أحسن بومالي : **أستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م** ، المرجع السابق، ص 273.

[6] محمد العيد مطر : العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية، دار الهدى، الجزائر، **1977**، ص 50.

[7] مقال إلكتروني، الرابط https://moodle.univ-chlef.dz › course : Université Hassiba Ben Bouali de Chlef - Algérie، تاريخ الاطلاع 25 مارس 2023، الساعة 9:50 صباحا.

[8] محمد العربي الزبيري : **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1962)**، ج2، المرجع السابق، ص 28.

يقتضـــيها الموقف، وامددنا جندنا بجميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة. .. وســـنواصـــل اتخاذ الإجراءات على الحكومة وعلينا بالذات[1]. ».

ومما يتضـح لنا أن فرنسـا رفعت من قواتها العسـكرية يوما بعد يوم نتيجة ازدياد العمليات العسـكرية والفدائية لجيش التحرير الوطني، فبادر الجيش الفرنســي إلى شــن عمليات عســكرية برية وجوية في ديســمبر 1954 وجانفي 1955 ضــد معاقل الثورة في الاوراس والشــمال القســنطيني وبلاد القبائل، كما قام بحملات التمشــيط والتفتيش الواسعة، وإنشاء المناطق المحرمة[2]. ولذلك فقد شرعت القوات الاستعمارية في تنفيذ عدة عمليات، وقد انطلقت هذه العمليات تحت إشــراف الحاكم العام روجي ليونار، حيث تعتبر هذه العمليات، كما حددتها الســلطات الاســتعمارية الفرنسية كمهمة أساسية لتمشيط منطقتي الأوراس والشمال القسنطيني[3]. ولعل من بين العمليات التي شنتها اقوات الفرنسية نذكر :

**عملية ايشـــمول** : انطلقت في ديســـمبر 1954 وشملت الاوراس، حيث تمت على يد 500 جنديا، يساندهم الطيران ومشطت جنوب الأوراس وجبال النمامشة، وجاءت بعد العملية التي نفذت ضد ناحية ونزة في بداية ديسمبر 1954[4].

**عملية الويس :** تلت عملية ايشمول وشملت منطقة القبائل في ديسمبر عام 1954[5].

**عملية فيرونيك** : انطلقت في جانفي واســتمرت إلى فيفري 1955، وشملت ناحية جنوب الأوراس جبال أحمر خده – الجبل الأزرق وكميل. هدفها ملاحقة المجاهدين الأوائل وقائدهم بن بولعيد[6].

**عملية إفيولت** : تواصلت في أعقاب عملية فيرونيك خلال شهري جانفي وفيفري 1955[7].

---

[1] أحسن بومالي : **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م** ، المرجع السابق، ص 163.

[2] رمضان بورغدة : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 – 1962**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012، ص 93.

[3] أحسن بومالي : **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م** ، المرجع السابق، ص ص 159 – 160.

[4] رابح لونيسي، **بشير بلاح** : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج 2، دار المعرفة ، الجزائر، 2006، ص 45.

[5] بوحاج سارة، محبوب وفاء : **المخططات الفرنسية والعمليات العسكرية الاستعمارية في الثورة الجزائرية ( 1954 – 1962 )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي قالمة، 2017 – 2018، ص87.

[6] عمار حشية : **بيد مجردة تقريبا**، ط1، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2017، ص 87.

[7] نفسه، ص 87.

فما كان رد فعل جميع المســـؤولين الفرنســـيين إلا اســـتعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين، ففي نهاية نوفمبر 1954 تمكنت قوات شرطة الفرنسية من سجن 750 مناضلا، وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2000 مناضلا[1].

[1] محمد بالصالح، حسان شاري : **الحكام العامون وسياستهم تجاه الثورة الجزائرية جاك سوستال أنموذجا**، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2019 – 2020م، ص 10.

# الفصل الأول :

# جاك سوستال وروبير لاكوست وقيدتهما للجزائر 1955 – 1956

- **المبحث الأول : جاك سوستال وتنصيبه حاكما عاما على الجزائر 1955**
- **المبحث الثاني : روبير لاكوست وتنصيبه وزيرا على الجزائر 1956**
- **المبحث الثالث : المقارنة بين جاك سوستال وروبير لاكوست من حيث النشأة وتقلد المناصب**

## المبحث الأول : جاك سوستال وتنصيبه حاكما عاما على الجزائر 1955

### أولا : المولد والنشأة :

" إميل جاك سوستال " (Emile Jacques Soustelle ) هو جاك بن سوسان من مواليد 03 فيفري 1912 في مونبليه[1] ذو أصول يهودية[2]. وجاك من عائلة فقيرة، وهو الابن الوحيد لوالديه كبر دون أب، حيث كان يعيش مع أمه وزوجها، هذا ما ولد لديه بعض التصـــرفات من بينها الانطوائية والهدوء. لكن طبعه الانطوائي في طفولته لم يقف حاجزا أمام تفوقه الدراســـي، فقد تميز بالنبوغ والعبقرية وكان من الأوائل في مدرســـته[3]، حيث تلقى تعليمه الثانوي بمدينة ليون في سن العشرين. وأشتغل كأستاذ في علم الاجتماع. كما عرف عنه انجذابه للبحث، خاصة في علم الســلالات[4]، فدرس علم الأجناس (الإثينولوجيا) بأمريكا اللاتينية[5]. بعدها تحصــل على شــهادة في تخصــص الفلسفة، وكذلك دكتوراه في الأدب بعدما انهى مساره التعليمي في الجامعة[6]. كما أنه يلقب باسم الفيلسوف العبقري، حيث عرف عنه أنه مثقف يساري[7].

أما بنسبة للديانته فأنه كان مسيحي الديانة بورستانتي المذهب إلا أن هذه النقطة أثارت شكوكا حول ديانته الأصلية، مع أن الجرائد المحلية الفرنسية تعتبره يهودي أصل، وأن اعتناقه للمسيحية كان في سن مبكرة[8]. كما واصل جاك سوستال دراساته وأبحاثه الأكاديمية فألف مجموعة من الكتب والدراسات حول حضارة الأزتيك في المكسيك، ومؤلفات أخرى تناولت مساره السياسي، حيث كان من أشهر كتبه، الذي سرد فيه تجربته السياسية كحاكم عام في الجزائر بعنوان **الجزائر المحبوبة والمتألمة**[9]. ومن أبرز مؤلفاته أيضا[10] :

- **Le drame algérien et la décadence française 1957**

---

[1] Jacques Soustellem, **L'espérance trahie**, Edition alma, Paris, 1962, p. 18.

[2] محمد شبوب، محمد بن موسى : " سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955 – 1956م "، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع 26، جوان 2019، ص 221.

[3] كوثر الهاشمي : المرجع السابق، ص 59.

[4] جمال قندل : **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، ج2، دار الثقافة، الجزائر، د. س، ص 389.

[5] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 221.

[6] عبد الوهاب الكبالي : **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة الحربية للدراسة والنشر، د.م، د. س، ص 315.

[7] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 221.

[8] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 60.

[9] محمد الصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص 15.

[10] إلياس نايت قاسي، أعراب مراد : " جاك سوستال وسياسته الإدماجية في الجزائر "، **مجلة الباحث**، مج 5، ع 2، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة – الجزائر، د. س، ص 2.

- **1960. Algérie e chemin et la paix**
- **L'espérance trahie 1958 – 1962.**

**ثانيا : المناصب التي تقلدها جاك سوستال**

لقد تولى جاك سوستال عدة مناصب، فبعد حصوله على شهادته الجامعية عين نائبا لمدير متحف الإنسان بباريس[1]. وأستاذا محاضرا في الكوليج دوفرانس ومدرسة المستعمرات في الفترة الممتدة ما بين 1937 – 1939، وخلال الحرب العالمية الثانية التحق بأمريكا اللاتينية في مهام سياسية باسم فرنسا الحرة[2]. كما اصبح احد قادة لجنة اليقظة للمثقفين التي تم ارسالها لمهمة ثقافية للمكسيك[3].

تحالف مع الجنرال شارل ديغول ( Charles de Gaulle )[4] عام 1940؛ أي خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبذلك اضحى من المقربين للجنرال ديغول ومساعده الأيمن، حيث نصب محافظا وطنيا للأعلام في عام 1942[5]، ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر 1943 – 1944[6]، ليتولى منصب وزير مكلف بالحكومات المؤقتة[7]. كما تم تعينيه في 1945 وزيرا للمستعمرات[8].

---

[1] عبد الوهاب الكبالي : المرجع السابق، ص 315.

[2] ندى زيتوني، أية خليفة : **قانون حالة الطوارئ 3 أفريل 1955م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2021 - 2022، ص 30.

[3] شيماء بوعافية، سعاد زوارعة : **إستراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة ( 1954 – 1958م )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2019 – 2020، ص 43.

[4] **شارل ديغول** : من مواليد 1890 ضابط في الجيش الفرنسي، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما ترأس لجنة تحرير فرنسا بلندن بعد سقوطها في يد القوات النازية جوان 1940، فتولى رئاسة الجمهورية الرابعة، وفي جانفي 1946 اعتزل حياة السياسية، ليعود من جديد لرئاسة الجمهورية الخامسة بعد انقلاب 12 ماي 1958 إلى غاية 1969، وقد توفي عام 1970. كما لّه العديد هم المؤلفات منها : " خيط السيف عام 1932، نحو جيش الاحترف 1934، فرنسا وجيشها، مذكرات الحرب ". ينظر إلى : بوضرب عمر : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58 - 1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف - بئر خادم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001 - 2002، ص 5. - ينظر إلى : بن إبراهيم جميلة : **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 - 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012 - 2013، ص 47.

[5] عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 196.

[6] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 221.

[7] عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 196.

[8] شيماء بوعافية، سعاد زوارعة : المرجع السابق، ص 44.

كما أنه يعد من مؤسسي حزب التجمع الشعب الفرنسي[1]، حيث تم انتخابه امينا عاما ونائبا لشارل ديغول ما بين 1947 – 1951[2]، وفي 25 جانفي 1955 عين حاكما عاما على الجزائر لكنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري من نفس السنة[3]. وبالرغم من سقوط حكومة بيير ماندیس فرونس (Pierre Mendès France ) في 5 فيفري 1955، إلا أنه تم تعيينه وتثبيته في منصبه الجديد ضمن حكومة إدغار فور ( Edgar Faure ) في 15 فيفري[4]، ومما يجدر الإشارة إليه أن جاك سوستال حينما تولى قيادة العامة في الجزائر كان عمره 43 سنة[5].

وبعد تولي شـــارل ديغول وعودته للحكم تم تنصـــيبه وزيرا للإعلام في جويلية 1958، وفي شـــهر جانفي 1959 عين وزيرا منتدبا مكلفا بالمقاطعات الصـــحراوية[6]. وبصـــفته مناهضـــا لكل خطوة تهدف للاســـتقلال الذاتي للجزائر[7]. وبعدما طرح شـــارل ديغول مشـــروع تقرير المصـــير الذي أقره للجزائريين في 19 ديســـمبر 1959، اســـتقال جاك سوستال من منصبه[8] في فيفري 1960[9]، حيث لجأ إلى إيطاليا في عام 1961، ثم عاد إلى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشـــامل في 1968، وانتخب نائبا عن الرون ما بين ســـنتي 1973 – 1978[10]. أما عن وفاته فقد توفي جاك سوستال في 07 أوت 1990 عن عمر يناهز 78 عاما[11].

وعليه فإن جل المناصب التي تقلدها جاك سوستال والمسؤوليات السياسية الكبيرة كانت تتطلب فيها شروط معينة، وقد أسندت إليه هاته المهام لتوفره على تلك الشروط، خاصة وأنه أسديت إليه من طرف شخصية لها وزنها في

---

[1] **حزب التجمع الشعب الفرنسي** : تأسس عام 1947 من طرف الجنرال شارل ديغول بمساعدة جاك سوستال وأندري مالرو انضم إليهم اليمين التقليدي فكونوا جبهة ضد الشيوعية برز حزب التجمع بعد فوزه في أنتخابات التشريعية سنة 1951 لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث بسبب انسحاب عدد كبير من مناضليه، ينظر إلى : رقية منصوري، سارة ذويب : **روبير لاكوست والثورة الجزائرية 1956 – 1958**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ( ل. م. د )، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2020 – 2021، ص 18.

[2] إلياس نايت قاسي، أعراب مراد : المرجع السابق، ص 1.

[3] عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 196.

[4] شيماء بوعافية، سعاد زوارعة : المرجع السابق، ص 45.

[5] كوثر الهاشمي : المرجع السابق، ص 64.

[6] عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 196.

[7] نفسه، ص ص 196 – 197.

[8] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 222.

[9] إلياس نايت قاسي، أعراب مراد : المرجع السابق، ص 2.

[10] عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 197.

[11] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 222.

فرنسا، هو الجنرال شارل ديغول، أذ وصف هذا الأخير جاك سوستال **"بالمثقف اللامع والسياسي الرصين"**، حيث برهن في كل المناصب ومسؤوليات التي تقلدها قدرته في التنظيم[1].

**ثالثا : جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر :**

بعدما اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، حيث كانت ردود فعل أغلب المسؤولين الفرنسيين ولعل من بينهم الحاكم العامين آنذاك في الجزائر، هو روجي ليونار ( Roger Léonard ) ووزير الداخلية الفرنسي " فرانسوا ميتران " ( François Mitterrand ) استخدم القوة وقمع الثائرين هذا من جهة، وانشغالها بمشاكلها في مستعمراتها من جهة ثانية، حيث وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام وضع جديد في الجزائر بعد أن فشل الوالي العام روجي ليونار في اخماد الثورة في مهدها[2]. فبعد أن تقرر إجراء تغيير في القيادة العامة في الجزائر والبحث عن من يخلف روجي ليونار، فقد وقع اختيار رئيس الحكومة ماناديس فرانس على شخصية جاك سوستال، ذلك لما يتوفر عليه من صفات يستطيع من خلالها الإشراف على شؤون الجزائر لا سيما وأنه من نفس التيار اليساري[3].

كما كلف رئيس الحكومة ماناديس فرانس وزير الداخلية فرانسوا ميتران ليتصل بجاك سوستال ويطرح عليه منصب الحاكم العام في الجزائر وحثه على أتخاذ قراره في أسرع وقت، حتى يتسنى لمجلس الحكومة من دراسة الاقتراح والمصادقة عليه في اليوم الموالي[4]. ولقد استفسر جاك سوستال في حواره الذي أجراه مع وزير الداخلية فرانسوا ميتران عن طبيعة السياسة التي تسعى الحكومة لتطبيقها في الجزائر، حيث أكد له مبادئ هذه السياسة، التي لخصها في النقاط الموالية[5] :

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
- إعداد خطة الإصلاحات.
- الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.

---

[1] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 64.

[2] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 222.

[3] مراد أعراب : **خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 – 2002، ص 43.

[4] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 66.

[5] إلياس نايت قاسي، أعراب مراد : المرجع السابق، ص ص 2 – 3.

– التعجيل في إجراء ترقية المسلمين إلى الوظائف والمسؤوليات.

وقد توصل الرجلان في لقائهما الذي جمعهما إلى ضرورة تحسين أوضاع الجزائريين مقارنة بأوروبي الجزائر، وإعادة تنظيم الإدارة الجزائرية كما أخبرا[1]. وبعد اطلاع مجلس الوزراء الذي كان برئاسة ماناديس فرانس على الاقتراحات التي طرحها وزير الداخلية فرانسوا ميتران[2]، فأصدر هذا مجلس بيانا بتاريخ 25 جانفي 1955 يتضمن تعيين السيد جاك سوستال واليا عاما على الجزائر، وكذلك الإعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا[3]. وعليه يمكن القول أن مصادقة مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة منديس فرانس على مقترح وزير الداخلية فرانسوا ميتران بتعيين سوستال حاكما عاما للجزائر بتاريخ 01 فيفري 1955م من أجل مهمة مؤقتة لا تتعدى 6 أشهر، هذه المدة قابلة للتجديد[4].

وفي 15 فيفري 1955م تسلم جاك سوستال مهامه حتى يتسنى له تطبيق سياسة الإصلاحات التي جاء بها رئيس الحكومة ماناديس فرانس بعد فشل سياسة القمع التي ما زادت الشعب إلا تمسكا بثورته والتفاف حولها[5]. وعند وصوله إلى الجزائر لم يحظ باستقبال رسمي. كما كانت تقيمه في العادة السلطات الفرنسية احتفالا بقدوم الوالي الجديد[6]، وذلك أن جاك سوستال كان منبوذا من طرف المستوطنين الغلاة وعلى رأسهم الثنائي " فرنسوا ماير " (François Meyer) و" هنري بورجو " ( Hanri Bourgea)، حيث قاموا هذان الأخيران بتنظيم حملة إعلامية دعائية ضد الحاكم الجديد، دعا من خلالها جميع المستوطنين الأوروبين إلى مقاطعة استقباله، وكذلك عدم التعامل معه[7].

فلم يجد إلا بعض الشخصيات الذين كانوا يتولون مناصب رسمية، ويحتم عليهم الحضور مثل السيد كوتولي ( Cuttoli ) الأمين العام لديوان الحاكم العام، الذي سير الجزائر في فترة عصيبة بعد عزل الحاكم العام روجي لونار، وفي فترة الفراغ السياسي، الذي شهدته فرنسا والسيد فوجور ( Vaujour ) مدير الأمن والجنرال شاريار ( Charrière )القائد الأعلى للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر والسيد جاك شوفاليي ( Jacques)

---

[1] نفسه، ص 3.

[2] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 44.

[3] محمد العربي الزبيري : **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص 102.

[4] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 67.

[5] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 223.

[6] غالي غربي : **فرنسا والثورة الجزائرية 1954 – 1958 م دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 206.

[7] مراد أعراب : المرجع السابق، 49.

Chevalier النائب في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر[1]. كما يمكن ارجاع سبب هذه القطيعة إلى عدة عوامل، التي متمثلة في[2] :

– كون أن الحاكم الجديد جاك سوستال يهودي الأصل واسمه الحقيقي بن سوسان.

– أنه يساري وعميل للشيوعية على رأسها الإتحاد السوفياتي.

– أنه ينتمي إلى حزب شارل ديغول الليبرالي.

– إن رئيس الحكومة السابق ماناديس فرانس هو من قام بتعيينه في منصب الولاية العام للجزائر، وهذا يعني أنه ينتمي إلى سياسة المرفوضة في البرلمان الفرنسي والتي سيعمل جاهدا لتطبيق هاته السياسة بمجرد وصوله للجزائر واستلام منصبه الجديد كحاكم عام على الجزائر.

وبالرغم من عدم تحمس المعمرين لقدوم جاك سوستال وتوليه منصب االقيادة العامة في الجزائر، وبمرور الأيام استطع كسب ثقة وتأييد أغلبية المعمرين، وقد تغيرت هاته الثقة بسبب دخول سوستال للجزائر بأفكار جديدة تهدف لأخماد الثورة الجزائريرية[3].

## المبحث الثاني : روبير لاكوست وتنصيبه وزيرا على الجزائر 1956

### أولا : المولدة والنشأة

ولد روبير لاكوست ( Robert Lacoste ) يوم 5 جويلية عام 1898 في اقليم الدردلية في جنوب غرب فرنسا عرف لاكوست طفولة صعبة في وسط ريفي في المنطقة الدردون تحت رعاية أب عنيف من عائلة فقيرة كافح لإتمام دارسته التحق بثانوية Brive-la-Gaillarde وبعد نيله شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب في جامعة باريس ثم تخلى عن دراسته[4].

والتحق بكلية الحقوق لدراسة القانون وحصل على إجازته. في نهاية عام 1922، ليتحق بالإدارة المالية كمحرر أول من الدرجة الثانية في صندوق الودائع والشحنات Caisse des dépôts et consignations. وفي وقت مبكر جدًا انخرط في العمل النقابي، فقد نشر بانتظام مقالات عن التوثيق

[1] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 72.

[2] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص 60.

[3] هاجر حليمي، رحمة خالدي : **المشاريع السياسية في الجزائر خلال فترة الثورة التحريرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ل. م. د، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2021 – 2022، ص 14.

[4] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص ص 35 – 36.

الاقتصـادي في La Tribune des Civil Servants، وهو عضـو في اتحاد الموظفين المدنيين (CGT) وشارك في تأسيس الاتحاد العام للدفاع عن المستهلك[1].

**ثانيا : المناصب التي تقلدها لاكوست :**

التحق بجبهات القتال بعد نهاية الحرب العالمية الاولى عاد الى حياة المدنية واكمل دراسـة ونال الشـهادة الليسـانس في الحقوق ثم دخل الوظيف العمومي وتقلد عدة المناصـب عديدة ثم انخرط كالنقابة فدرالية الموظفين العمومين وفي السنة 1930 أصبح عضـو نشـيط في النقابة الفرنسـية للعمال وبفضـل المؤهلات من خلال التوقيع معاهدة فيشـي التي أظهرها في الوظائف التي شـغلها في فترة التحرير بعد فوز فرع الفرنسـي للاشـتراكية العالمية بالانتخابات التشـريعية في 02 جانفي 1956[2] عينه رئيس الحكومة غي موليه ( Guy Mollet )[3] رئيس للشؤون الاقتصادية. كما فوضت له مهمات التأميم كصناعة الزيوت، مصانع رونو للطيران الجوي، لكنه كان لا يظهر حماسـا لهذا النهج، وكان يفضـل مجتمعات ذات الاقتصـاد المختلط، ذلك عن طريق السـماح لهذا النهج بعد الرفض المسـتوطنين لقرار تعيين الجنرال جورج كاترو (Georges Catroux) حاكما في الجزائر اسـتنجد به غي موليه وعينه كوزير مقيم في الجزائر. تم تنصيب المقيم روبير لاكوسـت اثناء الحكومة غي موليه خلفا للمقيم العام كاترو حيث ناد لاكوسـت بالاندماج[4]. لما شغل المقيم منصب وزير الانتاج الحربي في حكومة الجنرال ديغول انتخب نائبا اشـتراكيا لمنطقة دوردون في سنة 1946 - 1968. كما شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة، وقاد حربا ضـروسـا ضـد الجزائريين، وانكر على الشـعوب المسـتعمرة حقها في الاسـتقلال، فقام بإرسـال برقية في أفريل 1957 إلى اللجنة الراديكالية، التي كانت تنوي زيارة الجزائر[5].

---

[1] liberation-nord : ROBERT LACOSTE**, ARTICLE ELECTRONIQUE,** LE LIEN ELECTRONIQUE : HTTPS://WWW.LIBERATION-ORD.ORG/RESISTANCE/BIOGRAPHIES/ROBERT_LACOSTE.PHP, 05/05/02023, 18:23.

[2] محمد بن موسى : " سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956 – 1958م "، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 02، 1437هـ – 2006م، ص 189.

[3] **غي موليه** : من مواليد 31 ديسمبر 1903م بمدينة Flers بفرنسا، من عائلة فقيرة، تحصل على شهادة اللسيانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل، بعدها مارس مهنة التدريس حتى س1944، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا بيد الألمان مرتين، وقد شغل من رئيس بلدية أراس مابين 1945 – 1975، ووزير دولة حكومة ليون بلوم 1945، ورئيس للحكومة من فيفري 1956 إلى ماي 1957، ينظر : نفسه، ص 189.

[4] **الإندماج** : كلمة تحي الذوبان التام في المجتمع الفرنسـي أو الدرجة القصـوى من الإندماج في الواقع لم يكن عند الأوروبيين فرق بين التعبيرين في المضـمون وإنما كان الفرق فقط في زمن الإستعمال، ينظر إلى : محمد شوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 241.

[5] فاطمة بن نوي : **الإستراتجية الفرنسية – إقتصاديا اجتماعيا – من اجل تطويق الثورة (1954 – 1958)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة 2013 – 2014، ص ص 35 – 36.

أما سياسة لاكوست ارتبطت بمرسوم 641 – 56 المؤرخ في جوان 1956 في 28 جوان 1956، مما جاء فيه تعديلات على مستوى السياسي والإداري في الجزائر تضمن هذا المرسوم مجموعة من التعديلات، التي مست التنظيم السياسي في الجزائر فما يتعلق بتحديد السلطات المركزية واللامركزية والاختصاصات، والمهام الموكلة لهذه السلطات[1].

أما بالنسبة للسلطات المركزية فقد حددها المرسوم في[2] :

– المندوب العام.

– ولاة لعمالات ونوابهم Les prefect، ثم يليها رؤساء الأقسام والإدارة والخاصة S.A.S التي ازداد دورها في استحواذ على الإشراف على تسير الشؤون الإدارية والاقتصادية والعسكرية رفع عدد العملات (Département) إلى 13 عمالة ليصل فيها بعد 15 عمالة في 15 نوفمبر 1959.

– تقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق الإدارية رئيسية وهي المناطق الشمالية ومنطقة الهضاب العليا ومنطقة الصحراء.

**ثالثا : روبير لاكوست وزيرا مقيما على الجزائر :**

انهارت سياسة " جاك سوستال " في يوم قرر ادغار فور ( Edgar Faure ) اجراءات الانتخابات أنه كان مستاء من سياسة الاندماج، التي انتهجها سوستال واعتبرها فاشلة إلى الدرجة انه قام بتنحيته بمجرد تعينته على رئاسة الحكومة وبالفعل فقد بادر بتعين على رئاسة الحكومة بنزاهة واعتداله كحاكم عام للجزائر، ذلك بقصد التخلص من كابوس الحرب الجزائرية التي وصفها في حملته الانتخابية بأنها حرب "غبية"، ودون مخرج ولكنه بمجرد أن تجرأ على القيام بأول زيارة الرسمية له للجزائر يوم 6 فيفري 1956 واجهه الأوروبيين بمظاهرات عدائية ولطخوا ثيابه ووجهه بالطماطم في سرعة مذهلة قام بالتخلي عن فكرة تعيين "كاترو"[3]. وطلب من موظف بسيط يشتعل في الميدان النقابي أن يكون الوزير الجديد المقيم بالجزائر وهو " روبير لاكوست " في وقت قصير صار روبير لاكوست هو المتكلم

[1] محمد بن موسى: المرجع السابق، ص ص 180 – 181.

[2] نفسه، ص 181.

[3] **الجنرال كاترو** : حاكم عام للجزائر ومحافظ دولة ومكلف بالشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول، خلف الحاكم العام جاك سوستال ثم استقال من منصبه بعد أحد عشرا، ورحل مودعا بالزهور إلى فرنسا والدموع من قبل الأقدام السود الذين استقبلوه ببرودة بسبب سمعته المبالغ فيها، فقد توفي في 21 ديسمبر 1969 بباريس، ينظر إلى : عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 280.

باسم الأوروبيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى الدرجة أنه قام بطرد اليساريين الفرنسين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية[1].

عين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في ظروف يمكن وصفها بالحرجة أو ما يسمى في اوساط الباحثين والمؤرخين بالمرحلة الانتقالية، التي بدأت مجريات احداثها عند الانتخابات التشريعية في مطلع سنة 1956 ومجئ حكومة غي موليه التي رمت كل ثقلها على الجهد العسكري واستعمال القوة، خاصة في ظل الظروف المحيطة والمعطيات الجديدة. إن حكومات اليمين فشلت في القضاء على الثورة، التي حققت الكثير من الانتصارات السياسة والعسكرية والدبلوماسية، خاصة بعد النجاحات والانتصارات، التي حققتها هجمات الشمال القسنطيني، وفشل سياسة حكومة اغار فور وجاك سوستال، التي ترتب عنها تسارع الثورة والمشاركة الواسعة للجزائريين في الجبهة والجيش التحرير الوطني، والتي بلغت ذروتها بين سنتي 1956 – 1958 وخسارة فرنسا على ما يربو عن ثلاث الألف 3000 جندي في منطقة الشمال القسنطني وحدها بعد أن نالت حكومة غي موليه ثقة الجمعية الوطنية، وتوقع العالم حلا سليما للقضية الجزائرية، خاصة أن شعاراتها رامية إلى تحقيق السلم في الجزائر[2].

هذا ما جعل غي موليه يتراجع عن اعقابه ويتحلل من الالتزامات التي تعهد بها أمام ناخبيه. كما تخلى عن برنامجه الذي اعلنه في الجمعية الوطنية، وكان أول ارتداد له، هو تراجعه المذل عن تعيين الجنرال كاترو، وعقد اجتماع مع وزرائه هاتفيا من الجزائر مقتراحا من خلال ذلك اسناد هذا المنصب لروبير لاكوست ذي السمعة البائسة، الذي بدأ عمله بإعلانه " عن ربع الساعة الاخيرة " من عمر الثورة الجزائرية، وكان على روبير لاكوست أن يضع موضع التنفيذ تعليمات حكومته بخصوص مجابهة الوضع، التي يمكن تلخيصها في العبارة الموالية : " اعطاء الاولوية المطلقة للقضاء على ثورة الشعب، وبعدها يمكن التفكير في الإصلاحات السياسية المطلوبة، ولقد وضعت بين يديه إمكانيات هائلة لإنجاز هذه المهمة، وهو ما جعله يتجرأ ويعلن عن بدأ الربع الساعة الاخيرة[3].

[1] محمد بن موسى : نفس المرجع، ص ص 177 – 178.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص ص 25 – 26.

[3] جمال قنان : **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطن المجاهد، الجزائر، د. س، ص ص 272 – 273.

## المبحث الثالث : المقارنة بين جاك ســـوســـتال وروبير لاكوســـت من حيث النشـــأة وتقلد المناصب

إن البشـــر طبائع واهواء، وطموح ورغبات، وقدرات وإمكانيات، هذا ما يجعل الفوارق تتعدد تبعا لطبيعة وطموح وقدرات كل فرد. لكن هذا لا يمنع من وجود صور تشابه واختلاف. والشخصيتان محل الدراسة لا يختلفان عن غيرهما لأن ذلك أمر طبيعي، ومنه فأننا سوف نقف على أوجه الشبه والاختلاف بين جاك وروبير.

**أولا : المولد والنشأة :**

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، الفترة التي ولد فيها الرجلان، فقد ولد جاك في 03 فيفري 1912. أما روبير، فقد ولد في 05 جويلية 1898. فعائلتي الرجلين فقيرتين، حيث عاشـــا ظروف صعبة وقاسية في طفولتهما، فسوستال عاش يتيما دون أب، فقد تزوجت أمه وعاشا مع زوجها، مما ولد لديه الانطوائية والانعزال، بينما لاكوســت نجده هو الأخر عاش تحت رعاية أب قاســي وعنيف، حيث نجدهما قد نشــآ بالتقريب في نفس العصـر، وأبناء بيئة واحدة، فرغم ذلك لم تقف تلك الصـعوبات والظروف حاجزا أمام إتمام دراسـتهما، فقد أهتم سـوستال بالبحث في علم السـلالات، حيث أراد الاسـتزادة من المعارف فانتقل إلى المكسـيك بعد أن أشـتغل كأسـتاذ جامعي في علم الاجتماع، حيث أثر ذلك على حياته فيما بعد[1].

بينما لاكوســت فأنه بعد حصــوله على شــهادة البكالوريا التحق بكلية الطب في جامعة باريس، إلا أنه لم يكمل دراسته في هذا تخصص ليختار الحقوق، وقد تخلى عن دراسته والتحق بجبهات القتال بسبب التعبئة العامة، وفي تلك الفترة توفيت أمه. وبعد انتهاء الحرب الكونية الأولى عاد إلى الحياة المدنية وزاول دراســـته، حيث تحصـــل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة باريس. فعندما نستعرض مواضع الاختلاف بين الشخصين جاك سوستال وروبير لاكوست، فلابد لنا أن نقف على الجانب الديني لهما فسوستال يعد من أصل يهودي. أما في الجانب العلمي نجد أن سوستال قد ألف عددا من الكتب التي كانت نتيجة أبحاثه ودراساته، وكذلك مساره السياسي، وقد توفي سوستال في 07 أوت 1990. أما لاكوست فكان خياره الجانب العسكري حيث جاءت شخصيته عكسرية في كل إجراءاته وخياراته ليتوفى في 09 مارس 1989.

[1] ندى زيتوني، أية خليفة : المرجع السابق، ص 30.

**ثانيا : المهام والمناصب المتقلدة :**

بعدما تعرفنا على بعض النقاط لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست، حيث كانت لهما بصمات في مسارهما المهني وتوليهما عدة مناصب، ففي الحقيقة إنه ومن خلال تتبعنا وملاحظتنا لمختلف جوانب الموضوع منذ البداية من المولد إلى الوفاة مرورا بالمسار المنهي والسياسي، لكل منهما، فقد استوقفتنا عدة نقاط مفصلية في مهامهما والمناصب التي تقلداها، حيث كانت في نظرنا نقاط تجمع بين التشابه والاختلاف نوردها كالآتي :

في خضم الحرب العالمية الثانية، وفي ظل حكومة فرنسا الحرة أسديت لهم بعض المهام والمناصب الحساسة من طرف شارل ديغول. كما كانا مثقفين، هذا ما اكسبهما ثقة الحكومات الفرنسية المتعاقبة، إضافة إلى أن بعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة تقلد لاكوست منصب الوزير عدة مرات[1].

وفي الجدول الآتي سنورد أهم المناصب التي تقلدها الشخصيتان خلال مسارهم المنهي والسياسي:

| الشخصية | المهام والمناصب | فترة تقلده للمهام |
|---|---|---|
| **جاك سوستال** | نائبا مدير متحف الإنسان بباريس | |
| | أستاذا محاضرا في الكوليج دوفرانس مدرسة المستعمرات | 1939 - 1937 |
| | أحد قاده لجنة اليقظة للمثقفين المعادية للفاشية | |
| | محافظا وطنيا للإعلام | في عام 1942 |
| | مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر | 1944 - 1943 |
| | وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة | |
| | وزيرا للمستعمرات | في 1945 |
| | انتخب نائبا لشارل ديغول في حزب التجمع الشعب الفرنسي ( Parti du Rassemblement des Français ) | 1951 - 1947 |
| | حاكما عاما على الجزائر | 25 جانفي 1955 |

[1] خديجة دراجي، الزهراء عباس : **سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية ( 1956 – 1958م )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس – المدية، 2017 – 2018، ص 26.

| | | |
|---|---|---|
| | وزيرا للإعلام | جويلية 1958 |
| | وزيرا منتدبا مكلفا بالمقاطعات الصحراوية | جانفي 1959 |
| **روبير لاكوست** | عضوا ناشطا في النقابة الفرنسية للعمال | 1930 |
| | ممثلا من طرف شارل ديغول عن حركة تحرير فرنسا | 1944 |
| | وزيرا للإنتاج الحربي | 1944 - 1945 |
| | انتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة دوردون | 1946 - 1968 |
| | وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي بالنيابة | 04 ماي 1947 |
| | وزيرا للصناعة والتجارة | من 11 أوت 1949 إلى 07 فيفري 1950 |
| | رئيسا للمجلس الأعلى للكهرباء والغاز | 1950 |
| | عضوا في البرلمان ونائبا لرئيس الجمعية الوطنية | 1954 - 1956 |
| | وزيرا للمالية والاقتصاد | 1956 |
| | وزيرا مقيما عاما في الجزائر | 09 فيفري 1956 إلى غاية 15 أفريل 1958 |
| | أنتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي | 26 سبتمبر 1971 |

**ثالثا : صفة حكم الجزائر**

منذ الدخول الفرنسي للجزائر، وبعد تثبيت منصب الحاكم العام، فقد سعت السلطات الفرنسية في عام 1956 إلى استبدال هذا المنصب بمنصب الوزير المقيم العام، ومن هنا ارتأينا أن نقدم لمحة وجيزة حول المنصبين، وكذلك صلاحيات كل واحد منهما. فالحاكم العام هو ممثل فرنسا في الجزائر، وصاحب سلطات واسعة، تحصل على تفويض من مجلس الدولة بمقتضى مرسوم مؤرخ بـــ 27 - 10 - 1925، الذي منح له حق التشريع عن طريق

اللوائح أو المناشير. كما توسعت هذه الصلاحيات التشريعية بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947، الذي أعطى له حق إصدار اللوائح في الظروف الاستعجالية ذات الطابع الاقتصادي، مع تقديم عرض حال مفصل لوزارة الداخلية[1].

ومن صلاحيات الحاكم العام هو مراقبة كل المصالح الإدارية ذات طابع المدني والمالي، حيث يحضر مشروع الميزانية بعد المصادقة عليها من البرلمان الفرنسي، وكذلك تنظيم الضرائب العربية، ويراقب الجانب القضائي والقضاة ومن حقه اتخاذ أي إجراء عقابي ضدهم، ويتحكم في السلطات العليا للشرطة والجيش[2]. كما حاول العديد من السياسيين الفرنسيين إصلاح إدارة الاحتلال، وصلاحيات الحاكم العام، الذي يمثل السلطة الفرنسية في الجزائر لتتوافق مع مصالحها العليا[3].

من الطبيعي ومما لاشك فيه أن فرنسا منذ اندلاع الشرارة الأولى للثورة الجزائرية سعت لإخمادها بكل الطرق وعبر الحكومات المتعاقبة، وما نستخلصه هنا أن فشل إدارة الحاكم العام روجي ليونار (Léonard Roger ) أنذاك في تحقيق مسع الحكومة الفرنسية أدى بهذه الأخير إلى استبداله، وتعين مكانه جاك سوستال بصفة حاكم عام جديد على الجزائر، حيث أخذ هذا الأخير تعليمات وتوجيهات من وزير الداخلية فرنسوا متيران بخصوص السياسة، التي سيسعى لتطبيقها حال وصوله للجزائر. وعليه فأن مهمة الحاكم الجديد تم تجديدها لمدة 6 أشهر إضافية بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 31 جويلية 1955 مع إمكانية تمديدها لمدة سنة أخرى، وقد صدر القرار في الجريدة الرسمية في تاريخ 11 أوت 1955 في عددها 3078[4].

و مع تطور احداث الثورة وتوالي انتصارات جيش وجبهة التحرير الوطني اضطرت الحكومة الفرنسية تغيير قيادة العامة في الجزائر. بعد وصول التيار اليساري إلى الحكم في فرنسا أحدث تحولا جذريا فيما يخص نظام الحكم والإدارة في الجزائر، بقيادة غي موليه، الذي قام باستحداث نظام خاص لإدارة الجزائر عرف باسم حكومة عامة برئاسة وزير مقيم له كرسي في مجلس الوزراء في فرنسا، وأول من تولى هذا المنصب هو روبير لاكوست[5].

---

[1] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 66.

[2] أسماء بوراس، سمية قيطون : **الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر 1830 – 1848م ( دي بورمون – كلوزيل ) دراسة مقارنة**، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –، 2017 – 2018، ص 20.

[3] وليد بوشو : " الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الأستعمارية الفرنسية في الجزائر ( 1830 – 1939 ) "، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج 05، ع 02 ( 2021 )، جامعة الجزائر02 – أبو القاسم سعد الله، الجزائر، ص 644.

[4] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 67.

[5] شمس الدين بوفنش، حسيبة حماميد : " اليسار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية دراسة في قانون السلطات الخاصة ( 1956 - 1958 ) " **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 640.

فبعد مصادقة الحزب الشيوعي الفرنسي في 12 مارس 1956، الذي يمنح السلطات المطلقة لحكومة غي موليه في الجزائر[1]. باشرت هذه الأخيرة فيما يخص القضية الجزائرية جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية، حيث أصدرت قانون سمي بقانون " السلطات الخاصة "، الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد أربعة أيام من صدوره، الذي خول للحكومة في الجزائر اتخاذ جميع الإجراءات الاستثنائية، التي تمكنها من إعادة النظام وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات. كما قدم الصحفي الفرنسي إيف كوريار (Yve Courierre ) بعض التفصيلات أخرى حول صلاحيات الوزير المقيم، وهي كالآتي[2] :

- تنظيم سير الأشخاص.
- مراقبة السلع.
- تنظيم حرية الصحافة بواسطة الشرطة.

وبالنظر إلى نصوص القانون أصبح الوزير المقيم العام " لاكوست " يتمتع بصلاحيات وصفت بأنها دكتاتورية، لم تمنح لأي وزير من قبل وأصبح هو الحاكم المطلق في الجزائر، يمارس سلطات متعددة فبالإضافة لصلاحياته كوزير مقيم وعضو في الحكومة، فإن مرسوم 15 فيفري 1956 منحه كل الصلاحيات التي يتمتع بها الحاكم العام وبدوره مفوضا تلك الصلاحيات للقوات العسكرية، لأنها هي وسيلة، التي يستطيع من خلالها تطبق السياسة الفرنسية لتكون كل السلطات بيده[3].

وفي 11 أفريل من نفس السنة تم حل المجلس الجزائري ونقل جميع صلاحياته إلى الوزير المقيم، الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء ميداني التعليم والعدالة. وبخصوص صلاحيات الوزير المقيم بالجزائر، فقد حددها المرسوم رقم 56 – 274، الذي صدر بتاريخ 17 مارس 1956، والمتعلق بالأحكام الاستثنائية التي تهدف إلى إعادة النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية إقليم الجزائر، نظرا للقانون رقم 56 – 258 المؤرخ في1

[1] حسين بوزاهر : **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830 – 1962**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة، د. س، ص 84.

[2] شمس الدين بوفنش، حسيبة حماميد : المرجع السابق، ص ص 645 – 646.

[3] يونس تامة : **قانون السلطات الخاصة وأبعاده في معالجة القضية الجزائرية 1956 –1962م**، رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه LMD في التاريخ، ( غير منشورة )، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –، 2022 – 2023، ص 145.

مارس 1956، الذي يرخص للحكومة إنجاز برنامج توسع اقتصادي، وتطوير اجتماعي واصلاح إداري في الجزائر، يؤهلها لاتخاذ كل التدابير الاستثنائية بهدف إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ووقاية الإقليم[1].

[1] شمس الدين بوفنش، حسيبة حاميد : المرجع السابق، ص 646.

# الفصل الثاني:

# الإجراءات الاولية لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست ضد الثورة الجزائرية

- ❖ المبحث الأول : الإجراءات الأولية لجاك سوستال للقضاء على الثورة
- ❖ المبحث الثاني : الإجراءات الأولية لروبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية
- ❖ المبحث الثالث : التماثل والتباين في سياسة كل من جاك سوستال وروبير لاكوست في مواجهة الثورة الجزائرية

## المبحث الأول : الإجراءات الأولية لجاك سوستال للقضاء على الثورة

### أولا : سياسة التفاوض وسياسة القمع :

### 1 – سياسة التفاوض :

عندما أنهى سوستال تكوين ملفه عن الأوضاع في الجزائر، التي وصفها بالكارثية وجد أن الإدارة الفرنسية قد ردت على عمليات أول نوفمبر 1954 بقمع أعمى، انتهى بتوقيف عدد كبير من اطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات العامة بلغ عددهم 2000 مناضل، زجت بهم في السجن من دون محاكمة، وقامت بحضر الحركة المذكورة في 5 نوفمبر 1954. وقد أشار أحد أكبر مقربي الوالي العام ومساعديه، وهو الرائد فانسون مونتاي ( Vanssone Monteil )[1] على مسؤوله الأول بضرورة مقابلة هؤلاء والإفراج عنهم، وكانت البداية مع أول مسؤول عن الثورة تم إيقافه في 14 فيفري 1955، هو مصطفى بن بلعيد، الذي كشف حواره مع الرائد مونتاي عن أهداف الحكومة الثورية، وقضية الشعب الجزائري مشيرا إلى تجاوزات الجيش الفرنسي في الأوراس[2].

وكان الوالي العام ومساعديه يهدفون من وراء هذه الاتصالات إلى محاولة الكشف عن قيادة الثورة ومسؤوليها، ومن كان وراء تفجيرها لأن أغلب القادة في هذه الفترة كانوا مجهولين لدى الإدارة الفرنسية. وفكر الوالي العام في إمكانية استغلال هذه الإطارات، فكلف فانسون مونتاي[3]. بمحاولة التفاوض مع ثلاث شخصيات نافذة في حركة

---

[1] **فانسون مونتاي** : من مواليد 7 ماي 1913 هو مستشرق ومستعرب في نفس الوقت تولى عدة مهام في بعض الدول العربية منها المغرب الأقصى في عام 1935 وتونس عام 1943 ثم ملاحظا عسكريا في فلسطين عام 1948 وبعدها ملحقا عسكريا في إيران مابين 1950 ـــ 1952 شارك في حرب الفيتنام 1953 ـــ 1954 ليعود إلى تونس عام 1954، كما شارك في صياغة بنود اتفاقية الاستقلال كان من دعاة فتح الحوار مع قادة الثورة عندما كان ضمن طاقم الحاكم العام سوستال وفي مساره العلمية له عدة مؤلفات، ينظر إلى : بوعزة بوضرساية : " لقاء الرائد فانسون مونتاي بالشهيد مصطفى بن بولعيد عام 1955 من الإستنطاق إلى الإستجواب "، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، مج 02، ع 04، جويلية 2020، ص 179.

[2] محمد الصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص 18.

[3] نايت قاسي إلياس، إعراب مراد : المرجع السابق، ص 5.

الانتصارات للحريات الديمقراطية (M .D. L. T )، وهم : عبد الرحمان كيوان[1] ومولاي مرباح[2] عن المصاليين، وبن يوسف بن خدة[3] عن المركزيين، وتمت القاءات فعلا بين الإطارات المحسوبة على الحركة والرائد مونتاي في نهاية فيفري وبداية مارس عام 1955، حيث أراد هذا الأخير حبس نبض كل من بن خدة وعبد الرحمان كيوان، ومعرفة أفكارهما وأشار هذان الأخيران لمبعوث جاك سوستال بأن الجهة الوحيدة المؤهلة للتحاور والتفاوض مع السلطات الفرنسية حول مستقبل الجزائر، هي جبهة التحرير الوطني[4]. ومسؤوليها وأضاف أنه إذا كانت فرنسا تنوي حقا التفاوض، فعليها أن تبادر بإطلاق سراح جميع الجزائريين المحبوسين أو المحالين على الإقامات الجبرية عقب اندلاع الثورة[5].

وألح الرائد مونتاي من خلال تقريره العام الذي رفعه للحاكم العام جاك سوستال بعد استنطاقه للشهيد مصطفى بن بولعيد على ضرورة منع استعمال القوة العسكرية المفرطة ضد الثوار، خاصة خلال عمليات التمشيط. كما أكد على أن ذلك له انعكاسات سلبية على مصالح فرنسا، وبالتالي يجب تجنب هذا النوع من العمليات العسكرية لكونه يولد الكراهية لدى السكان ضد كل ما هو فرنسي، لكن رد الحاكم العام جاك سوستال حول فكرة

---

[1] **كيوان عبد الرحمان** : من مواليد 25 فيفري 1925 بالجزائر العاصمة ارتاد ثانوية الأمير عبد القادر ( بيجو سابقا )، أسس جمعية التلاميذ المسلمين لثانويات ومعاهد الجزائر العاصمة، درس حقوق بجامعة الجزائر العاصمة، محامي لدى محمكة الاستئناف بالجزائر العاصمة، وفي سنة 1947 تولى مهمة الدفاع عن مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ( حزب الشعب ) الذين اعتقلتهم فرنسا خاصة المنتمين للمنظمة الخاصة OS، كما ترشح للانتخابات الجمعية الجزائرية وللجمعية الوطنية الفرنسية ،وانتخب نائبا لبلدية الجزائر العاصمة جاك شوفالي في سنة 1953، كما انتخب عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ينظر إلى : عاشور شرقي : المرجع السابق، ص 286.

[2] **مولاي مرباح** : من مواليد 23 أوت 1913 بالبلدية المختلطة الشلالة، وهو قائد الحركة الوطنية الجزائرية، عمل بإدارة العدالة كما تولى مهام وكيل، محامي للدفاع عن قضايا المسلمين، انضم إلى حزب الشب الجزائري قبل الحرب العالمية الثالية وتولى مناصب مسؤولية أقيل من منصبه كوكيل من قبل الإدارة الإستعمارية في 15 ديسمبر 1948، حيث دخل للجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD وفي صيف 1955 عادر الجزائر وناضل في الحركة الوطنية الجزائرية MNA بفرنسا ،وفي سبتمر 1957 كتب مذكرة قدمت للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، عاد مولاي مرباح إلى الجزائر العاصمة للإتصال بالمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بهدف مصالحة بين الوطنيين الدزائريين اعتقل ثم اطلق سراحه، وعملا بمحاماة بالمدية، ينظر إلى : نفسه، ص ص 322 – 323.

[3] **يوسف بن خدة :** هو يوسف بن خدة بن سي عبد العزيز بن سي محي الدين كان أبوه عبد العزيز وجده قاضيان بالبرواقية. ولد يوم 23 من شهر فيفري عام 1920 بالبرواقية كان الثالث بين إخوته الستة، وقد نشأ بن خدة في أسرة صالحة، حيث بدأ يوسف بن خدة حياته العلمية مثل غالبية الأهالي حيث التحق بالمدرسة القرانية فحفظ القران وأبجديات اللغة العربية وبعدها التحق المدرسة الابتدائية الفرنسية ثم بثانوية ابن رشد وهناك تعرف على رواد النضال السياسي كل من لمين دباغين وسعد دحلب وعبان رمضان وعلي بومنجل واحمد يزيد، فقد عان بن يوسف بن خدة وهو تلميذ داخل المدارس الاستعمارية مختلف الأساليب التمييز العنصري سواء من طرف الطلبة الفرنسيين أو من قبل الإدارة الفرنسية نفسها وفي سنواته الأخيرة أصيب بمرض عضال وعلى أثرها توفي في 04 فيفيري 2003 عن عمر يناهز 83 عاما، ينظر إلى : بنة فاطمة : **بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية ( 1920 – 2003 )**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2015 – 2016، ص ص 23 – 27.

[4] **جبهة التحرير الوطني** : لم تكن منظمة جبهة التحرير الوطني حزبا سياسيا تقليديا بنافح بالكلمة وحدها فقط، فقد كان الجزائريون في تلك الفترة يئسوا من فعل الكلمة وايقن بان اذان الاستعمار قد اصيب بالصمم أن تسمع الكلمة الحق وإنما كانت منظمة ثورية هدفها تحرير الأرض من يد الأستعمار فكان لابد لها قبل ان تقوم من التفكير في وضع جناح عسكري ليقوم بعمليات مسلحة ضد العدو لدحره عن الأرض، وهي عبارة عن جهاز سياسي وعسكري لتنظيم الثورة، ينظر إلى : عبد المالك مرتاض : **دليل مصطلحات الثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية – الجزائر، د. س، ص ص 35 – 38.

[5] محمد الصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص 19.

اللقاء دون وســـاطة مع مســـاجين ثورة أول نوفمبر جاء كالتالي : « نعم لرؤيتكم لكن تكون محادثات على النمط التونسي فهذا لا لأن الجزائر تختلف عن تونس[1]. »، مع ذلك بقي سوستال متحفظا على هذه المبادرة[2].

## 2 – سياسة القمع :

استطاع الحاكم العام جاك سوستال بعد جولته الاستطلاعية في مختلف أنحاء الجزائر أن يكوّن فكرة واضحة عن تعقيدات المسألة الجزائرية. وأول ما استخلصه هو القمع الكبير، الذي تعرضت له إطارات حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات والزج بهم في السجون، ولقد اقتنع سوستال أن تشكيل قوة ثالثة من المسلمين الجزائريين، ذوي الفكر المتنور والمعتدل المتشبعين بقيم الحضارة الفرنسية يمكن التفاوض معهم لحل المشكل الجزائري[3]، حيث أنهم اتهموا مصطفى بن بولعيد، وليست هذه التهمة الوحيدة الموجهة إليه فاسمه وارد في كل عملية من العمليات، التي جرت في تلك الليلة باعتباره المحرض. كما تصفه الأوساط الاستعمارية والمطلوب الأول، حيث نفذوا سلسلة من الهجومات المدبرة ليلة 1954/10/31، فإن إلقاء القبض على هذا الشخص أمر في غاية الأهمية ليس لاعتباره الشخص المدبر لهذه العمليات أو المحرض عليها، بل شخص يتوفر على قدر كبير من المعلومات حول هذا التنظيم، وقد تم إلقاء القبض عليه في تونس، وعلى الرغم من فشل سوستال وأعوانه، إلا أنهم أعادوا الكرة مع إطارات حركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية، حيث مهد لهذا المســـعى بلقاء جمع بين الرائد مونتاي مع جاك شوفالى ( Jacques Chevalier )، رئيس بلدية الجزائر سابقا، الذي احتج على اعتقال أعضاء في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. كما أن أعضاء ديوان سوستال ذوي التوجه اللبرالي أمثال " فونسان مونتاي" و" جاك جوبيي " و" جيرمان تيون "[4] قد أشاروا عليه كذلك بضرورة التصرف بسرعة كي لا تتوسع الهوة أكثر بين الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين، خاصة بعد إعلان قانون حالة الطوارئ[5].

ويعتبر هذا القانون هو حالة الحصار، وحالة الطوارئ وهو الوضع، الذي يستدعي فيه تحول صلاحيات القيادة وتؤول فيه السلطة للجيش، الذي يفرض حالة الحصار وإقرار حالة الاستنفار القصوى، فتتمركز قوات الجيش بالمدن

---

[1] بوضرساية بوعزة : المرجع االسابق، ص 176.

[2] بوضرساية بوعزة : نفس المرجع، ص 176.

[3] كوثر هاشمي : المرجع السابق ، ص 80.

[4] **جيرمان تيون** : من مواليد 30 ماي 1907 في أليجر هي عالمة ومختصة في القضايا البربرية التي اسندت لها مهمة في فترة الحاكم العام جاك سوستال في مشروعه في بناء المراكز الاجتماعية وتقديم المساعدات الاقتصادية للجزائريين المعوزين وقد توفيت يوم 19 أفريل من عام 2008 في سان ماندي، ينظر إلى : بن نوي فاطمة : المرجع سابق، ص 24.

[5] عثماني مسعود : **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، ط 4، دار الهدى، عين المليلة، الجزائر، 2013، ص 177.

وتفرض نوع من الحصـار مع تنفيذ التعليمات العسـكرية، ومنع التجمعات وتحديد مواقيت الدخول والخروج ؛ حضـر التجوال، ومنع الأشـخاص من التجمع ونشـر المعلومات دون الرجوع إلى الحارس العسـكري، هذا الظرف يمتد حتى إلى السـلطة القضـائية، التي تجمد وتحل محلها تطبيق الاجراءات العسـكرية لمحاكمة المدنيين، ومن أسـبابها أن ثورة نوفمبر أسـقطت الحسـابات الطويلة أو المتوسـطة المدى، التي برمجتها فرنسـا متخطية بذلك كل الحواجز التي ردمتها، وعمل المسـؤولون الفرنسـيون كل ما في وسـعهم من أجل اسـتمرار التواجد بالجزائر وإبادة الشـعب الجزائري محاولين خلق كل التبريرات، فقد ذهبوا إلى حد اعتبار القطر الجزائري جزءا لا يتجزأ من فرنسـا[1]، حيث نصـت المادة 15 من الفصـل الثاني من قانون الطوارئ على مايلي : « لقد تم الإعلان عن حالة الطوارئ في الجزائر ولمدة سـتة أشـهر[2].»، وأنه يتم تحديد المناطق التي سيتم فيها تطبيق حالة الطوارئ بموجب مرسوم تنفيذي. كما صرح بذلك الوالي العام جاك سوستال لدى دعوته في السـادس والعشـرين من أفريل 1955 من باريس حيث قال : « إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد قد نال مصـادقة الحكومة، وأنه قد تقرر وجوب تطبيق الأعمال بين السـلطتين، العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ[3].

**ثانيا : تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وطلب الإمدادات العسكرية :**

**1 – تطبيق المسؤولية الجماعية :**

من بين الإجراءات الاسـتثنائية التي طبقتها السـلطات الاسـتعمارية الفرنسـية بالتزامن مع تطبيقها لقانون حالة الطوارئ إلى جانب إنشاء المحتشدات هو تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، الذي يتنافى مع مبادئ القانون العام، خاصة مبدأ شـخصـية الأحكام، الذي تترتب عنه تطبيق عقوبات جماعية، خاصـة بالنسـبة لسـكان المشـاتي والدواوير[4]. وإلى جانب الترتيبات التي وضـعتها الولاية العامة والحكومة الفرنسـية، فوافقت هذه الأخيرة على تطبيق مبدأ " المسـؤولية الجماعية "، ومنح التفويض المطلق للقادة العسـكريين لفرض هذا المبدأ كل حسـب طريقته، فالجنرال شـيريار

[1] أمال قبايلي : " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سـنة 1955 "، **المصـادر**، مج 10، ع 1، 10 افريل 2008، المركز الوطني للدراسـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص 171 – 175.

[2] المادة 15 من قانون الطوارئ. –كوثر هاشمي : مرجع سابق، ص

[3] أمال قبايلي : المرجع السابق، ص ص 183 – 185.

[4] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 99.

(Cherrière)[1] يفسر ذلك المبدأ على أنه يعني إلقاء القبض على جميع رجال القرية، والزج بهم في المحتشدات إذا قام المجاهدون بأي عمل تخريبي على مقربة من تلك القرية، ثم يسجنون بعد دفعهم غرامات وإعادة إصلاح ما خرب[2].

أما الجنرال بوفر ( Beauffre ) فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في حالة ما إذا أعدم جنديا فرنسيا واحدا في تلك القرية[3]. كما شجع الحاكم العام جاك سوستال مبدأ المسؤولية الجماعية، إذ عمل على تحميل المسؤولية لجميع السكان المتواطئين مع الثورة[4]، حيث لم يتردد في تدعيم وتشجيع مثل هذه الإجراءات إذ صرح في أحد الاجتماعات قائلا : « أنا موافق على تحميل المسؤولية للسكان المتواطئين[5]. »، ومما يترتب عن هذا المبدأ تحمل كل السكان نتائج أعمال الثوار، ذلك عن طريق الإصلاح أو مصادرة أملاكهم، حيث إذا اتلف عمود الهاتف أو التيار الكهربائي يجبر السكان المجاورون له على دفع ثمنه أضعافا، وإذا خرب طريق فإن جميع السكان المسلمين الذين يسكنون بالقرب من مكان التخريب يسخرون لتصليحه. وكذلك تفرض عليهم غرامة مالية، ومن لم يدفع في كلا الحالتين، فإن الجنود يأخذون من منازلهم ما تبلغ قيمته ما وجب عليهم دفعه[6].

وفي هذا السياق ذكر المؤرخ الانجليزي أليستير هورن ( Alistair Horn )أنه : «بتزايد ضغط لوبي المستوطنين وجد جاك سوستال نفسه مجبرا على قبول معايير جديدة قاسية جدا لتعويض النقص في نتائج العمليات العسكرية الكبرى، التي لم تحقق النتائج المرجوة منها في القضاء على الثورة[7]. ». أما بيار هنري سيمون ( Pierre Henri Simon ) الكاتب الفرنسي فيقول في هذا الصدد : « إن سياسة المسؤولية الجماعية قد محت بجرة قلم كل محاولات الإصلاح التي سعا لتحقيقها جناح اليسارين[8]. »، ومما يجدر الإشارة إليه أن تطبيق مبدأ المسؤولية

[1] **الجنرال شيريار** : هو قائد أعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر ما بين فترة اوت 1954 إلى جوان 1955، وفقد تخلى شيريار عن منصبه بعد عدة شهور للجنرال لوريو، ينظر إلى : عاشور شرفي : المرجع السابق، ص ص 211 – 212.

[2] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 77.

[3] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 235.

[4] بوهناف يزيد : المرجع السابق، ص 74.

[5] نايت قاسي إلياس، إعراب مراد : المرجع السابق، ص 11.

[6] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 100.

[7] كوثر هاشمي : نفس المرجع، ص 100.

[8] نفسه، ص 155.

الجماعية قد أدى إلى توتر العلاقات بين الحاكم العام جاك سوستال وأعضاء ديوانه من اليساريين، خاصة الرائد مونتاي وجيرمان تيون[1] ( Germaine Tillon )، التي حذرت جاك سوستال من تطبيق هذا الإجراء[2].

وعلى إثر الزيارة التي قام بها جاك سوستال إلى منطقة قسنطينة لتفقد الجرحى من المستوطنين، قرر هذا الأخير شن حرب لا هوادة فيها ضد الثوار وتوسيع تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، حيث أوردت جريدة المجاهد، وهي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني بلاغا نسبته للحكومة العامة صدر بتاريخ 20 أوت 1955 ورد فيه أن السلطات الفرنسية قررت إبادة اثنا عشرة قرية إبادة كلية بعد أن تأكدت أن الثوار ينحدرون منها ويتخذونها مراكزا لهم. كما أن الحاكم العام أصدر قرار منع بيع الأدوية، حتى القطن الطبي للمدنيين الجزائريين إلا بعد تقديم وصفة طبية، وهذا الإجراء التعسفي لم يسبق أن أتخذه في الجزائر مسؤول فرنسي من قبله[3].

## 2 – طلب الإمدادات العسكرية :

إن تسارع الاحداث جعلت من سوستال يسابق الزمن، حيث عمل على إرساء سياسته في مطلع شهر ماي، التي ما لبثت أن ترتسم وتبرز مع تطور أحداث الثورة في الجزائر إذا أكد في منتصف هذا الشهر على الإدماج، ورفض الاستقلال. وعلى الرغم من الترتيبات والإجراءات المختلفة والإمكانيات الحربية المسخرة لخنق الثورة وكذا صعوبة التسليح عند جبهة التحرير الوطني، إلا أن التقارير المتشائمة للقادة العسكرين الفرنسيين، التي بعثوا بها إلى الحكومة لم تتوقف، كانت تدل على أن العمليات الثورية كانت تزعزع الإدارة الاستعمارية وتجعلها في حالة استنفار[4]، حيث صرح وزير الداخلية موريس بورجس مونوري[5] ( Maurice Burgess Monory ) في ندوة صحفية يوم 13 ماي 1955 أنه :« لاحاجة لفرنسا أن تبحث عن محاورين لها في الجزائر فلا وجود لمحاور لها سواء في الداخل أو الخارج والجزائر عبارة عن ثلاثة عملات فرنسية. »، فهذا التصريح كان يعني استبعاد كل امكانية للتفاوض مع قيادة

---

[1] **جيرمان تيون** من مواليد 30 مايو سنة 1907 في أليجر (بإقليم الفرنسي)، وتوفيت يوم 19 أبريل من سنة 2008 في سان ماندي (إقليم فال دو مارن الفرنسي)، وهي عالمة إثنولوجية فرنسية، تم إرسالها من طرف النخبة الفرنسية، ثم من طرف الجيش الفرنسي إلى الجزائر للقيام بدراسة مجتمعات الأوراس بالجزائر. تحصلت على العديد من الأوسمة لإنخراطها في صف المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية. – ينظر موسوعة ويكيبيديا الحرة : " جرمان تيون "، مقال إلكتروني، الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/، آخر تعديل لهذه الصفحة كان يوم 5 نوفمبر 2022، الساعة 17:53، تاريخ الاطلاع 09 ماي 2023، الساعة 6:48 صباحا.

[2] كوثر الهاشمي : المرجع السابق، ص ص 100 – 102.

[3] نفسه، ص 155.

[4] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 78.

[5] **موريس بورجيس مونوري** : من مواليد 19 / 08 / 1914 بلونيسون وهو وزير دفاع في حكومة منديس فرانس ثم عينا وزيرا لداخلية في حكومة ادغارفور ثم وزير دفاع في حكومة غي مولي ثم رئيس حكومة وأخير وزير داخلية في حكومة فلكس قريار، ينظر إلى : رقية منصوري، سارة ذويب : المرجع السابق ، ص 16.

جبهة التحرير الوطني، والتأكيد على سياسة القمع، إذ واصل بورجس مونوري تصريحه قائلا : « القمع سيكون دون هوادة ... ولا تفاوض فسوستال موافق على الحرب وهو تحت الحماية[1].»

وقدم المسؤول العسكري الأول للجزائر، الجنرال شيريار ( Sheryar ) حصيلته العسكرية للوالي العام أوردها في تقرير يحمل إنذار بتفاقم الأوضاع خاصة في الشرق، وأشار كذلك في تقريره بأن الأوروبيين في حالة هلع وقلق إزاء تطور الأوضاع نتيجة حركة التمرد، ذلك من حيث الأساليب العسكرية المنتهجة، فندد سوستال بمناهج الجنرال شيريار ومنعه من القيام[2] " بالعمليات الاستعراضية "، التي لا تصلح سوى كوثيقة للصحافة منبها إياه أنه في حاجة إلى جيش من المعمرين قادرين على رد الفعل السريع ضد أي تحرك، وضرورة اعتماد عمليات خفيفة. وخلال زيارة له للأوراس عقد سوستال في 19 ماي 1955 اجتماعا عسكريا سريا في بسكرة شارك فيه المبعوث الخاص لوزير الداخلية ابيل توماس، وتم فيه عرض الوضع العام لممثل بورجس مونوري رئيس هيئة الأركان الخاصة لوزارة الدفاع الوطني الجنرال بيار كونيغ (Pierre Kœnig)، وقدم بالمناسبة ابيل توماس ( Abel Tomas ) ضمانات بخصوص التمويل والإمداد العسكري[3]. ووجه بارلانج[4]( Bar Lang ). تقريرا عسكريا سريا في 22 جويلية 1955 إلى الوالي العام، حيث طلب فيه ضرورة تحويل عدد من القادة بسرعة وتدعيم الحكام. كما اقترح حشد عائلات الثوار في مراكز إقامة، وكذا حجز ومصادرة أملاك " الفلاقة "[5]. إضافة إلى دعم وسائل الاتصالات وتخصيص مبالغ مالية للبحث عن المعلومات، وفي هذا المجال تم تزويد المصالح الأمنية بـــ 300 جهاز راديو للاتصال وزعت في

[1] إلياس نايت قاسي، مراد إعراب : المرجع السابق، ص 11.

[2] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 79.

[3] نفسه، ص ص 79 – 81.

[4] **بارلانج** : ولد في 24 أوت عام 1897 بمدينة بايون الفرنسية تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سنة 17، كما شارك في الحرب العالمية الأولى وبعدها تم ترقيته لضابط الشؤون الأهلية بالمغرب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم إلى رتبة جنرال مشرف على الحدود المغربية الجزائرية 1955 ووضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر منعج الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة فمارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشديد والقمع والحرب النفسية وخاتصة بعدما أسس المصالح الإدارية عام 1956، كما عين عاملا على عمالة الأوراس واستقال من الجيش سنة 1960 ووفته المنية عام 1972، ينظر إلى : رقية منصوري، سارة ذويب : المرجع السابق، ص 14.

[5] **الفلاقة** : جمع فلاق لفظة سلبية استعملها الفرنسيون للإشارة إلى المقاومين الجزائريين خلال الثورة التحريرية والكلمة من العربية الفصحى فلق الشئ أي شقه نصفين، أي الذي يفتح الشيء ليخرج منه محتواه وفي لفظ القران الكريم " فالق الحب والنوى "، كما كان هذا المصطلح يطلقه إعداء جبهة التحرير الوطني وإعداء الثورة الجزائرية وهو من الأطلاقات التي كان يراد بها ذم جبهة التحرير الوطني وإظهارها للرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر كارياكتوري بمعنى متهمج، حتى يرتاب الناس في شرعية الثورة الجزائرية ويبدو ان خونة المناهضين للثورة ويبدو أن خونة المناهضين للثورة يومئذ هم الذين اطلقوا عليهم بعد ان كانت تطلق على الفدائيين في تونس ولعل اللفظ جاءت من الفلق وهو شطر أي انهم يفلقون الرؤوس في مزعم الفرنسيين، ينظر إلى : عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 267. – الطيب عبدو : المرجع السابق، ص 270. – عبد المالك مرتاض : المرجع السابق، ص 65.

المناطق "المعزولة"، وضـــاعفت أجهزة الشـــرطة من عمليات مراقبة حركة المرور في الطرق، وشـــن حملات التوقيف في التجمعات السكنية الكبرى لمراقبة الهوية وفرض التجول في عدة مناطق[1].

ويبدو من خلال تلك الإجراءات المختلفة أن الحاكم العام في الجزائر رســـم مخططا شـــاملا لمكافحة الثوار واجهاض العمل المســـلح. كما جســـد ذلك المخطط في الاجراءات العديدة والمتنوعة، التي من بينها ســـياســـة القمع والتصـــعيد العســـكري برفع عدد القوات العســـكرية، واســـتقدام الأجهزة الحربية الثقيلة، والطيران واعتماد الأســـاليب البوليسـية القمعية كمبدأ مسـؤولية الجماعية، وإعلان حالة الطوارئ، والمعتقلات والمحتشـدات[2]. و ابتداء من17 ماي 1955 تم استقدام فيالق عسكرية لدعم قوات الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر، حيث كان جزء من هذه القوات في تونس والجزء الآخر تم استقدامه من القوات الفرنسية التابعة لحلف شمال الأطلسي، الذين بلغ عددهم حوالي عشرين ألف ( 20.000 ) جنديا. إضافة إلى بعض الوحدات الأخرى التي رجعت من الهند الصينية[3].

ولم تكن هذه التعزيزات العسـكرية في نظر الحاكم العام جاك سـوسـتال كافية، لهذا اسـتغل اللقاء الذي جمعه بممثل وزير الداخلية الســـيد أبيل توماس ورئيس هيئة الأركان كونينغ على إثر زيارته للأوراس في 19 ماي 1955 ليطلب إمدادا عســـكريا جديدا، فتمت الموافقة على طلباته فورا، حيث أرســـلت حكومة إدغار فور[4] ( Edgard Faure ) تعزيزات عسـكرية ضـخمة، تمثلت في عشـر وحدات عسـكرية إضـافية بحدود مائة ألف (100.000) جندي في خطوة نحو الحرب الشاملة في الجزائر[5]. كما أعتبر جاك سوستال أن هذه الإمدادات غير كافية، لذا نجده في ماي 1955 اســـتدعت فرنســـا أول احتياطي من المجندين من أبناء مســـتعمراتها الإفريقية، منهم حوالي 10000 عسكريا من السنغال، وفي أوت 1955 تم استدعاء الاحتياطي الثاني الذي قدر بـ 120000 جنديا[6].

---

[1] إلياس نايت قاسي، مراد إعراب : المرجع السابق ، ص 13.

[2] نفسه، ص ص 13 – 14.

[3] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 105.

[4] **إدغار فور** : ولد بمدينة Béziers من مواليد 1908، حيث مارس مهنة المحاماة بباريس، التحق مبكرا بالحزب الراديكالي، والتحق بصـفوف المقاومة الفرنسـية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسـا، أشـرف على المصـالحة القانونية التابعة للحكومة الحرة التي كان يرأسـها الجنرال ديغول. وفي 1949 انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحز ب الراديكالي أصبح وزيرا للمالية من، 1950 – 1951، وزيرا أول عام 1952 ووزير خارجية 1955، ثم وزير أول 1955، ثم وزير للفلاحة والتربية والشـــؤون الإجتماعية عدة مرات وفي عام 1978 فاز بعضـــوية الأكاديمية الفرنسية، توفي عام 1988، ينظر إلى : خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

[5] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص ص 105 – 106.

[6] شيماء بوعافية، سعاد زوارعة : المرجع السابق، ص 57.

وحسب تصريح لجاك سوستال بتاريخ 19 ماي 1955 على إثر اجتماعه بالسيد ابل توماس رئيس هيئه الاركان قائلا : « كل الحرية ممنوحة للجيش ضد المتمردين وكل من يحمل السلاح يجب أن يقتل وبحسب توظيف الوسائل الجوية بدقه ودون تردد. »، لذلك عمل سوستال على تدعيم السلاح الجوي الفرنسي في الجزائر بشكل كبير، الذي لم يكن يمتلك سوى طائرة هليكوبتر واحدة وكانت تستأجر من عند شركة خاصة حين بدأ بمهمته كحاكم عام في الجزائر، لكن سوستال أصر على الحكومة الفرنسية بإقناع القوات الجوية الأمريكية في ألمانيا بأن تحول لها ثمانية طائرات هليكوبتر من نوع سيكورسيكي لفائدة القوات الجوية الفرنسية المتواجدة في الجزائر[1]، فالجبهة العسكرية في هذه الفترة لم تقتصر على تعزيز والرفع من قواتها، بل اهتمت أيضا بتطوير عتادها الحربي خاصة، السلاح الجوي[2].

وقد تم دعم هذه الإجراءات الأمنية بخطوات أخرى كتأسيس الشرطة البلدية، ذلك تطبيقا لقرار الحاكم العام جاك سوستال الصادر بتاريخ 27 أفريل ،1955 وكذلك مضاعفة عدد المدنيين العاملين في قطاع الشرطة. بإضافة إلى دعم القوات المسلحة البحرية على طول الشريط الساحلي للجزائر، خاصة في بجاية وعنابة، وتزويد المصالح الأمنية بثلاثمائة ( 300 ) جهاز راديو للاتصال، حيث وزعت على المناطق النائية، كما عملت مصالح الشرطة على مضاعفة عمليات المراقبة في عدة مناطق[3].

[1] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 108.

[2] إبراهيم طاس : **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 – 1958**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 65 .

[3] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 108 – 109.

## المبحث الثاني : الإجراءات الأولية لروبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية

### أولا : التعزيزات العسكرية :

وبتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر في فيفري 1956، شرع في دراسة الخطط العسكرية، التي سيخمد بها لهيب الثورة الجزائرية، ولم يفهم أن طبيعة هذه الثورة والأسس التي تقوم عليها، فظن أن حشد القوات العسكرية الضخمة بالجزائر يستطيع أن يقضي عليها[1]، فقد جعل من حشد القوة العسكرية الحل الوحيد، الذي يقضي به على الثورة متأثرا ومعجبا بالجنرال بيجو ( Thomas Robert Bugeaud ) في سحق النزعة القومية الجزائرية[2].

وقد وضح لاكوست سياسته في الجزائر، ذلك في أهم خطاباته وتصريحاته، حيث جاء في أحدى تصريحاته قوله : « إن سياستنا في الجزائر هي سياسة تهدئة عامة بالوسائل العسكرية وسنعمل كل جهدنا لإعادة الطمأنينة بنفوس الجميع ... ولكني رأيت من الضروري أن أطلب إلى الحكومة الفرنسية إرسال قوات إضافية عسكرية للجزائر وأسلحة جوية جديدة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في وسائل وتنظيم الوحدات المسلحة للاستفادة من أحسن إمكانياتها للقتال في الجزائر ولتكييف قوانا المتوافرة وفق الأحوال الخاصة المحيطة بذلك البلد[3]. ».

كما أعتقد روبير لاكوست أن سلفه جاك سوستال الحاكم العام السابق اتبع سياسة فيها شيء من المرونة لا تتناسب مع الهدف الذي تسعى إليه الحكومة الفرنسية، وهو المحافظة على الجزائر الفرنسية، لذا نراه أيضا في تصريح أخر له يقول : « إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى. »، ورفع شعار ربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة[4]. ومع بداية شهر مارس 1956 دعمت قوات الجيش الفرنسي بأكثر من 200 الف جندي، إلا أن لاكوست لم يقنع بذلك، بل طلب من وزير الدفاع بورجيس مونوري زيادة عدد القوات العسكرية، وتسخير كل الإمكانيات الحربية الممكنة لمجابهة الثورة الجزائرية[5].

واستجابت الحكومة الفرنسية لطلبه، الذي طلب فيه 100 ألف جندي، ففي 05 أفريل 1956 بدأت الإمدادات للجيش الفرنسي بالوصول للجزائر، التي تحتوي على جنود وعتاد حربي[6]. وبناء على طلبه استدعت

---

[1] محمد صالح الصديق : **كيف ننسى هذه جرائمهم**، دار هومة للنشر ،د. م، 2009، ص 119.

[2] شارل روبير أجيرون : **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر : عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدان، بيروت – باريس، 1986، ص 165.

[3] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 179.

[4] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 35.

[5] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 36.

[6] محمد الصالح الصديق : المرجع السابق، ص 119 – 120.

الحكومة دفعة 1952 و1953 ومنحت للجيش صلاحيات واسعة جدا[1]. ومن تداعيات هذه التدابير هو أن أقحم لاكوست كل الشباب في الخدمة الوطنية بقوة في حرب الجزائر ( الثورة الجزائرية)[2]. وإلى جانب ذلك تم تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا. كما تم تخفيض سن القبول في الجيش الفرنسي من 21 إلى 20 سنة[3]. وارتفع بذلك عدد الجنود من 200 ألف جندي في شهر جانفي 1956 ليصل 400 ألف في شهر جويلية من نفس السنة[4].

وكما تشير بعض الإحصائيات الأخرى إلى نسبة تزايد القوات الفرنسية في الجزائر خلال النصف الأول فقط من سنة 1956، حيث أن العدد ارتفع من مائة وتسعين ألف 190 جنديا في شهر مارس إلى 373000 جنديا في بداية شهر جوان من نفس السنة، دون إحصاء وحدات الدفاع الذاتي، التي انخرط فيها أغلب المدنيين الفرنسيين[5]. وفي 13 أفريل 1956 قامت الحكومة الفرنسية بإصدار مرسوم مكمل ومتمم للمرسوم الذي صدر قبل شهر من نفس السنة، حيث نص هذا المرسوم على منح صلاحيات واسعة ومطلقة لوزير الدفاع الفرنسي " بورجيس مونوري " في اتخاذ أي قرار عسكري قد يساعد على مضاعفة القوات العسكرية للجيش الفرنسي بالجزائر، وكذلك تسخير كل الوسائل العسكرية الممكنة للقضاء على الثورة في الجزائر، وقد عمل بورجيس ونائبه ماكس لوجون ( Max Lejeune ) في اتخاذ إجراءات عسكرية تمثلت في إرسال جنود إضافيين واستدعاء رجال الاحتياط،، وجلب أسلحة حديثة من أجل تصفية الثورة[6].

لكن منحنى التجنيد بقي في ارتفاع مستمر إلى غاية شهر أكتوبر عام 1956، وفي أخر 1956 بدأت النسبة تنخفض، ذلك بسبب تسريح الجنود من أصول تونسية ومغربية بعد أن استقلت بلدانهم[7]. ومع فشل المخططات الاستعمارية الفرنسية اضطرت فرنسا إلى تعزيز جهازها الحربي، ذلك باستدعاء قوات عسكرية من فرنسا والحلف الأطلسي ( الناتو )، وكذلك تخصيص ميزانية جديدة لحربها في الجزائر الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد الفرنسي، مما أثر سلبا على فرنسا فباتت تستهلك في كل يوم ما قيمته مليارات من الفرنكات؛ أي أن

[1] شارل روبير أجيرون : المرجع السابق، ص 165.

[2] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 37.

[3] شمس الدين بوفنيش : المرجع السابق ، ص 44.

[4] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 37.

[5] محمد الصالح الصديق : المرجع السابق، ص 121.

[6] رقية منصوري، سارة ذويب : المرجع السابق، ص 23.

[7] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 39.

فرنسا أصبحت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه في الحرب على الهند الصينية[1]. إن المتأمل في تعداد القوات العسكرية للجيش الفرنسي بالجزائر خلال الثورة التحريرية في عهد المقيم الوزير العام روبير لاكوست يدرك أنه تضاعف تسع 09 مرات مقارنة بما كان عليه وقت اندلاع الثورة[2].

**ثانيا : حرب الإبادة :**

بعد التعزيزات والإمدادات التي طلبها لاكوست، والصلاحيات التي منحها هذا الأخير للجيش الفرنسي دخلت الحرب ضد الثورة الجزائرية في مرحلة جديدة تميزت بتولي الجيش لزمام الأمور، خاصة وأن روبير لاكوست استدعى " راؤول سالان "( Salan Raoul )[3] على رأس القوات الفرنسية العاملة في الجزائر خلفا لـ "هنري لوريلو" ( Henri Lorello )، وأعلن يوم 20 نوفمبر 1956 أن الثورة دخلت في مرحلة الربع ساعة الأخير، ولتحقيق المحور العسكري لعملية التهدئة والأمن، وسعى روبير لاكوست إلى انتهاج سياسة تكثيف العمليات العسكرية في مناطق تسمى منطقة العمليات[4].

وحسب **جريدة المقاومة** الصادرة يوم 31 ماي 1957 أن المؤسسة العسكرية وبناء على أمر من روبير لاكوست كلفت بمهمة تهدئة البلاد " Pacification du Bled " وفي الجانب العسكري اتخذت القوات الفرنسية إجراءات قمعية أطلقت عليها عناوين مختلفة مثل التمشيط، تكثيف العمليات العسكرية، العمليات التربيعية...إلخ، وقد صرح روبير لاكوست في شهر أفريل 1956 بأن هذه السياسة ستنجح وستؤتي أكلها في الأواخر من شهر ماي 1956[5].

كما انتهج الجيش الفرنسي وبإيعاز من ماكس لوجون ودعم من روبير لاكوست سياسة التربيع[6]، فإن التربيع هي آخر المخترعات، فيتم تحديد فوق الخارطة مربعا من الأرض في الجهة التي تقع تحت تصرف المجاهدين، ثم يقوم

---

[1] بوحاج سارة، محبوب وفاء : المرجع السابق ، ص 39.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 46.

[3] **راؤول سالان** : من مواليد 1899 ينحدر من عائلة حرفية، عينه الرئيس الفرنسي غي مولي على رأس القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة بالجزائر، كما ينتمي إلى تيار اليساري، وكان من مؤيدي فكرة بقاء الجزائر فرنسية ، شارك في انقلاب جنرالات في 03 أفريل 1960 ضد شارل ديغول مع جوهو وشال وزيلر دخل العمل السري بتأسيس المنظمة السرية االعسكرية الإرهابية، ينظر إلى : محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 191. – لويزة قريشي، علجة داودي : **السياسة الفرنسية في الجزائر 1958 – 1962 من خلال مذكرات الأمل لشارل ديغول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، فسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس – المدية، 2016 – 2017 ، ص 104.

[4] بوهناف يزيد : المرجع السابق ، ص 118.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 53.

[6] بوهانف يزيد : المرجع السابق، ص 119.

الجنود بتطويق ذلك المربع، وبعده تنصب حوله المدافع المختلفة، وتحوم الطائرات فوقه وتسدد نحوه بطاريات السفن الحربية مدافعها إن كان قريبا من البحر، وفي الساعة المعينة تقصف سائر القوات العسكرية المكلفة بهذه عملية من البر أو البحر أو الجو على ذلك المربع، فتتركه بعد ذلك حطاما[1]، حيث يعد هذا أسلوب – التربيع – من التكتيكات العسكرية الموروثة عن تكتيكات الحرب العالمية الثانية[2].

وحسب قول الأستاذ " يحي بوعزيز " أن روبير لاكوست وجلاديه ابتكروا هذه الطريقة لتطويق وإقامة مراكز التربيع ( الكادريلاج )[3]. أو المربعات المتلاصقة، وكان لاكوست يسعى إلى تطبيقها بشكل كبير وواسع في منطقة القبائل على أساس أنها منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة[4]. كما يعد رفع عدد الجنود ومضاعفة الوسائل المادية، وتكثيف العمليات العسكرية إحدى محاور سياسة التهدئة[5] عن طريق العمل العسكري، الذي يهدف للقضاء على الثورة في أقرب وقت، وعليه فأن سياسة التهدئة ما هي إلا عنف أعمى، وعمليات إبادة حقيقية، حيث ندد بها الكثير من الفرنسيين رافعين شعار " إنكم لاتهدئون بل تبيدون " Vous ne pacifies pas, mais anéantisses"، وذلك بناءً على ما ورد في **جريدة المجاهد** في عددها الصادر في الفاتح من شهر جانفي 1958، حيث وضعت بعنوانا " من التهدئة إلى الإبادة "[6].

وتجاوز عدد الضحايا المدنيين العزل نتيجة لنظام التربيعات، وغيرها من أنواع المذابح الجماعية 130 ألف ضحية إلى غاية يوم 20 يوليو 1956[7]. ولم يتمكن الجيش الفرنسي فيها من قهر الشعب الجزائري فشرعت القوات

---

[1] أحمد توفيق المدني : **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 230.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 57.

[3] **الكادرياج** : كلمة لاتينية مشتقة من Quadrillage وتعني التأطير وذلك أوسع التطويق والحصار، وهي تعني أسلوب التقسيم العسكري للمناطق، حيث اعتمدتها فرنسا في الجزائر لتحقيق إنتصارات على الثورة الجزائرية بأسرع ما يمكن وقد شجع روبير لاكوست على إقامة هذه المناطق. ينظر إلى : خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 43.

[4] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 57.

[5] **سياسية التهدئة** : هي العبارة تعني جميع الادوات والوسائل التي وضعت من أجل توحيد وتنسيق عمل وجهود السكان من الجيش الفرنسي في الجزائر ضد كل تأثير وعراقيل المعارضيين للسلطة الفرنسية ويبقى من وراتها هو إحلال جو من الثقة لدى الجزائريين، يتظر إلى : فران ميمونة، أعيلاوي مغنية : **المخططات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائر التحريرية مشروع قسنطينة نموذجا 1958 إلى 1962**، مذكرة مكملة للمتطلبات شهادة الماستر تاريخ، قسم علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – ادرار، 2017 – 2018، ص 22.

[6] بوهناف يزيد : المرجع السابق، ص 120.

[7] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 230 – 233.

العسكرية في تطبيق سياسة واسعة النطاق لأبادة مناطق بأكملها بقوة الحديد والنار، إذ لم يكن أمام الشعب الجزائري إلا الفرار من وابل القنابل والرصاص والحرق والاعتداءات الجماعية[1].

ويصف جون سوفايغو ( Jean Sauvage ) : « أخطاء ضباط الجو بالمؤسفة أو أنهم " يستهدفون أماكن غير مناسبة. »، هذا الوصف يبرهن على عملية التقتيل والإبادة، التي كان يمارسها الطيارون الفرنسيون، بعد أن فشلوا في العثور على " المتمردين " ( الثوار ) اخذوا يستهدفون مناطق السكان العزل، ويعتقد أن الكثير من هذه المناطق عبارة عن قرى ومداشر آهلة بالسكان. ويزداد اندفاع ضباط الطيران في قصفهم الأعمى كلما اخفقوا أو تكبدوا خسائرا، فينتقمون من القرى الآمنة وسكانها، هذه الرغبة في الانتقام لا يتميز بها سلاح الجو فقط، بل الجيش الفرنسي عموما، فكلما مني بهزيمة على يد المجاهدين إلا واتجه نحو المدنيين للثأر[2]. والحق أن الجنود الفرنسيين أقدموا على ذلك في مناطق مختلفة من الجزائر، وقد كتبت **جريدة المجاهد** في هذا الصدد تقول : « إن الطائرات والمدفعية الثقيلة رمت قنابلها على القرى في بداية كل عملية قمع وتطهير تنفذها ضد أي منطقة. ( متعفنة ) التي يتواجد بها المجاهدون[3]. ».

وقد حاول روبير لاكوست أن يبرر العنف المفرط الذي لجأ إليه الجنود الفرنسيون، بدعوة المنتقدين إلى الالتفات نحو عنف الجبهة، ولم يجد من مثال على ذلك سوى الكمين الذي تعرض له جنود فرنسيون في بالسترو، ليخلص ببساطة إلى أن الجبهة هي التي تلجأ لعمليات الإبادة؛ أي أن جبهة التحرير هي التي جعلت من القوات الفرنسية تضطر إلى القيام بهاته العمليات[4]. وعليه فإن ما ارتكبته فرنسا في إطار سياستها القمعية خلال فترة الوزير المقيم يعد بمثابة جرائم ضد الإنسانية[5].

---

[1] جلال يحي : **السياسة الفرنسية في الجزائر ( من 1830 إلى 1960 )**، دار المعرفة، القاهرة، د. س، ص 344.

[2] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص ص 50 – 51.

[3] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 56.

[4] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 53.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 84.

**ثالثا : سياسة عزل الثورة :**

تعتمد هذه سياسة على عزل الثورة من محتواها الشعبي وقاعدتها الجماهرية بإقامة سلسلة من الإجراءات، ولعل من بينها هو إنشاء ما يعرف بالمحتشدات والمناطق المحرمة والأسلاك الشائكة. ..إلخ.

**1 – المناطق المحرمة :**

أمام عجز السلطات الاستعمارية على إخماد الثورة المسلحة، لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية قمعية. استهدفت قمع الثورة والجماهير من خلال عمليات إجلاء السكان، وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشدهم داخل مراكز التجمع[1]. كما اهتدى روبير لاكوست إلى العمل بنصيحة الجنرال أندريه بياوفر(André Beaufre) القائمة على مبدأ تقسيم البلاد إلى مناطق، قسم منها يسمى بمناطق العمليات والقسم الثاني يسمى المناطق الهادئة، فالمناطق المحرمة لا يجوز لأي كائن، حتى أن يتحرك فيها وينتقل عبرها، ففي غير أوقات التمشيط تصبح هذه المناطق ميدانا مفتوحا للقصف الجوي ليلا ونهارا. أما المناطق الهادئة فيجمع فيها السكان في معسكرات تسمى المحتشدات وتحاط بالأسلاك الشائكة[2].

وبموجب القانون الصادر عن مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 12 فيبري 1956 ، الذي حدد صلاحيات الخاصة والمناطق المحرمة بدأ لاكوست في إصدار أوامر بإخلاء كل المناطق المحررة، التي كانت تعتبر مناطق " متعفنة بالثوار "، وتم تطبيق سياسة الأرض المحروقة عليها[3]. ومن المناطق التي عملت السلطات العسكرية الفرنسية على تحريمها وجعلها مناطق محضورة، الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان منذ سنة 1957، التي تدخل ضمن إستراتيجياتها لعزل الثورة، فتلك المناطق ممنوعة يحضر السكان فيها أو المرور عليها أو الإقامة فيها[4].

**2 – المحتشدات :**

لم يدخر الاستعمار الفرنسي جهدا ولا وسيلة تمكنه من القضاء على الثورة وإخمادها في مهدها إلا ومارسها. فقد أدرك مع مرور الزمن أن قوة الثورة الجزائرية تستمد دعمها، وقوتها من الشعب الذي آمن بها، وبالتالي أمدها بكل

[1] أحسن بومالي : **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، المرجع السابق، ص 177.

[2] جمال قنان : المرجع السابق، ص ص 274 – 275.

[3] بوهناف يزيد : المرجع السابق، ص ص 120 – 121.

[4] زناش سهام، بوعافية بشرى : **روبير لاكوست وسياسة التهدئة 1956 – 1958**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، قس العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2019 – 2020، ص 28.

ما يملك من قوة[1]. وأمام فشل الإجراءات والأساليب القمعية، التي اتخذتها فرنسا في مجابهة الثورة الجزائرية، أيقنت أنها يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة تجرد الثورة من منابعها الأصلية؛ أي الشعب، ففكرت في تجهير الشعب وحشده في محتشدات[2]،

فقد استخدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية مسميات كثيرة دلالة عن المحتشد خلال الثورة التحريرية، ومن هذه المسميات : إعادة التوطين ( Recasement ) تجميع السكان ( Regroupement de population ) وحصر السكان ( Resserrement )[3]. ولقد استطاعت قوات الاستعمار جمع الأهالي في المحتشدات مسلطة عليهم رقابة شديدة للحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم[4]. وفي الحقيقة أن هذه المحتشدات لم تكن إلا مراكز للموت البطيء تطبق فيها الفكرة النازية القائمة على إبادة الجنس البشري[5]. كما كانت السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة تهدف من وراء إنشاء هذه المحتشدات إلى:

– تطبيق شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي على الشعب الجزائري.

– منع أي احتكاك بين الشعب وافراد جبهة وجيش التحرير الوطني[6].

– عزل جيش التحرير الوطني عن عمقه الاستراتيجي ومحاصرة الثورة، من خلال قطع الصلة بينها وبين الريف، الذي يعتبر الممول الرئيسي لها بالرجال.

– الحيلولة دون تأثر الجزائريين بالعمل الدعائي للتقليل من الوعي الوطني والسياسي، الذي تقوم به أجهزة الجبهة وجيش التحرير الوطني.

– إمكانية اصطناع الأنصار عن طريق الاختراق الاستراتيجي من الجزائريين المحشورين في المحتشدات، واستخدامهم عند الحاجة[7].

---

[1] بختاوي قاسمي : " المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبرة ( تلمسان ) "، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مج 3، ع 1، 1 ديسمبر 2012، جامعة معسكر، الجزائر، ص 221.

[2] بعيسى وفاء : **السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية مصالح الإدارية المتخصصة – أنموذجا – 1955 – 1962م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013 – 2014، ص 15.

[3] رشيد زبير : **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، ( غير منشورة )**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتورا العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ( غير منشورة )، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2012 – 2013، ص 147.

[4] بوحاج سارة، محبوب وفاء : المرجع السابق، ص 44.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 64.

[6] زناش سهام، بوعافية بشرى : المرجع السابق، ص 28.

[7] إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 72.

### 3 – إقامة الأسلاك الشائكة :

لقد كانت فرنسا تدرك الاهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية ودورها في تسريب الأسلحة، وتحول مناطق الحدودية لقواعد خلفية لدعم وتمويل المجاهدين، لهذا راحت تفكر في إيجاد وسيلة لقطع أي اتصال بين الثورة الجزائرية والعالم الخارجي[1]، بحيث عمدت القيادة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود المغربية والتونسية[2].

فقامت السلطات الفرنسية بمحاصرة الثورة ومنع مرور الأسلحة عبر الحدود، حيث أعلنت حكومة غي موليه أن من حقها وطبقا لأحكام القانون الدولي مطاردة الثوار. ولممارسة هذا الحق قامت ببناء خط شال على الحدود الغربية في شهر أوت 1956، وفي أواخر نفس السنة أمر وزير الدفاع الفرنسي " أندري موريس "[3] ( André Morice ) بإقامة حاجز على الحدود الشرقية، وأطلق عليه بخط موريس. كما حظي هذا الخط باهتمام كبير من طرف روبير لاكوست، فيظهر ذلك من خلال الدعم الذي حظي به، فقد عرف بمخطط لاكوست[4].

ومن صيف سنة 1956 إلى سبتمبر 1957م بدأت غلق حدود بحزام من أسلاك مكهربة تمتد من الناحية الغربية للجزائر إلى مسافة 150 كلم. أما شبكة الشرق فتمتد إلى 320 كلم[5]. وهذه الخطوط المكهربة أو الاسلاك الشائكة عبارة عن شبكة من الأسلاك المتكونة من الموانع الاصطناعية، تتكون من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض، حيث دعمت هاته الأسلاك بأشواك ألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو من عبورها[6]. ويمكننا القول أن هذه الخطوة قد أثارت تفاؤل لدى المسؤولين الفرنسيين، حيث صرح روبير لاكوست أثر معاينته الميدانية لخط موريس قائلا: « وللعلم فإنني جعلت هذا السد شرطي الأول لقبول الانضمام إلى حكومة بورجيس مونوري. »، وفي تصريح أخر له

---

[1] غالي غربي : **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية** " بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام "، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص ص 36 – 37.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 65.

[3] **أندري موريس :** هو رجل سياسي الفرنسي ولد في 10 اكتوبر 1900 جند في صفوف جيش العسكري 1939 وتقلد بعد ذلك العديد من الوظائف إلى غاية تعينه وزير الدفاع الفرنسي في حكومه بورجيسي مونوري الذي اصدر قرار بانشاء الخط الحدودي بتاريخ 28 جوان 1957 لعزل الثورة الجزائر عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، ينظر إلى : بثينة طيور، عيشة ناصري : **السياسة الفرنسية الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية على الحدود الشرقية وردود فعل الثورة التحريرية من 1954 – 1962**، مذكرة لنيل درجة شهادة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، 2019 – 2020، ص 18.

[4] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص ص 40 – 41.

[5] صفية زمال ، نجاة ساعي : **جرائم الاستعمار الفرنسي بحق الجزائر إبان الثورة التحريرية ( 1954 – 1962 )**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ( ل. م. د )، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2019 – 2020، ص 73.

[6] رقية منصوري ، سارة ذويب: المرجع السابق، ص 34.

بعد شهر من انتهاء أشغال البناء بتاريخ 20 نوفمبر 1957، حيث صرح قائلا : « نحن في الربع ساعة الأخير.»، وبعده بخمسة أيام صرح أيضا غي موليه قائلا : « لقد صارت التهدئة الآن شيئا مضمونا ... مؤكدا أن العمليات العسكرية ستتوقف عما قريب. »، وفي نفس المسألة صرح الجنرال رؤول سالان ( Raoul Salan ) قائلا : « إن الثوار يشعرون باضطراب عميق[1]. ».

## المبحث الثالث : التماثل والتباين في سياسة كل من جاك سوستال وروبير لاكوست في مواجهة الثورة الجزائرية :

عملت السلطات الفرنسية على قمع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بكافة الوسائل. كما سبق وأن ذكرنا خلال درستنا السالفة للإجراءات الأولية، التي أتخذها كل من جاك سوستال وروبير لاكوست، لقمع الثورة الجزائرية منذ ألتحاقهما بالولاية العامة في الجزائر، وتولي كل واحد منهما لمنصبه، وفي هذا المبحث سنتناول مقارنة بين الإجراءات الأولية لكل واحد منهما، وكذلك ردود الافعال المختلفة حول هاته الإجراءات.

### أولا : التماثل والتباين في الإجراءات الأولية لجاك ولاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية :

يمكن القول أن إجراءات جاك سوستال تميزت بنوعين أو سياستين مختلفتين الأولى أن يفتح باب التفاوض، والثانية سياسة قمعية بحتة، فالأولى وكما أسلفنا الذكر حاول الاتصال بإطارات في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وإمكانية استغلال هذه الإطارات، والواقع أن جاك سوستال كان يأمل من وراء هذه الاتصالات أن ينشئ عنصرا ثالثا في الميدان، وهو ما عرف في سياسته بالقوة الثالثة. الهدف منها طعن شرعية جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، لكن أماله باءت بالفشل بعد أن رفضت تلك الإطارات الرضوخ لهذا المسعى[2].

أما سياسته القمعية وبالتزامن مع الأولى، فقد تركزت بالأساس على خنق الثورة من خلال إعلان حالة الطوارئ، الذي يخول للسلطات الفرنسية إجراءات النفي، والإقامة الجبرية وإغلاق المحلات العامة إلى ما في ذلك من وسائل قمعية[3]. وفي جملة تصريحاته خلال تواجده بالجزائر أكد فيها على أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا، وعليه ففرنسا

[1] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص 124.

[2] نايت قاسي إلياس، إعراب مراد : المرجع السابق، ص 6.

[3] عوادي إلهام، ساري لبنى : **المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية 1955 – 1958 – دراسة مقارنة –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2021 – 2022، ص 38.

مستعدة إلى أبعد الحدود من أجل الحفاظ على الجزائر، وبغية توفير الأمن للسكان باستعمال الوسائل العسكرية والاعتماد على اللفيف الأجنبي[1]، الذين يتقنون استعمال نفس الأسلحة والأساليب، التي يستعملها المجاهدين[2].

وفي الجانب الآخر من الإجراءات الأولية للمقيم الوزير العام روبير لاكوست، الذي ما لبث بعد تعيينه مباشرة أن أعتمد الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية، وعليه ادعى لاكوست أنه سيحقق الأمن بالجزائر خلال مدة قصيرة. والتي كانت أجالها حسب لاكوست في شهر ماي 1956[3]، فقد عمل هذا الأخير على تعزيز قواته العسكرية بشكل رهيب مقارنة بعهد سلفه سوستال، حيث سعى لطلب رفع الميزانية العسكرية، وكذلك الاستعانة بمساعدات حلف الأطلسي المتمثلة في العتاد الحربي[4]، وعليه يتضح لنا من خلال إصرار لاكوست على طلب زيادة رفع عدد القوات العسكرية عزمه على أنتهاج سياسة قضاء على الثورة الجزائرية وإنهاء مشكلة الجزائر بالحل العسكري[5].

أما فيما يخص السياسة القمعية أو حرب الإبادة، التي أتبعها لاكوست، فبعد تحصيله للتعزيزات العسكرية والصلاحيات، التي منحت له، وجزء آخر منها منحت للجيش. كما أسلفنا الذكر بحيث شهدت السياسة الفرنسية مرحلة جديدة تمثلت في القيام بعمليات تمشيط واسعة، حيث بلغت تلك العمليات ذروتها في عهد لاكوست، دون أن تحقق أهدافها المسطرة لذلك التجأ إلى اعتماد أسلوب التربيع، الذي يقوم على أساس تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة، ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق وتمشيطها الواحدة تل والأخرى[6].

وفي 6 ماي 1957 صدر قرار من الحكومة الفرنسية يمنح بموجبه سلطة حفظ الأمن للعسكريين، وهي بدورها وفرة لها تغطية قانونية، فمارست بذلك تجاوزات خطيرة، حيث تفننت في أساليب التعذيب وعمليات القتل الجماعي[7]. كما نجد هذه السياسة قد طبقت من طرف الحاكم العام السابق سوستال تحت مسماة المسؤولية الجماعية،

---

[1] **اللفيف الأجنبي** : هيئة عسكرية فرنسية تتألف من مرتزقة أجانب تأسست في الجزائر من قبل لوي فليب بأمر أصدره في 10 مارس 1831، اختارت مقرها في مدينة سيدي بلعباس، شارك في عدة حروب التي خضتها فرنسا، كما تعتبر فرنسا من بين الدول التي تمتلك وتسير هيئة عسكرية بهذا الحجم والتي يتم فيها التجنيد من شتى البلدان وعليه فأنن اللفيف الذي يخدم المصالح الفرنسية يشكل 70 % من الأجانب و30 % من الفرنسيين، ينظر إلى : عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 298.

[2] نايت قاسي إلياس، إعراب مراد : المرجع السابق، ص 8.

[3] عبد الرحمن خليفات : **سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة الثورة الجزائرية 1958 – 1960**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2016 – 2017، ص 13.

[4] عوادي إلهام، ساري لبنى : المرجع السابق، ص 52.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 42.

[6] يحي بوعزيز : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 149 – 150.

[7] عبد الرحمن خليفات : المرجع السابق، ص 13.

وهو المبدأ الذي جاء به هذا الأخير، بحيث نال موافقة الحكومة الفرنسية بتطبيقه[1]. وهذا المبدأ يقوم بالأساس على معاقبة الشعب الجزائري بسبب الأعمال التي يقوم بها الثوار لا سيما الذين يساعدونهم في عملياتهم، أو يقدمون لهم أي مساعدات.

ومن هنا يتضح لنا أن سوستال ولاكوست كلاهما سعا إلى تطبيق أبشع الجرائم في حق الشعب الجزائري، فكانت سياسة الترهيب التي اعتمداها هدفها ترهيب السكان وعزلهم عن الثورة، وعدم الانضمام إليها، وفي هذا الإطار من جانب سياسة عزل الثورة اتخذت السلطات الفرنسية استراتيجيات أخرى تهدف لخنق الثورة، ولقد اشرنا إلى هذه الاستراتيجيات سابقا، التي تعتمد أساسا على اقامت مناطق محرمة والمحتشدات، وكذلك تطويق الحدود الجزائرية الشرقية والغربية منها بأسلاك مكهربة – خط شال وخط موريس –، حيث لم تكن هذه السياسة خلال فترة حكم كل من سوستال ولاكوست، بل منذ السنوات الأولى للاحتلال. وعليه لم تنتظر السلطات العسكرية حتى عام 1956 البدء في بناء هذه المراكز، حيث ظهرت بوادر ذلك قبل هذا التاريخ، ثم عرفت انتشار بعد ذلك، ومع ظهور حكومة غي موليه الاشتراكية. وابتداء من عام 1957 أصدرت قرارات حكومية مثل قرار إخلاء السكان الصادر في 17 سبتمبر 1957 بترحيلهم إلى المناطق الجبلية تمهيدا لتجميعهم في محتشدات[2].

وقد رافقت تلك العمليات ترحيل وإجلاء، واعتداءات وممارسة بمختلف أنواع التعذيب[3]، ومن هذا يتضح لنا أن لاكوست طبق سياسة التهدئة، التي كانت تهدف إلى عزل الشعب عن الثورة، وفي نفس السياق الذي تسعى من خلاله السلطات الفرنسية لتطويق وتضييق الخناق على الثورة، بدأت بقيام سد للمناطق الحدودية. كما ذكرنا سابقا نتيجة اتخاذ جبهة التحرير هذه المناطق الحدودية كقواعد خلفية للثورة فأدركت فرنسا أهميتها، لذلك بدأت العمل في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956 بأمر من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس[4].

---

[1] محمد الصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص 26.

[2] أحسن بومالي : " مراكز الموت البطئ وصمة عار في جبين فرنسا الأستعمارية "، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954، ع 8، ماي 2003، الجزائر، ص 41.

[3] احمد توفيق المدني : **مذكرات حياة كفاح**، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 181.

[4] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 186.

**ثانيا : ردود الأفعال المختلفة حول الإجراءات الأولية لجاك سوستال وروبير لاكوست تجاه الثورة :**

تباينت ردود الأفعال والمواقف المختلفة الفرنسية والجزائرية منها حول الإجراءات الأولية الفرنسية، حيث تعتبر هذه الإجراءات بمثابة أولى الخطوات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية سوء كانت من قبل جاك سوستال أو روبير لاكوســـت، لقد كان رد الثورة على هذه الإجراءات، والمتمثل في هجومات 20 أوت 1955، فهي بمثابة رد فعل قوي ضـــد المخططات الأولية الاســـتعمارية في الجزائر، حيث بدأ التفكير بالقيام بمثل هذه الهجومات على مســـتوى الشـــمال القســـنطيني، ذلك نتيجة للضـــغط الكبير الذي أفرزته العمليات العســـكرية، وكذا التمشـــيط المكثف لجبال الأوراس، وأيضا قنبلة وتوسيع نطاق عمليات الاعتقال، والتفتيش والترحيل الإجباري نتيجة لتطبيق هذه الإجراءات[1].

وصرح جاك سوستال بعد هاته الهجومات قائلا : « هناك تاريخان يفرضـان نفسـهما على الإنسـان وهما 1 نوفمبر 1954 و20 أوت 1955، لكن هـذا الأخـير كـان واقعـه أشد لأن أحداثه أخذت منحا آخر[2]. »، ولقد أعلن رئيس بلدية الجزائر " جان جاك شـــوفالي " ( Jean-Jacques Chevallier ) يوم 05 أكتـــــوبر 1955 في تـــصريح لـــ**جريـــدة لوموند** : « إن سياسة الإدماج قد تجاوزها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر ... كما أن إعلان حالة الطوارئ وما رافقها مـــن إجـــراءات عسكرية، وإقامة محتشدات وإنشاء جهاز الشرطة الريفية المتنقلة وإقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين كان ضربة أخرى لسياسة الإدماج[3]. »

ويرى شـــارل روبير أجرون ( Charles-Robert Agron ) في ذات الســـياق أن الوالي العام جاك سوستال قد وقع في فخ جبهة التحرير، ذلك أن موجة القمع التي شنها جعلت المتمردين يلتحقون جماعيا بالثورة. كما ترى أيضـــا الباحثة الاجتماعية جيرمان تييون ( German Taeyeon ) أن مشـــاركة الشـــعب في الهجوم قد فاجأت بحجمها وعنفها قيادة المنظمة بحد ذاتها[4]. كما أبدى النواب المنتخبون الجزائريون موقفهم من إجراءات جاك

[1] شيماء بوعافية، سعاد زوارعة : المرجع السابق، ص 73.

[2] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 154.

[3] بن نوي فاطمة : المرجع السابق، ص 29.

[4] نفسه، ص 30.

سوستال من خلال الوثيقة، التي حرروها في 26 سبتمبر 1955 التي عرفت بلائحة 61[1]، والمتضمنة مجموعة من المطالب أهم ما جاء فيها[2] :

– وقف العمليات العسكرية الفرنسية.

– التنديد بسياسة القمع والتنكيل المسلطة على الشعب الجزائري.

أما الجانب الأخر للإجراءات الخاصة بالوزير المقيم، فهي أيضا شهدت مواقف وردود أفعال متباينة، حيث أن سياسة تكثيف العمليات العسكرية، التي سبق وأن تطرقنا إليها لاقت معارضة شديدة من قبل بعض الفرنسيين الذين أكدوا أنها تحولت إلى عمليات إبادة حقيقية، وارتفعت أصوات الكثير من الفرنسيين بهذه العبارة " إنكم لا تهدؤون بل تبيدون ". ومن المواقف الفرنسية المعارضة أيضا يتضح ذلك من خلال العوائق الاقتصادية، التي كانت تعاني منها فرنسا نتيجة ارتفاع التضخم وارتفاع الأسعار أمام ارتفاع نفقات عمليات القمع في عهد لاكوست، التي فاقت 520 مليارا فرنسيا[3]. كما رفض الفرنسيون الضرائب الإضافية الموجهة للنفقات في الجزائر[4].

والحق أن ارتفاع النفقات العسكرية بسبب تكاليف حرب الجزائر خلف ردود أفعال متباينة في أوساط الفرنسيين، ومن ذلك اعتراف ديغول في مذكراته ربيع 1958 عندما قال : « إن الاستعمار في الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة عديمة الفائدة[5]. »كما نجد موقف الرأي العام الفرنسي قد تباين من خلال قضية تجنيد الشباب للخدمة الوطنية المستمرة والمكثفة، لذلك وصل رأيهم إلى قناعة مفادها أن فرنسا تخوض حربا حقيقيا في الجزائر، حيث رفضت الكثير من الأسر تجنيد أبنائهم[6]، ذلك بعد وقوع كتيبة المشاة السابعة للاحتياطيين في كمين باليسترو الشهير (الأخضرية حاليا) بتاريخ 18 ماي 1956 على اثر ذلك خرج الكثير من عائلات الفرنسية بمدينة غرونوبل في

---

[1] **لائحة 61** : نص لائحة من خلاله رفض الممثلون الجزائريون في القائمة الانتخابية الثانية " الاندماج " واستنكروا القمع الأعمى ومبدأ المسؤولية الجماعية هذا التصريح الموقع عليه من طرف 61 منتخبا ونشر في 26 سبتمبر 1956، يؤكد أن مفهوم الاندماج قد تجاوزته الأحداث الأن وأن الغالبية الساحقة من السكان تؤيد فكرة الجزائر الوطنية، ينظر إلى : عاشور شرفي : المرجع السابق، ص 287.

[2] بوحاج سارة، محبوب وفاء : المرجع السابق، ص 52.

[3] عوادي إلهام، ساري لبنى : المرجع السابق، ص 78.

[4] احمد منغور : **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2005 – 2006، ص 132.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص ص 80 – 81.

[6] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 66.

مظاهرات منددة بالتجنيد الإجباري وبالحرب في الجزائر. كما أبدى المجندون الجدد رفضهم للذهاب إلى الجزائر، وعملوا على إيقاف القطارات، ولقي موقفهم هذا الدعم والتشجيع من قبل الرأي العام الفرنسي[1].

وبعد طلب روبير لاكوست بخصوص زيادة عدد الجند أثارت قيادة الأركان مشكل الجنود وأكدت بتاريخ 24 فيفري 1956 على وجوب إمداد الجيش بما نسبته أكثر من 200 ألف جندي خلال بضعة أسابيع بهدف مواجهة المتمردين على حد تعبيرهم، إلا أن القادة العسكريين لم يكونوا متفقين على سياسة معينة، حيث رفض البعض منهم سياسة غي موليه المتمثلة في المماطلة فيما يخص الدعم العسكري، الذي طالبوا به، من بينهم الجنرال زيلر (Zeller) قائد أركان القوات البرية، الذي قدم استقالته، وكذلك بالنسبة للجنرال غيوم ( Guillaume ) قائد الأركان العامة، وذلك بتاريخ 29 فيفري 1956[2].

وفيما يخص السلطات الخاصة كذلك، فقد وجدت معارضة رغم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها بالأغلبية، فماندیس فرانس عارض ذلك بشدة، وقدم استقالته بعد ذلك بحوالي شهرين، وفي ذلك كتبت **جريدة صدى الجزائر** مؤكدة أن قرار الاستقالة سببه خلاف مع رئيس الحكومة غي موليه والوزير المقيم لاكوست حول السياسة الواجب اتباعها في الجزائر[3]. ومن المواقف الفرنسية المعارضة أيضا للسياسة أو تلك الإجراءات والتدابير الفرنسية في الجزائر، نجد موقف النخبة الفرنسية المثقفة رغم اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية، ولعل من أبرزهم نجد الفيلسوف الفرنسي " جان بول سارتر " ( Jean Paul Sartre )، وكتاب وصحفيون، حيث رأوا أنه من واجبهم تعريف الرأي العام الفرنسي بالحرب القذرة، التي يخوضها الجيش الفرنسي في الجزائر[4].

وكما سبق أن ذكرنا ضمن الإجراءات الأولية السالفة الذكر فالمحتشدات والمناطق المحرمة، قد كانت النتائج المرجوة منها مخيبة للآمال الفرنسيين، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني استطاعت التوغل إلى داخل تلك المحتشدات واختراق ذلك الحصار والاتصال بالسكان وتوصيل الأخبار لهم، وإعطاء الأوامر بتأسيس الخلايا والتنظيمات، التي تخدم أهداف الثورة ورفع معنويات السكان، وفي نفس الوقت قامت بنصب الكمائن بناء على المعلومات التي توصلت

[1] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 80.

[2] نفسه، ص 79.

[3] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 66.

[4] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 84.

إليها عن طريق عيونها – الثورة – في المحتشـدات. كما قام جيش التحرير بعدة محاولات جريئة لإنقاذ السـكان وتحطيم هذه المحتشدات[1].

وفي نفس السياق وبخصوص الإجراءات الأولية، التي اتخذتها السلطات الفرنسية لخنق الثورة، حيث نجد تلك الأسـلاك الشـائكة التي اقامها لاكوسـت، التي انعكسـت سـلبا على عملية جلب السـلاح، فقد أصـر عناصـر جيش التحرير الوطني على اختراق ذلك السد من الاسلاك المكهربة، الذي راح ضحيته آلاف من الشهداء. وبناء على هذه العمليات بدأت ملامح معركة جديدة تلوح في الأفق تدعى بمعركة الحدود أو معركة السـد المكهرب، حيث وصـفتها **جريدة " البرقية القسـطنطينية "** بأنها أكبر معركة على الحدود. كما لجأت الولايات في الداخل إلى تصـعيد العمليات العسكرية، وتكثيف الكمائن بغرض الحصول على الأسلحة.

وفي الحقيقة فقد سـبب هذان الخطان في البداية خللا وارتباكا فيما يتصـل بمشـكلة تموين الثورة وتجهيزها بما تحتاج إليه من أسـلحة وعتاد، ومرت شـهور عديدة دون أن يتمكن مسـؤولو الثورة من إدخال أي شـيء[2]. كما استطاعت الثورة أن ترفع من سقف التحدي وكسب الرهان، وأن تحوِّل آمال السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة إلى أحلام بعيدة المنال، حيث شهدت سنتي 1957 – 1958 سلسلة من أكبر العمليات العسكرية، وكان جيش التحرير هو المبادر، حيث تمكنوا من انتزاع السـلاح من أيدي العدو خلال أغلب الكمائن والاشـتباكات، حتى أن ميشال دوبري ( Michel Dupree ) اعترف أن الجزائر تحولت إلى ميدان للحرب بسبب ضعف سياسة فرنسا تجاه الثورة الجزائرية[3].

فهذه الإجراءات لم تحد أو تثبط من عزيمة ونشـاط جيش التحرير الوطني، بل دفعته لتكثيف عملياته بهذه المناطق الحدودية الشرقية والغربية منها، ولتمرير قوافل السلاح فقد كانت وسيلة العبور الأولى تتمثل في تجنب المجاهدين للأسلاك وحقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية[4]. وقد أصبح الرأي العام الفرنسي مقتنعا بأن الحكومة الفرنسية مصرة على التوغل في الحرب الجزائرية، واعتماد سياسة البطش الاستعمارية، وضد المصلحة الوطنية الفرنسية، وضد إرادة الشعب الفرنسي، الذي افتكت منه شبابه الذين أصبحوا تحت تصرف العناصر اليمينية الرجعية. وآخر ما قامت به الحكومة الفرنسية هو منع إرسال الطرود من فرنسا إلى الجنود الفرنسيين في الجزائر، هذا بالإضافة إلى المعاملة التي

[1] نفسه، ص 88.

[2] بوحاج سارة، محبوب وفاء : المرجع السابق، ص 52.

[3] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 89.

[4] بوحاج سارة، محبوب وفاء : المرجع السابق، ص 53.

ظلت الحكومة تعامل بها عائلات الجنود، والحالة التي يعيشونها. إضافة إلى الخوف الذي شعر به الشعب الفرنسي بسبب عنف الحرب الجزائرية التي تسببت في مقتل أبنائهم، حيث أصبح الرأي العام الفرنسي يشعر بالاستياء أمام الحرب الجزائرية، التي كشفت الوجه الحقيقي لفرنسا[1].

ومن بين المواقف المعارضة للحرب في الجزائر نجد كذلك الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي اكتفى بإرسال رسالة إلى الحزب الاشتراكي في 01 سبتمبر 1955 مفادها أن يبين فيها موقفه من سياسة الحكومة الفرنسية في المغرب والجزائر، وهي سياسة القوة والقمع الدموي، التي ليس لها أي مبرر أمام الحقوق المشروعة للشعبين المغربي والجزائري، خاصة وأن الظروف الدولية فتحت أمل الكثير من الشعوب بفضل سياسة التعايش السلمي، ثم يعبر عن قلقه وعن قلق الشعب الفرنسي المستاء من استمرار سقوط أبنائه في تلك العمليات. يضاف إليها استدعاء عدد آخر من جنود الاحتياط، وعدم تسريح من أنهوا أداء الخدمة العسكرية، لذلك دعاه إلى تبني موقف موحد بين الحزبين يقوم على الأسس الآتية : – نبذ القمع.

- استدعاء الجنود المرسلين إلى شمال أفريقيا منذ سنة.
- إلغاء الإجراءات التي تذكر باستمرار الخدمة تحت العلم الوطني الفرنسي.
- فتح مفاوضات حقيقية مع الممثلين من الشعبين الجزائري والمغربي[2].

ومما سبق نستنتج أن الحكومة الفرنسية قد سعت للقضاء على الثورة الجزائرية من خلال إجراءاتها الأولية، التي أتخذها كل من جاك سوستال وروبير لاكوست، رغم اختلاف الحكام والمسؤولين وانتماءاتهم، إلا أنهم متفقون على الحل العسكري، الذي يقوم على البطش والقمع خلال الفترة ما بين 1955 إلى 1958 ازداد عدد الجنود الفرنسيين إلى اضعاف ما كان عليه وقت اندلاع الثورة. ومع هذا فإن إجراءات سوستال لم تعرف تلك الوحشية التي وصلت إليها تدابير وإجراءات روبير لاكوست، حتى أن هذا الأخير لقب بالسفاح، ذلك لوحشيته تجاه الثورة الجزائرية.

وبعد فشل هذه الإجراءات والتدابير الأولية سواء في فترة حكم سوستال أو لاكوست، التي اتخذت طابعها العسكري في انهاء المسالة الجزائرية، والقضاء على ثورتها في مهدها، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق جملة من مشاريع إصلاحية بتبنيها لسياسة الإصلاحات في مختلفة الميادين، التي تكفل بتطبيقها سوستال ولاكوست، هذا بعدما إدراكا أن سياسة العنف لن تجلب لهما سوى خيبات الأمل وزيادة عن ذلك التفاف الشعب الجزائري حول ثورته.

[1] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 66.

[2] أحمد منغور : المرجع السابق، ص 144.

# الفصل الثالث:

# مشاريع واصلاحات جاك سوستال وروبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية

- ❖ المبحث الأول : مشاريع جاك سوستال للقضاء على الثورة
- ❖ المبحث الثاني: سياسة إصلاحات روبير لاكوست لإجهاض الثورة الجزائرية
- ❖ المبحث الثالث: التقاطع والتباين في مشاريع وإصلاحات كل من جاك سوستال وروبير لاكوست

## المبحث الأول: مشاريع جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية :

### أولا: مشروع جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية :

اعتمد جاك سوستال في القضاء على الثورة الجزائرية على مشروع الإدماج، وللحديث عنه لا بد من الوقوف على مفهوم وأهداف سياسته الإدماجية.

#### 1 – مفهوم السياسة الإدماجة :

وظف سوستال في شرح معنى الادماج[1] ثلاثة مصطلحات هي الشخصية، المجموعة والمساواة. فأما الشخصية يرى أن سياسة الاندماج أو التجنيس، التي اقترحت في مراحلها التاريخية السابقة كانت تهدف إلى تحويل كل جزائري مسلم إلى فرنسي من فرنسا دون الأخذ بأصالته وتقاليده. أما الإدماج، فهو لا يعتمد كذلك على دعم حماية وتطوير أصالة وتقليد الجزائري، فالإدماج لا يعني إنكار ومحاربة هذه الأصالة والتقاليد، بل أن أهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية، ودعمها بشتى الطرق، خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات الواردة في القانون الخاص 1947. مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وتعليم اللغة العربية، وإجراءات اخرى في المجال الثقافي[2].

وعلى المستوى السياسي تفرض هذه الصيغة إجراءات الاصلاح البلدي في الجزائر. كما تفرض أيضا إجراء الانتخابات في المجلس الوطني – البرلمان الفرنسي –، ذلك بأن الجزائر باعتبارها أرض فرنسية يجب أن تكون ممثلة في البرلمان الفرنسي، وعليه يجب تنظيم انتخابات بالمجلس، وفي أقرب أجل ممكن على أن تكون هذه الانتخابات بين الجزائريين والمستوطنين موحد، حيث بنى سوستال مفهومه للإدماج على مبدأ القبول بالواقع الجزائري قبل كل شيء، فلا توجد في نظره أي صيغة سياسة صالحة إن لم تؤسس على معرفة الحقيقة الاجتماعية والبشرية اخذا بذلك على حد قوله : « لا نتحكم في الطبيعة الا اذا اطعناها ». وقد حدد الوالي العام سوستال المبادئ ثلاثة للإدماج في مذكرة وجهها لرئيس الحكومة في 26 جانفي 1956، أي قبيل انقضاء فترة حكمه كحاكم عام في الجزائر، حيث جاء فيها[3] :

– الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وستبقى كذلك.

---

[1] **الإندماج** : كلمة تعني الذوبان التام في المجتمع الفرنسي أو الدرجة القصوى من الإندماج في الواقع لم يكن عند الأوروبيين فرق بين التعبيرين في المضمون وإنما كان الفرق فقط في زمن الإستعمار، ينظر إلى : محمد شوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 241.

[2] نايت قاسي إلياس، أعراب مراد : المرجع السابق، ص 15.

[3] نفسه، ص ص 15 – 16.

– الشخصية الثقافية واللغوية والدينية للجزائر تكون مضمونة.

– المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين الفرنسيين في الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني.

والأهم من هذا كله يلخص سوستال أن الجزائر ستتمتع بلامركزية ومزودة بمؤسسات خاصة سيبقيها حتما أرض ذات سيادة فرنسية، شريطة أن تشارك الجزائر بصفة عادلة في ممارسة هذه السيادة بالوسائل العادية للديمقراطية مثلها مثل أي مقاطعة فرنسية أخرى[1].

## 2 – أهداف سياسة الإدماج :

لم تعرف جميع السياسات الأهلية والصيغ التي وضعتها فرنسا لصالح المسلمين الجزائريين جدالا وردود أفعال مختلفة مثل ما عرفته سياسة الإدماج ونظريتها، من قبل الجزائريين والأوروبيين وكان مشروع الإدماج ظاهريا كما شرحه سوستال للحكومة وسبق ذكره. والواقع أن أهداف هذه السياسة كانت ترمي إلى عزل الشعب عن الثورة، التي كانت تهدد يوميا بخطر امتداد لهيبها إلى كل نواحي البلاد، وفي هذا السياق انشأ سوستال ما سمي أنذاك بمصالح الإدارة المختصصة[2] .(S.A.D)، واسند إدارتها لضابط الشؤون الأهلية، الذين تم استقدامهم من المغرب الأقصى، وكلف هؤلاء بمهمة رئيسية تتمثل في استعادة الاتصال مع الجماهير – الشعب –، والاستعلام لديها بهدف تفجير الحركة الجديدة من الداخل وعلى مستوى القاعدة[3].

كما شجع سوستال إنشاء فرق " القومية "، التي اعاد تنظيمها تحت تسمية الفرق المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R)[4]. إذ تمحورت مهمتها في حماية البرج الإداري والقرى ضد عمليات جيش التحرير الوطني. ومن بين أهداف هذه الإجراءات أيضا ضم سكان المناطق الملتهبة، التي تدعم وتساند الثوار، ذلك بتقديم وعود بتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات، في جميع الميادين، غير أن هذه الجماهير كانت تعيش فقرا وعوزا تاما لا يوصف، خاصة في القرى. وقد اختارت سبيل العامل المباشر كآخر مخرج لها للتخلص من عبودية الاستعمار. عليه فقد كانت سياسة

---

[1] نفسه، ص 16.

[2] **المصالح الإدارية المتخصصة** : ( les section spcilisees adminiet ) ظهرت هذه التسمية في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار الذي أمضاء الحاكم العام جاك سوستال المؤرخ في 26 ديسمبر 1955 والذي ينص على إنشاء هذه المصلحة وألحقها بديوان العسكري التابع للحكومة العامة، يتظر إلى : فران ميمونة، أعيلاوي مغنية : المرجع السابق، ص 18.

[3] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 96.

[4] **الشرطة الريفية** : تم انشاء الفرقة المتحركة للشرطة الريفية في صيف سنة 1954 بمبادرة المحافظ قسنطينة وحدات تتالف أساسا من المسلمين والفرنسيين، يشرف عليها ضباط، ينظر إلى : صباح البار : " تجنيد الفرقة المتحركة للشرطة الريفية ضمن الجيش الفرنسي في الثورة 1954 – 1962 "، **مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت – الجزائر، مج 6 ، ع 03، ديسمبر 2022، ص 1020.

الإصـــلاحات، التي حاولت الحكومات الفرنســـية عموما تطبيقها ترمي بالدرجة الأولى إلى إبقاء الوجود الفرنســـي في الجزائر. ولتجسيد سياستها تلك استعملت مختلف الطرق والوسائل المتوفرة لديها[1].

وإلى جانب العامل العســـكري لدحر الثورة، وحرصـــا منها لتفادي امتداد لهيبها إلى باقي إنحاء البلاد، فقد حاولت السـلطات الاسـتعمارية أن تحتوي فكرة الاسـتقلال باسـتخدام أسـاليب عدة من بينها : البحث عن التعاون المكثف لدى المسلمين لفصلهم عن الثورة، وتقريب المستوطنين من الجزائريين بإعادة الثقة بينهما والتعايش معا في كنف السيادة الفرنسية[2].

كما كانت سياسة الإصلاحات التي تندرج ضمن محاور سياسة الإدماج، التي أقحمتها الحكومة الفرنسية في برنامجها غداة اندلا ع الثورة أول 1954، ومنه تسـتجيب بذلك للانشـغالات ذات طابع بسـيكولوجي، لأن الأمر يتعلق بإبراز الإرادة الإصلاحية للسلطات العمومية، وتقريب السكان بضمهم الكلي إليها. وقد أبدى جاك سوستال قلقه وانشـغاله بمصـير فرنسـا من دون مسـتعمرة الجزائر، خاصـة في الجانب الاقتصـادي، بحيث راح بعد انقضـاء فترة حكمه كوالي عام في الجزائر يشرح في كتاباته خلال سنوات الثورة، وقبيل استرجاع السيادة الوطنية اثار ونتائج انفصال الجزائر عن فرنسـا، حيث يذكر في هذا الصـدد أن الإجراءات الواردة في برنامج الإصـلاحات، التي أعدها مثل عصـرنة الفلاحة الجزائرية وخلق صـناعات جديدة، وكذلك رفع مسـتوى المعيشـة للجزائريين تتطلب في رأيه اسـتثمارات هامة وعلى حد قوله : « والمشـكل الحقيقي هو أن نعلم بأن هذه الاسـتثمارات سـيكون لها أثرا إيجابيا هاما على فرنسـا في مدى البعيد[3]. »

### 3 – مشروع جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية :

إن فكرة الإدماج راودت جاك سـوسـتال منذ توليه الحكم في الجزائر بداية من سـنة 1955، حيث أصـبح عنصـرا فعالا ومناديا بالجزائر الفرنسية، ومعتبر أن الإدماج هو مستقبل فرنسـا والمسـتوطنين، حيث سعى إلى أحداث إجراءات إصـــلاحية، واعتبرها هي الســـياســـة التي لابديل لها، نتيجة قوة الثورة الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية منع الجماهير الفقيرة المحرومة من الالتحاق بالثورة. وفي هذا الشـأن صـرح هذا الأخير قائلا: « من الضـروري أن نجد لفرنسـا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني فقط للكلمة الفرنسـية إفريقيين مدمجين في ثقافة مشـتركة وذلك بناء على

[1] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 97.

[2] نفسه، ص ص 97 – 98.

[3] نفسه، ص 98.

التقارير التي قدمتها العالمة الفرنسية جيرمان تجون جوهر المشكل هو. أخطاء في السياسة الفرنسية إذ يجب العمل على تصحيحها مثل التمييز العنصري والفوارق الاجتماعية وظروف العيش[1]. » ولقد اعتبر جاك سوستال أن الإدماج[2] بمثابة الوصفة السحرية لحل المعضلة الجزائرية، والعمل على تطوير الشخصية الجزائرية، ودعمها بشتى الطرق، خاصة بتطبيق الإجراءات التي وردت في قانون 1947 مثل : فصل الدين عن الدولة وتعليم اللغة العربية، ذلك بجعل الجزائر مقاطعة أصلية، لكنها فرنسية كاملة. وبعد تلك الدراسة المعمقة، التي قام بها سوستال لتوضيح مفهوم الإدماج، وإعلان نيته في القيام بالإصلاحات، فقام بإرسال لجنة خبراء للقيام بدراسة ميدانية في الجزائر بهدف وضع تقرير نهائي ليعتمد، وتقديم المشروع في شكل مجموعة من الإصلاحات تشمل جميع الجوانب[3].

**ثانيا : إصلاحات جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية:**

## 1 – الإصلاحيات الإدارية والسياسية :

جاء جاك سوستال إلى الجزائر كرجل إنقاذ، حيث استقبله المستوطنين بكل جفاء لأنه رجل منديس فرانس، وعليه فقد حاول سوستال أن يكون رجل الإصلاحات عن طريق القيام بحركة إصلاحية شاملة، فقد كان هدف جاك سوستال من وراء هذا التعديل الإداري إلى تقريب الإدارة من الأهالي، وإبراز تفانيه في خدمة الجزائريين، وتحسين وضعيتهم وتشجيع الاتصالات بين السلطات المحلية والمجاهير، والبحث عن قوة ثالثة لضرب الثورة الجزائرية. كما يهدف أيضا الوالي العام جاك سوستال من هذا التقسيم الإداري والسياسي إلى تسهيل عملية ضبط، ومراقبة الحركة التنقلية للشعب من جهة، والتقرب أكثر من المسلمين وإشراكهم في الحياة السياسية من جهة أخرى، ذلك بتقسيم البلديات في الجزائر بموجب هذا النظام إلى[4] :

- بلدية كاملة الصلاحيات.
- بلديات مختلطة.

---

[1] عامر بوحجر، محمد عدوي : **مشروع جاك سوستال في القضاء على الثورة التحريرية 1955 – 1956**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2021 – 2022، ص 35.

[2] اقترحت الادارة الاستعمار الفرنسي في الجزائر جلب سكان التيرولين وهم سكان ذات الطبيعة الجبلية الى الجزائر واستخدامهم في المشاريع الجزائرية والتسخير كل امكانيات لقيام باصلاحات الزراعية في الجزائر. ينظر الى : بن داهمة عدة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الاراضي ابان احتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962**، ج 1، ط 1، مؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة، 2013 ، ص 46.

[3] عامر بوحجر، محمد عدوي : المرجع السابق، ص 35.

[4] نفسه، ص 37.

– بلديات مجزأة وهي مقاطعة لا تضم السكان الأوروبيين ويسيرها قائد.

فجاك سوستال أصلح نظام البلديات عن سابقه في التعديلات الآتية :

1 – البلديات كاملة الصلاحيات منافية لمبدأ المساواة وذلك سعى سوستال إلى أعادة النظر في قاعدة التمثيل داخل المجالس هذا النوع من البلديات، واعتماد مبدأ المساواة بين الهيئتين الأوروبية والمسلمة اعتبار ديني أو عرقي.

2 – ترقية الدواوير إلى البلديات مصغرة وإقامة مراكز ريفية مصغرة لها خصوصياتها وفيما بعد تحولت إلى بلديات.

3 – قسم كل بلدية مختلطة إلى ثلاثة أو أربعة بلديات ريفية تضم كل منهما عددا من المراكز الريفية.

4 – أعادة تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر بواسطة تقسيم الإداري جديد لها. كما أنشا عمالة الرابعة وهي عمالة بونة (عنابة) بموجب قانون 07 أوت 1955 إلى جانب العملات الثلاثة قسنطينة والجزائر ووهران وارتفاع عدد الدوائر الإدارية من 20 دائرة إلى 32 دائرة.

كما سعى جاك سوستال من وراء هذا التعديل الإداري إلى تقريب الإدارة من الأهالي، وابراز تفانيه في خدمة الجزائريين، وتحسين وضعيتهم ظاهريا. أما باطنيا تشجيع الاتصالات بين السلطات المحلية والمجاهير، والبحث عن قوة ثالثة من طبقة السياسية المعتدلة لضرب الثورة، ولتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة الاهالي بشكل مستمر[1]. ويبدو أن هجومات 20 أوت 1955 جاءت في الوقت المناسب لوضع كل شخص أمام مسؤولياته، حيث وجد هذا التنبيه أذان صاغية على جميع المستويات، وظهر أثره لدى المنتخبين الجزائريين في المجلس الجزائري والمجالس العامة للعملات في عريضة، التي أصدرها هؤلاء واشتهرت باسم لائحة 61[2]، حيث نددوا فيها بالقمع، الذي تمارسه السلطات الاستعمارية ضد الجزائريين، خاصة بعد هجومات 20 أوت في الشمال القسنطيني، التي أودت بحياة الألاف من المواطنين العزل بسبب برفضهم السير مع سوستال في محاولاته الرامية إلى دمج الجزائريين عن طريق تطبيق القانون الأساسي للجزائر بناء على تعليمات الحكومات، التي لم يكن هو نفسه يؤمن بها. أن موافقة هي التي من أجل اختيار يكون وارنا من قلبه راسنا على عقب بعد بضعة شهور من أقامته في الجزائر لقد جاء لينفذ سياسة ذات الوجهين الأولى القضاء على الثورة والثانية القيام بالإصلاحات الاقتصادية وسياسية للمصلحة الجزائرية، هذا ما جعل المستوطنين يستقبلونه ببرودة شديدة. لكن بعد وقت قصير اقتنع به هؤلاء، واحتواهم ليصبح الناطق باسمهم المناقض لإرادتي وانقياد

[1] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 226.

[2] نص لائحة 61 نائبا – ينظر للملحق رقم 06.

الاعمى هذا الاحتواء ليس جديد في الإدارة الاستعمارية بالجزائر. أن ممارسات سوستال هاته السياسة والحرية الغير محدودة التي أعطاها لنفسه في شؤون الولاية العامة وانعدام الشعور بالمسؤولية في ممارسة مهامهم ستكون عاملا في تزكية روح الغلو عند الكولون والتي ستسجل في نفس الوقت بداية تعفن في هياكل الدولة الفرنسية، وفي 02 ديسمبر من عام 1955 قام ادغار فرو بحل الجمعية الوطنية ودعا إلى انتخابات جديدة وكانت أزمة شمال إفريقيا وفي مقدمتها الوضع في الجزائر وراء هذا القرار وعليه فأن الحكومة الفرنسية كانت تريد تطبيق القانون الخاص لسنة 1947 يرضي الكولون والذي جمدا في ادراج الجمعية الجزائرية لقد عمد سوستال إلى محاولة بعث من جديد عن طريق اعداد جملة من المشاريع والقرارات التطبيقية التي يريد عرضها على الجمعية الجزائرية غير أن الممثلين الجزائريين اعتبروا أن هذا القانون تم تجاوزه وأن الوضع في الجزائر يتطلب علاجا أكثر نجاحا[1].

وهكذا لاحظ جاك سوستال أن إصلاح البلديات في الجزائر هو قاعدة لتمثيل في المجالس البلدية وإن مثل هذه الإجراءات ستكون لها اثار جيدة إن الإصلاحات، التي وضعها سوستال في برنامجه هي إعادة تنظيم الإدارة بتقسيم جديد لها، حيث أقر مبدأ المساواة في التمثيل النيابي. كما أرجع الوالي العام أسباب انفجار الثورة إلى القطيعة بين الإدارة الاستعمارية والسكان الجزائريين، لهذا وجب إعادة التقسيم الإداري لتدعيم روابط الاتصال. كما وضع جاك سوستال مشروع التقسيم الإداري في الجنوب نظرا لأهمية الصحراء الجزائرية. والواقع أن مشروع الإصلاحات البلدية لم يكن استراتيجية مدروسة للقضاء على الثورة عن طريق تجريدها من قاعدتها الشعبية الموالية لها، خاصة في الأرياف، ذلك بتشكيل قاعدة جديدة موالية لفرنسا[2].

### 2 – الإصلاحات الاقتصادية :

وهي إصلاحات عديدة الجوانب والميادين يمكن الوقوف عليها من خلال :

### 1 – 2 الإصلاحات الفلاحية:

هي الإصلاحات الزراعية التي تضمنها القانون العضوي الخاص بالجزائر الصادر يوم 20 سبتمبر 1947 بمبادرة من الحاكم العام للجزائر آنذاك السيد ايف شاتينو ( Yves Chateauneau )، الذي نص على تأسيس قطاعات التحسين الريفي بتوفير المعدات الفلاحية لكل الفلاحين، ومساعدتهم على استصلاح الأراضي. كما

[1] جمال قنان : المرجع السابق، ص ص 267 – 271.

[2] عامر بوحجر، محمد عدوي : المرجع السابق، ص ص 37 – 38.

وضع المهندس الزراعي باربي ( Barbie ) سنة 1951 دراسة بغرض الإصلاح الزراعي الجزائر تحت عنوان "تطور الزراعة وتربية المواشي التقليدية في شمال إفريقيا"[1].

ولقد جعل الحاكم العام جاك سوستال هذه المشاريع الإصلاحية مرجعية استند إليها في بناء مشروعه الإصلاحي، الذي تضمن في شقه الاقتصادي إصلاحات زراعية واسع في المجال الفلاحي حتى أنه ربط استمرار السيادة الفرنسية في الجزائر، وحفاظ عليها باستقرار الأوضاع الاقتصادية للفلاح الجزائري. قائلا بذلك: « أن السيادة الفرنسية لن تكون مهددة في الجزائر في حالة ما إذا كان الفلاح الجزائري يعيش في مساحات أوسع وإذا كان مالك اسمه بلقاسم[2]. ». وقد تمحورت الإصلاحات في المجال الزراعي لجاك سوستال حول النقاط الموالية:

– **إلغاء نظام الخماسة** : وصفته النصوص القانونية بالوضعية المؤسفة أو المشكل الخطير[3]، حيث تعتبر نظام الخماس[4] جمعية فلاحية طرفها الأول هو مالك الأرض، وطرف الثاني هو الخماس. وعند اقتسام الغلة – المحصول – يحتفظ ملك الأرض بحصة الأكبر من أنتاج ويعطي الخماس؛ أي خمس الإنتاج فقط فمالك الأرض عادة ما يكون غنيا، وفي غالب الأحيان ذو نفوذ. ولخدمة أرضه يبحث عن رجال لا يملكون إلا سواعدهم. ومثل ما اعتبر الحاكم العام جاك سوستال أن أصلاح نظام الخماسة ضرورة ملحة يتطلب إصلاحه منذ 20 سنة، خاصة إذا علمنا أنه كان يوجد في الجزائر ما بين 130 ألف إلى 160 ألف خماسا مقابل 100 ألف فلاح أجير دائم، وفي هذا السياق اقترح مشروع سوستال الإصلاحي في هذا الجانب قسمة عادلة لمحاصيل الأراض بين المالك، وكذلك شريكه بهدف إلغاء النظام الخماسة[5].

– **تأسيس صندوق التوسيع والعصرنة الريفية** : تجمع مهام هذا الصندوق بين منح الأراضي الصغيرة والمتوسطة من حيث المساحة للفلاحين وكذلك كراء قطاعات الزراعية الواسعة، حيث يحق لهذا الصندوق استرجاع الأراضي الممنوحة للفلاحين واستعادتها في حالة الاحتياج العام أي المصلحة العامة ومن مهامه أيضا كراء الأراضي لفترات طويلة للفلاحين مرفقة بوعد بالبيع كما يهتم الصندوق أيضا بتأمين طلبات وحاجيات الفلاحين من قروض مع

---

[1] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 128.

[2] نفسه، ص 128.

[3] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 231.

[4] **الخماسين أو الخماسة** : هو نظام تعاقدي بين مالك الأرض الذي يوفر المساحة الزراعية ووسائل الإنتاج وبين المزارع ( أجير ) الذي يستغل هذه المساحة مقابل الحصول على خمس الإنتاج في نهاية الموسم، ينظر إلى : نفسه، ص 243.

[5] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص ص 128 – 129.

تمكينهم من اقتناء تجهيزات ووسائل الزراعة وتهيئة القطاعات الجديدة ويشترط في إدارتها أن تكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي على أن يكون تحت الرقابة المالية الدائمة الحكومة العامة[1].

**– تثمين الأراضي بالري :** ورد في نص القانون بأن تبقى حوالي 30 ألف هكتار على الأقل من الأراضي الموجودة في المساحات المسقية، يمكنها التحويل من الزراعة الجافة إلى الزراعة المروية، وأنه يفرض على الجزائر أن تطور الإنتاج كي توفر لسكانها فرص التشغيل ومصدر للمعيشة، حيث يصنف قانون الملكيات، الذي يستعمله الري بصفة دائمة إلى صنفين :

**1**– ملكيات يسيرها القانون الإسلامي، وتبرز بغموض الهيئات العقارية والتجزئة، وعدم التجانس أحيانا عند التوزيع أيضا هي كذلك لا تشجع الملاك على الاستثمار خشية من عدم الاستفادة عند بيع الملكيات مثلا: بالمزاد.

**2**– ملكيات يسيرها القانون الفرنسي، بحيث أن أملاكها لم يبذلوا جهودا ولم يرغبوا في المخاطرة المالية، يعود السبب إلى شساعة هاته الملكيات ( عدة مئات من الهكتارات ). ومن ناحية النصوص عرضت أربعة قوانين أخرى من أبرزها نصين أو مشروعين هما اختصاص الجمعية الجزائرية، ويتعلق الأمر بتجميع الأراضي وتثمين المساحات المروية خاصة الحصول على الملكية المصغرة.[2]

بعد أن عرضت مختلف الإجراءات والتدابير في النصوص القانونية المتعلقة بالإصلاح الزراعي في الجزائر، حيث كتبت **جريدة الصدى الجزائر** في ختام عرضها : « لا شك أن هذه النصوص التي اقترحتها الوالي العام والتي وافقت الحكومة عليها بالرغم من جرأتها، لم تجد القبول لدى الجمعيات أو المجالس المدعوة لمصادقة عليها. »، وعليه فإن هذا التكرم الكبير من جانب الإدارة الاستعمارية، في حقيقته يثير عدة نقاط لتساؤل حول الهدف من هذا التحول المفاجئ بالنظر إلى وضعية القطاع الزراعي في الجزائر قبيل نوفمبر 1954، فالجزائري الذي حرم من أجود أراضيه ومن المياه، وحتى من العمل صار الآن مرشحا للاستفادة من قطعة أرض زراعية، غير أن المتصفح لإجراءات مشروع الإصلاحي الزراعي، الذي جاء به جاك سوستال يجد بأنه لا يختلف في مراميه وأهدافه عن أهداف الإجراءات الأخرى المتعلقة بإصلاح الإدارة والبلديات والتعليم في مختلف القطاعات، إذ أن مشروع الإصلاحات لسوستال أعطى أهمية

[1] نفسه، ص ص 129 - 130.

[2] مراد أعراب : المرجع السابق، ص ص137 – 138.

بالغة القصـــوى في المجال الزراعي، وجعل منه أولوية لأنه أدرك بأن المجتمع الجزائري مجتمع ريفي بالدرجة الأولى، ويبقى إلى غاية سنة 1954 يتعامل مع الأرض بنسبة 78% من عدد السكان الجزائريين كمصدر اساسي لرزقهم[1].

**– تهيئة النظام العقاري:** يهدف إلى[2]:

* تسهيل المبادلات وإعادة تنظيم الملكية العقارية، وإقامة مساحات استصلاح الأراضي.

* تجميع الاستغلاليات الريفية بإعادة توزيع جديد وعادل.

* إجراء تحقيق عقاري يعجل بإصدار عقود للملكية، وتقوم المصالح الولاية العامة بمتابعتها، وهي مهمة يطول أمدها.

## 2 – 2 الصناعة في الجزائر:

جاء في خطاب لجاك ســوســتال أمام الجمعية الجزائرية يوم 23 فيفري 1955م : « لا أحد منا يجهل بأنه توجد فوق أرضـنا وفي باطنها وسـائل ضـخمة للشـغل والطاقة والإنتاج ولا أجهل الصـعوبات التي يواجهها نشـاط الصناعي في الجزائر فبمساعدة المؤسسات الصناعية وتجارية تبقى من أهم الأمور التي تشغل إرادتنا. »، ومن خلال هذا الخطاب لسوستال يتضح أن الصناعة الجزائرية ضعيفة ستطورها الإدارة الفرنسية نظرا لضعف الالة الصناعية، وتطور الألة الفرنسـية، وأنه يوجد 700 تقني يتحكمون في مقاطعة أكبر من فرنســا، الذين سـرعان ما وجهوا اهتمامهم إلى بترول الصحراء الجزائرية، حيث منح هذا الأخير أهمية بالغة لمسألة خفض أسعار الطاقة الكهربائية كما اهتدى إلى دمج مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر في مؤسسة كهرباء وغاز فرنسا، وتوحيد الأسعار. ففي سنة 1954م كانت تمتلك الجزائر بنية تحتية للاتصـــالات تتكون من 4 محطات للطائرات دولية ووطنية، و30 محطة جوية تجارية جهوية، وكانت تمتد شبكة الاتصالات إلى 126000 بريدا مركزيا[3].

كما أسس جاك سوستال ما يسمى بمصلحة العمل الاقتصادي، ومن أجل تفعيل مبدأ لامركزية الصناعات الفرنسـية تجاه الجزائر، أيضـا جاء سـوسـتال بقرار تأسـيس محافظة التصـنيع تكون على الاتصـال المباشـر واليومي مع الأوســاط المهنية والوزارات، وعليه فان هدف الحاكم العام من وراء اهتمام الســلطات الفرنســية بالقضــية الفلاحية، والصــناعية هو تشــجيع الفلاحين والحرفيين على الاســتقرار، والتعلق بالأرض أيضــا تحديث الفلاحة، ذلك عن طريق

[1] نفسه، ص ص 138 – 139.

[2] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 230.

[3] محمد شبوب، محمد بن موسى : نفس المرجع ص 232.

المكنة لعل الأسلوب الحديث فلا يلتحقون بصفوف جيش وجبهة التحرير الوطني[1]. وتوسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير البطالين والعاطلين عن عمل قبل أن تمتد إليهم الثورة[2].

**الإصلاحات الاجتماعية:**

فتح جاك سوستال المجال أمام المسلمين الجزائريين مجال الالتحاق بالوظيف العمومي وخاصة الوظائف العليا منها التي كانت قبل ذلك حكرا على العنصر الأوروبي فقط، حيث قدر عدد المسلمين الجزائريين في قطاع الوظيف العمومي بـ 22% سنة 1947م إلى 29% سنة 1954م لذلك اعتمد سوستال مشروع تأسيس مراكز التكوين المهني لاستيعاب الشباب الجزائري والذي تمثلت مهمته في تحضير الشباب لمسابقات الحصول على منصب شغل في القطاعات العمومية ومحاربة البطالة وقد تأسس أول مركز رسمي بمقتضى القرار 22 نوفمبر 1955م خاصة على مستوى معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر وقد فسر هذا الإجراء الفرنسي تجاه الشباب الجزائري بسعي الإدارة الاستعمارية بتأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري[3].

فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب الجزائري خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى حكرا على المستعمرين وقت تحضير الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد[4]. مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر وأن هذا البرنامج في جوهره لا يختلف كثيرا عن البرامج التي سبقته، وهو مشروع بلوم فيوليت وانتهاء بالقانون الجزائر، غير أن سوستال محظوظا لأن الثورة التحريرية كممت أفواه غلاة المعمرين الذين صاروا في معظمهم مستعدين للإصلاح إذا كان المقابل هو السلام والعودة إلى ما قيل نوفمبر 1954[5].

وتعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر، وكذلك أيضا استقلال أو فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد

[1] محمد شبوب، محمد بن موسى : نفس المرجع ص 232.

[2] محمد العربي الزبيري : **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 110.

[3] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 233.

[4] أحسن بومالي :**أستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956م**، ص ص 199 - 200.

[5] محمد العربي الزبيري :**الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 111.

المطالب الأساسية التي تنادي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفتح أبواب التكوين المهني أمام الجزائريين كما ذكرنا سابقا, وأيضا محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية[1].

### 1 – 3 تأسيس المراكز الاجتماعية

لقد سبق ذكر تطرقنا إلى تكوين جاك سوستال لديوانه كخطوة أولى بعد تسليم مهامه رسميا، حيث تمت الإشارة إلى أن من بين أعضاء ديوانه السياسي عالمة الأجناس السيدة جرمان تيون (Germaine Till ion)، التي تشترك مع جاك سوستال في نفس التخصص العلمي وهو علم الأجناس والأعراق، ما يعرف بالإثنولوجيا ولها تجربة طويلة في المجتمعات التقليدية وسبق لها وأن عملت في منطقة الأوراس ومنطقة القبائل، لهذا حاول جاك سوستال في تنفيذ مشروعه أن يستفيد من تجربتها وتجسيد معارفه إثنولوجي على أرض الواقع. كما كان الحاكم العام جاك سوستال متأثرا كثيرا بتجربته المكسيكية سنة 1932م, حيث ساهم في الحركة الأهلية الهندية لمكسيكو في خطوة لتطبيق تخصصه العلمي على أرض الواقع في مهامه كرجل دولة مطالب بإعادة الأمور في الجزائر كما كانت عليه قبل اندلاع الثورة، وبالتعاون مع عالمة الأجناس جرمان تيون حيث انه تم الاتفاق على إنشاء ما عرف بالمراكز الاجتماعية، **حيث** صدر قرار إنشائها بتاريخ27 أكتوبر 1955م، حيث أنه أرفق بالنشرة حددت طرق إدارة وتسيير المراكز الاجتماعية، حيث ينقسم موظفو المراكز الاجتماعية إلى قسمين[2]:

– القسم الأول خاص بالتفتيش والإدارة لمجموع المراكز الاجتماعية.

– القسم الثاني يتضمن العمال المسيرين للمراكز الاجتماعية، حيث ضم كل مركز اجتماعي رئيسا للمركز.

أما بخصوص لمراكز التشغيل التي كانت ضمن سياسة سوستال فيتمتع مركز التنظيم التشغيل بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومركزه في الجزائر العاصمة، وكان يرجى من انشاءه تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن ننجزها في نقاط التالية[3]:

– البحث عن تنظيم احتياجات اليد العاملة.

– تنظيم حركات وتنقلات العمال الجزائريين في الجزائر والمتروبول.

[1] محمد الصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص ص 36 – 37.

[2] كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص ص 134 – 135.

[3] نفسه، ص 134.

### 4 – إصلاحات عسكرية:

إن إصلاحات جاك سوستيل العسكرية تماشت وفق خطى فرنسا عسكرية على يد الحاكم العام المعزول روجي ليونار (ROGER LEONAR) وبقدوم السيد سوستال عرفت الجزائر عهدا جديدا من الفضائح الاستعمارية، التي وصلت إلى حدودها ذات الوجهين للقضاء على الثورة الجزائرية، فقد كان توجهها يعتمد على حالة الترهيب تحت الغطاء جملة من التدابير والخطط ولعل من ابرزها:

**1 – 4 حالة الطوارئ:** التي فرضتها فرنسا في 19 مارس 1955م على بعض المناطق البلاد من أجل التهدئة أو سياسة التهدئة لمواصلة الإصلاحات، فحالة طوارئ هيا إحدى الوسائل التهدئة، التي تعرف بوضع كل السلطات السياسية والاقتصادية في البلاد تحت التصرف السلطات العسكرية، التي بردودها فوضت منحت لها كل الصلاحيات في التفتيش والمراقبة، ولقد لخصها جاك سوستال في عبارته المشهورة " سياسة الثقة والأخذ بعين الاعتبار " هذه العبارة المذكورة تندرج تحتها النقاط الآتية:

* النفي والإقامة الجبرية.
* تفتيش المنازل بالليل والنهار.
* مراقبة الصحافة والنشاطات الثقافية.
* محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية[1].

**2 – 4 عملية الطير الازرق:** في شهر فيفري 1956م عندما تبين للقوات الفرنسية التفاف القاعدة الشعبية حول الثورة، عمد الجنرال أولي ( Ely )، هو قائد منطقة القبائل بموافقة الولاية العامة إلى الدفع بالمخابرات العسكرية الفرنسية إن تقوم باستمالة بعض المواطنين وتسليحهم في الخفاء ليقاوموا المجاهدين، فوقع الاختيار على ناحية فليسن قرب تغزرت، لكن لسوء حظها أن أول من اتصلت به كان من المناضلين في جبهة التحرير الوطني، فأخبر بدوره المسؤول عن الناحية وهو إعزورن، الذي أخبر هو أخر كريم بلقاسم قائد الولاية فاتفقا على السماح للمناضل أن يدخل في خطة المخابرات الفرنسية، وأن يقوم بتجنيد المناضلين وتسليح من طرف الجيش الفرنسي، وتحت مراقبة إعزورن.[2] وتم الأمر بهذه الكيفية حتى وصل عدد المجندين حوالي 300 مجند، فحينئذ طلب منهم القيام بكمين ضد الجيش الفرنسي المتمركز في تلك الناحية والالتحاق بالمجاهدين، فكان ذلك في شهر أكتوبر من سنة 1956، وكان

[1] محمد شبوب، محمد بن موسى : المرجع السابق، ص ص 234 – 235.

[2] هير إحدادن :**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 23.

سلاحهم سلاحا حربيا جيدا يتكون من عدة رشاشات ثقيلة وخفيفة وبنادق حرب. وكانت هذه العملية قد أطلق عليها الجيش الفرنسي اسم الطير الأزرق، فكانت صدمة معنوية وقوية أفقدتهم أعصابهم، فلم يسعهم الحل إلا أن صبوا غضبهم على القرى الموجودة في الناحية، التي كان يسكنها المناضلون فهدموا المساكن وقتلوا الرجال والأطفال والنساء، وأحرقوا المزارع. فبلغت حصيلة المجزرة أكثر من 150 قتيلا[1].

فلم يدرك سوستال أن الثورة لن تتوقف بموت أحد قادتها مهما كانت مكانته لأن الذين وضعوا أسس هذه الثورة قد درسوا كل صعوبة تعرض لها، وكل مشكلة تواجهها؛ أي أن الثورة تحيا في قلب كل مجاهد ثائر مهما اختلفت مكانته ورتبته، ورغم أهمية هذه المؤامرة واستثارتها للرأي العام العالمي عند انكشافها، ويذكر محمد الصالح الصديق : « أن جل أجيالنا لم يسمعوا عنها شيء، بل أكاد أجزم بأن القليل جدا منهم من سمع بها، لأن الكثير من كبارنا الذين عاشوا الثورة لم يعرفوا عنها أي تفصيل وإنما سمعوا عنها بصفة مجملة لا تعدو أن تكون عنوانا بين عناوين المؤامرات الاستعمارية أو مجرد عملية خسيسة أراد بها سوستال أن يطعن الثورة في الصميم، فجعل الله كيده في نحره فشرب السم بيده، وخرب بيته بنفسه[2]. »

وقد نشطت الحركة السياسية في الأسبوع الأول من شهر جوان 1956 نشاطا كبيرا اتخذت شكلها في خصومة واسعة النطاق بين المستعمرين الغلاة، الذين يريدون القضاء على الثورة باستعمال الزجر الجماعي والقمع الدموي على نطاق واسع، وإيصاد الأبواب في وجه كل إصلاح وكل استجابة لرغبات الشعب الجزائري، وبين جماعة من المستعمرين الذين يرون أن الثورة ستزداد قوة وشدة إذا ما وقع الاكتفاء باستعمال القوة وحدها، وسيزداد إقبال الناس عليها – الثورة – إذا ما تركت الحكومة الفرنسية على الحبل الغارب وسمحت بسلوك سياسة القمع الجماعي والتنكيل بالناس دون ميز[3].

ويرى الصحفي جان دانيال ( Jean Daniel ) أن الاستعماريين إذ ينادون بوجوب سياسة القمع الجماعي إنما يثبتون على أنفسهم ثلاثة حقائق وهي:

* أن الشعب الجزائري متضامن مع الثائرين.

* أن الشعب الجزائري ليس مندمجا في الجمهورية الفرنسية.

---

[1] نفسه، ص ص 23 – 24.

[2] محمد الصالح الصديق :**عملية العصفور الأزرق**، دحلب، د.م، د.س، ص 62.

[3] أحسن بومالي :**أستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 – 1956**، المرجع السابق، ص 201.

* أن فرنسا لا يمكنها أن تبقى فوق أديم الأرض الجزائرية إلا بواسطة القوة والبطش والإرهاب، وأن تستعمل ذلك مرة كل خمسة أعوام تقريبا[1].

## المبحث الثاني: سياسة إصلاحات روبير لاكوست لإجهاض الثورة الجزائرية :

### أولا: دوافع وأهداف إصلاحات روبير لاكوست :

اقتنع روبير لاكوست أنه إلى جانب الوسائل العسكرية يمكن التعويل على أداة هامة لتطبيق مايعرف " بحرب التهدئة "، تتمثل هذه الأداة في الإصلاحات التي قررت الحكومة الفرنسية تطبيقها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية لصالح الجزائريين، ومن الواضح جدا أن هذه الإصلاحات أريد لها أن تكون سلاحا خفيا يشهر في وجه الثورة وفي ذلك يقول لاكوست : " ففي هذا الصراع الذي هو معركتنا تتضاعف حظوظ النصر للطرف الأكثر ثورية، وجبهة التحرير ليس لها القدرة على بناء نظام للإصلاحات الاجتماعية والسياسية تمكنها من كسب الفئات المستنيرة من السكان وكيف يمكنها ذلك وليست لها الوسائل اللازمة لتحقيقها "

فمن خلال هذا التصريح يتضح لنا جليا أن الهدف من هذه الإصلاحات هو السكان، لذلك كانت أنجع الوسائل لبلوغهم وتمرير هذه الإصلاحات الاستعانة بالسلاح النفسي، وفي تصريح أخر للاكوست: "فالمشكل الجزائري بالرغم مما يكتسيه من أبعاد مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها هو في النهاية مشكل علاقات إنسانية " وقد تنوعت هذه الإصلاحات بين إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تهدف إلى خلق قوة ثالثة تكون بديلة وعازلة لجبهة التحرير وكسب الجماهير إلى صف فرنسا وفق تكريس فكرة ( الجزائر فرنسية )، وحسب الوزير المقيم لاكوست تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق الأهداف التالية[2] :

1 السعي لتحقيق مستوى معيشي مقبول وإحداث تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي وإحداث تطور ديموغرافي بصورة سريعة.

2 القضاء على حالة التخلف من خلال إدراج الأهالي في تسيير الشؤون الجزائرية[3]

[1] نفسه، ص 201.

[2] شمس الدين بوفنيش : المرجع السابق، ص ص 134 - 135.

[3] زناش سهام، بوعافية بشرى : المرجع السابق، ص 36.

3 إحداث تحولات عميقة في المجتمع الجزائري من خلال قلب بناياته السائدة وفرض بنايات على شاكلة المجتمعات الأوروبية ولا يتأتى ذلك حسب الوزير المقيم إلا من خلال:

*تمكين الجزائر من الإدارة اللامركزية منتشرة وحاضرة في الميدان.

*المزاوجة بين عنصري السكان الجزائريين والأوروبيين.

*تمكين السكان الأهالي الذين يعيشون في حالة تخلف تام من تربية سياسية أولية تسمح لهم بالمشاركة وبشكل مقبول في تسيير شؤون الجزائرية[1].

كذلك فإن مصلحة الأحوال المدنية لم تكن تؤدي عملها في سائر إنحاء الريف، إما الخدمة العسكرية شأنها في ذلك الشأن ضريبة فلم تكن تطال السكان في كافة الأرياف ولكن الشرط الأساسي للممارسة السيادة الهادئة هو ما فات فرنسا في الجزائر والذي يزال يمنعها من تقدم فيها, وأنه لمن مفارقات النظام الاستعماري وتناقضاته , إنهما حركة من حركات بما في ذلك التمرد الفرنسي للجزائر إلا وأسهمت في معارضة السيادة الفرنسية ،و العمل على إخفاقها في الدولة الجزائرية[2]

وسيطر الثوار على جزء كبير من التراب الجزائري وهو ما توضحه خريطة رسمية فرنسية صادرة عن ديوان الوزير المقيم روبير لاكوست، وفي هذا الشأن أصدر هذا الأخير قرارا مؤرخا بتاريخ 21 أفريل1956وتزايد الالتفاف والتلاحم الشعبي حول الثورة أمام فشل القوات الفرنسية في تحقيق سياسة التهدئة وعدم قدرة الاقتصاد الفرنسي على تحمل نفقات الحرب، هكذا يتضح أن لاكوست أدرك أنه من الحكمة عدم الاهتمام فقط بالجوانب العسكرية ,فيجب عليه إدارة حرب في الجزائر، خاصة أمام محدودية الإجراءات العسكرية، ومن ذلك اعتراف لاكوست أمام البرلمان الفرنسي بأن الثورة تزداد قوة من يوم إلى آخر وأن الخسائر المادية والبشرية لفرنسا في تزايد مستمر[3].

[1] شمس الدين بوفنيش : المرجع السابق، ص ص 134 – 135.

[2] محمد البجاوي : الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1962، ط 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 62.

[3] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 137.

## ثانيا: إصلاحات روبير لاكوست :

### 1 – إصلاحات سياسية إدارية:

بعد صدور قانون 56 – 258 المصادق عليه منقبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس 1956 والذي رخص للحكومة تجسيد برنامج للنهوض الإقتصادي والإجتماعي والإصلاح الإداري في الجزائر وتحويلها باتخاذ كافة الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام ،وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات، فكان أول إجراء هو إصدار مرسوم 12أفريل 1956 الذي بموجبه تم:

* حل المجلس الجزائري.

* نقل كافة صلاحياته واختصاصاته للوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء التعليم والعدالة، التي خولتها له المادة الخامسة منقانون السلطات الخاصة[1].

كما صرح روبير لاكوست " لا مفاوضات مع الجزائريين ولا للاستقلال الجزائر وأن رئيس الوزراء غي مولي مثلي في هذا الصدد إذ أدرك إن المسالة المفاوضات مع العصا لا يمكن إن تخطر على بالي أحد إذ كانت تستهدف اعتبار الفرنسيين الذين يعيشون في الجزائر أجانب إن مثل هذه الفكرة لا يمكن إن يكتب لها الوجود " وفي تصريح أخر له جاء فيه ‘‘إن سياستنا في الجزائر هي سياسة التهدئة العامة بالوسائل العسكرية وسنعمل كل جهدنا لإعادة الطمأنينة للنفوس الجميع"

كذلك فان من المستلزمات سياسة التهدئة العامة الاحتكام إلى وسيطة عادلة دون العناصر الفرنسية التي تنحدر من أصول الأوروبية المعمرين والعناصر الفرنسية من المسلمين كذلك تقضي سياسة المذكورة المبادرة لتطبيق الإصلاحات الأساسية الخاصة بالمجال الإداري والسياسي لمنح العنصر الإسلامي الثقة وبأننا عازمون حقا على استجابة لرغبته في هذا التحرر من جميع ذلك يتطلب سلطة ثابتة وقوية وعادلة لهذا السبب ذاته طلبت من الحكومة سلطات المهمة واسعة حسب النص المادة الخامسة من مشروع القانوني المقدم والقاضي بمنح الحكومات أوسع السلطات المختلفة واتخاذ أي إجراء استثنائي تراه ضروريا وليس يخفي عليكم بأن الحاكم العام في الجزائر هو شخصية مدنية وعسكرية في وقت واحد وتطبيق النص المذكور على العصاه وغيرهم من مثيرين للاضطرابات على السواء[2] وأن سياسة لاكوست قد ارتبطت بمرسوم 56 – 641 المؤرخ في 28 جوان 1956 م مما جاء فيه تعديلات على

[1] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص ص 179 – 180.

[2] بسام العسلي : **أيام جزائرية خالدة**، دار النفائس، لبنان – بيروت، د س، ص ص 32 – 37.

المستوى هذه السلطات وبنسبة لهذه السلطات ( للسلطات اللامركزية ) هذا الحق لا يسعه حيث تكون ممارسته وجود ممكنين يؤدي إلى رفض الانضـــمام المعترض عليه فالانضـــمام الذي وقع عليه الاعتراض يضـــل صـــحيحا ويجعل من صـاحب الدولة طرفا في الاتفاقيات وكل ما في الأمر إن الاعتراض حق يسـمح لدولة المعترضـة وحدها تعبر للدولة التي اعترضت على انضمامها غير مشتركة في الاتفاقية ويكون اثر هذا المواقف نسبيا لا يبرز في العلاقات القائمة بين الدولة المنظمة[1] وعليه فقد حددها المرسوم في:

- المندوب العام Le delégue general.
- ولاة العاملات نوابهم Les prefects.

- ثم يليهم رؤساء الأقسام الإدارية والخاصة SAS، التي ازداد دورها في استحواذها على الاشراف في تسييرها للشؤون الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

- تعيين ولاة مفوضين لقبوا بالمفتشين العمومين للإدارة المفوضة فوق العادة ( GAME ) على رأس المناطق الإدارية ثلاثة ( وهران، فسـنطينه والجزائر ) وحدد المرسـوم مهام هؤلاء في التنسـيق بين السـلطات المدنية والعسـكرية ومراقبتها[2].

فقد صـرح روبير لاكوسـت في 2 أكتوبر 1957، حيث قال أن : " هناك ثلاثة التزامات في إطار القانون: الأول هو أنه ولا أحد ولا شيء سيفرق بين الجزائر وفرنسا تفاوض؟ مع من؟ السلم بأي ثمن؟ لا يمكن التفاوض إلا مع ممثلين أكفاءه، ونحن لا يمكن لنا أن نعتبر ممثلين أكفاءة أولئك الذين يسـتمدون كفاءتهم عن طريق الإجرام والإرهاب" ومن خلال هذا التصـــريح يؤكد دعم روبير لاكوســـت لســـياســـة حكومة موريس بورجيس مونوري ( Maurice Burgess Monory)، التي اســـتحـدثـت وزارة جـديـدة، هي وزارة الصـــحراء وتعيين مـاكس لوجون ( Max Lejeune ) على رأسـها، واعتمد نظام سـياسـي وإداري عرف بقانون الإطار في محاولة منها لتضـليل الرأي العام العالمي قبل إدراج القضـــية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة وقد نص هذا القانون على المحاور الآتية[3]:

* الجزائر الجزء متمم للجمهورية الفرنسية.

[1] محمد البجاوي : المرجع السابق، ص ص 303 - 304.

[2] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 180.

[3] نفسه، ص ص 180 - 181.

* تتكون الجزائر من عدة مقاطعات مجمعة في أقاليم تدير نفسها بحرية وديمقراطية في شؤونها الخاصة، وتتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري.

* تعترف الجمهورية الفرنسية بشخصية الجزائر وتكلفها.

* ضمان الحريات والحقوق والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، وخضوعهم للالتزامات المترتبة عليها.

* اعتماد النظام الانتخابي الموحد يضمن حقوق كل الأقليات.

* إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الذاتية بحرية وديمقراطية بواسطة جمعية إقليمية، وحكومة مسؤولة أمامها بالشروط التي تخدمها هذه الجمعية.

* إنشاء مجلس إقليمي للجماعات مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام، والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي.

* إنشاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقاليم، التي تتشكل من : برلمان فيدرالي مهامه الإشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومجلس فيدرالي مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية.

* نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية، التي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والجنسية والقانون المدني العام، وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم.

ومحاولة من روبير لاكوست لتطوير الجانب السياسي والإداري كمبادرة إصلاح له نتائجه المثمرة، فقد اعتبرتها جبهة التحرير الوطني أسلوبا آخر من أساليب المناورة وكسب الوقت، ولفت انتباه الجزائريين إلى فرنسا كخادمة الجزائر من خلال التعديلات السياسية والإدارية، التي جاء بها هذا الأخير، إلا أن آماله تبخرت أمام شرعية الثورة وتوالي انتصاراتها[1]. كما كانت الإصلاحات في المجال الإداري والسياسي تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية أكثر فأكثر من الجزائريين قصد تحقيق أهداف سياسة التهدئة المنشودة، لذلك كانت الإصلاحات في هذا المجال ترمي إلى تحقيق الأهداف الموالية:[2]

– إشراك السكان المسلمين في تسيير شؤونهم.

– الترقية النخبوية والاجتماعية لمسلمي الجزائر.

[1] نفسه، ص 181.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 151.

– التواصل مع السكان المسلمين من خلال نشاط وعمل البلديات.

– إعداد الإطار الإداري المناسب لتنظيم الانتخابات المستقبلية.

وكان على رأس الإصلاحات الإدارية صدور مرسوم 28 جوان 1956م السالف الذكر المتضمن حل 79 بلدية مختلطة وإنشاء 1107 بلدية جديدة كاملة الصلاحيات، ليصبح مجموع بلديات الجزائر 1461 بلدية تتمتع بالاستقلالية التامة في التسيير. وقد تم الحرص عند إنشاء هذه البلديات الجديدة على تحقيق مشاركة واسعة للسكان المحليين من خلال تنظيم انتخابات محلية وتعيين مندوبات ومندوبين خاصين. كما كانت حكومة غي موليه (Gi Moulai) من خلال تلك الإصلاحات تعتزم استبدال قانون الجزائر لسنة 1947 الذي تجاوزته الأحداث بقانون جديد ناجم عن تطبيق الإصلاح الإداري وإرساء دعائم المجالس البلدية والعمالاتية، الذي يعد إطارا عاما لنجاح حرب التهدئة. ومن خلال رغبة المقيم العام روبير لاكوست في إشراك ممثلي السكان المتواجدين في هذه الهيئات والمؤسسات كان يريد إشراكهم في ضبط أسس هذا القانون الجديد، وعلى حد قول لاكوست في هذا الشأن : « في حال تأخر حصول التهدئة الشاملة فإنني سأتقدم باقتراح للحكومة للشروع في البحث عن ممثلين يتم اختيارهم من بين المسؤولين المحليين وفق معايير خاصة تحدد لاحقا، وذلك لوضع قانون جديد للجزائر يحل محل قانون سنة 1947 وهو القانون الذي يجب التفكير فيه من الآن[1]. »

## 2 – الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

في إطار التدابير والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فقد سعى روبير لاكوست على مواصلة فكرة بناء مشروع القوة الثالثة، فعمل على انتهاج إصلاحات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق التهدئة الشاملة وإشراك السكان في ذلك[2]، حيث حدد ملامح سياسته الاقتصادية الاجتماعية، والأهداف المرجوة من ورائها في مجموعه من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة للضباط وصف الضباط في الجيش الفرنسي مع وجود بعض التعديلات، خاصة في الميدان الزراعي والصناعي، حيث أسس لاكوست صندوق حيازة الملكية الذي جاء بما يلي :

* توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية أو الأراضي، التي تم شراؤها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة بعد تهيئتها وتجهيزها.

* رفع الحد الأدنى من الأجرة العامل الفلاح من 340 فرنكا فرنسيا إلى 440 فرنكا فرنسيا.

[1] نفسه، ص ص 151 – 152.

[2] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص 135.

* تأميم صناعة الحلفاء.

* إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية، والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي.

* تشجيع عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات[1].

* إلغاء نظام الخامسة وتعويضه بنظام الاستئجار، الذي يعتمد على اقتسام محصول الأرض بين المستأجر والمؤجر، وقد شمل هذا الإجراء حوالي 155000 خماسا يشتغلون في حوالي 110000 ملكية زراعية[2].

ففي الميدان الاقتصادي كانت الإصلاحات تهدف بدورها إلى تحقيق قفزة نوعية للإمكانيات الاقتصادية الزراعية، والصناعية للجزائر بما ينعكس إيجابا على الفرد الجزائري، الذي تزداد وتتنوع فرص العمل لديه ويزيد دخله ويتحسن مستواه المعيشي[3]. أما في المجال الاجتماعي فقد أضف روبير لاكوست في بناء سياسته الإجتماعية على أساس الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر، الذي قدر بـــــ 80 مليار فرنك؛ أي بزيادة 40 % لإنجاح إصلاحاته الاجتماعية، ولعل أول من قام به روبير لاكوست في هذا المقام هو إيجاد فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم بحوالي 1400000 بطالا بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي، مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظرائهم الفرنسيين، والملاحظ أن المرسوم رقم 289 – 56 المؤرخ في 26 مارس 1956 يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة منها، تخصيص حصة من المناصب للجزائريين. كما عمل روبير لاكوست على تجنيد المراكز الاجتماعية ومراكز المصالح الإدارية المختصة والمساعدة الطبية المجانية، إضافة إلى تعميم نظام المنح العائلية، وتأمين حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين. إضافة إلى تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية تصل إلى 150000 فرنكا لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية. ويرى كل من " جان بول سارتر " ( Jean-Paul Sartre ) وعالمة الاجتماع " جيرمان تيون ( Germaine Tillon ) : « أن هذه الإصلاحات لم تحقق الترقية الاجتماعية لمسلمي الجزائر. كما كان منتظر وهو ما وصف بالوضع الذي لا يطاق[4]. »، فعلى المستوى الاجتماعي كانت الإصلاحات تهدف على حد تعبير

[1] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 182.

[2] رقية منصوري، سارة ذويب : المرجع السابق، ص 69.

[3] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص 137.

[4] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص ص 143 – 145.

روبير لاكوست إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان، مما يخفف من فقرهم وبؤسهم، والسعي إلى فصلهم عن الثورة. إضافة إلى محاولة بعث علاقة جديدة معهم[1].

## 3 – إصلاحات روبير لاكوست العسكرية :

تم انتخاب روبير لاكوست ليحمل السلام إلى الجزائر، فإذا به يلح على إرسال إمدادات للجيش لخوض حرب عمياء وبلا رحمة، فإن أصدقاءه السياسيين والمعاونين له قد عادوا الواحد تلو الأخر إلى باريس، حتى لا يلحق العربي الدناءة بأنفسهم، وحتى يحتفظوا بإنسانيتهم سالمة غير ملوثة. والمعروف أن الجنرال " دوبولا رديير " (Dopaola Rdier) لم يتردد وقد حشر بين واجب الطاعة من جهة، وكرامته كجندي من جهة أخرى في أن يسفه علانية أوامر الجنرال ماسو، غير أن القلائل ممن يعرفون أن قمع الوحشي قد أمر به روبير لاكوست ذاته، وعليه لم يتمكن الجنرال " لوريو " بالقاء كقائد أعلى إلا 17 يوما معلنا استقالته على تنفيذ خطة الشيطان الفرنسي الماركس، هذا ما ينبغي معرفته لتقدير جبهة التحرير الوطني حق قدرها، وأخذ فكرة عن البطولة الروحية التي تميز بها المجاهدون، حتى يدوسون على قلوبهم، وينتصرن على نزواتهم وعواطفهم العمياء، وحتى يحتفظون برؤوس باردة في مواجهة الحرب العقائدية[2].

### 1– 3معركة الجزائر:

اتضحت سيطرة العسكريين على الفرنسيين على الجزائر بعد صدور مرسوم 07 جانفي 1957، الذي أمضاه روبير لاكوست، وبموجبه تستند مهام وصلاحيات الشرطة التي كان يشرف عليها والي عمالة الجزائر السيد سارج بارت ( **Serg Baret** ) إلى الجنرال ماسو **Massu** قائد الفرقة العاشرة للمظليين على مستوى عمالة الجزائر، وبذلك تحول نظام الحاكم العام في الجزائر، من نظام مدني إلى نظام عسكري جهزت فرنسا حوالي 150000 جنديا، منهم 10000 جندي تعداد الفرقة العاشرة للمظليين، والبقية مكونة من الوحدات العسكرية واللوجستيكية، خاصة وحدات اللفيف الأجنبي ومختلف الأجهزة الأمنية من شرطة وجند رماة وأمن إقليمي وعسكري. كما قام الجنرال ماسو بتوزيع المهام وتحديد المسؤوليات بين عدد من الضباط. وأمام هذه الإجراءات جاءت معركة الجزائر المناضل الشهيد محمد العربي بن مهيدي المسؤول عن أعمال الفدائيين بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، من خلال المطالبة بخوض معركة الجزائر من قبل قادة الثورة، وبضرورة القيام بإضراب عام لمدة ثمانية أيام، ذلك تدعم

[1] ميمونة فران ، مغنية أعيلاوي : المرجع السابق، ص 25.

[2] بسام العسلي : **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 71 – 72.

هذا العمل الفدائي بانضمام العنصر النسوي اللاتي تخصصن في نقل القنابل والمسدسات من مكان إلى آخر لضمان نجاح العمليات الفدائية، لكن تعزيز القوات العسكرية الكثيف بالعاصمة بقيادة ثلاثي الجنرالات لاكوست وماسو وسالان بالاعتماد على خطة مضادة لإجهاض معركة الجزائر[1].

تمكنت جبهة التحرير من عرض قوتها الداخلية عرضا سياسيا بارزا في مطلع سنة 1957، فكما ذكرنا سابقا من خلال إضراب ثمانية أيام في جميع انحاء البلاد، الذي دام ثمانية أيام في نفس الوقت الذي تشرع فيه الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية، وخصصت **صحيفة المقاومة الجزائرية** عددا كاملا للأضراب، الذي استمر من ثمانية 28 جانفي حتى 05 فيفري 1957، حيث أن هذا الإضراب برهن للأمم المتحدة أن جبهة التحرير تحظى بتأييد الشعب الجزائري تأييدا كاملا. أما مدة الإضراب المحدد بثمانية أيام، كان سابق لم تعرفها الجزائر، فهي اختبار لقدرة الشعب الجزائري على التضحية الناشئة عن اتساع وعيه السياسي. كما يعتبر بعض القادة الجزائريين أن هذه المدة الطويلة من الاضراب كانت خطئ السياسي الكبير ارتكبه عبان رمضان، حيث استغل الجنرال ماسو الظرف وأمر بنهب المحالات والمخازن، فكانت الخسائر الحقيقية التي نزلت على الأهالي جسيمة. كما وسعت جبهة التحرير من نشاطها الصحفي والدعائي في غضون عام 1957، وبدأت اذاعة الجزائر الحرة في الربيع تنطلق من أرض الجزائر نفسها مضيفة إلى الاذاعات الجزائرية التي تذاع من القاهرة وتونس الكثير من الدعم. وفي منتصف العام توحدت صحيفتا **المقاومة الجزائرية** و**المجاهد الحر** في صحيفة واحدة أصبحت اللسان الناطق باسم جبهة التحرير الوطني[2].

### 2 – 3مؤسسات التعذيب والاستنطاق التي اعتمدها لاكوست ضد الثورة والثوار :

إن سياسة الترغيب التي انتهجت من قبل لاكوست لم تجد نفعا، هذا ما جعله يواصل في استغلال الوسائل العنيفة والمؤدية للكبت، فبعد أن تمادى في التنكيل على أرض الواقع نجده يسعى إلى إقامة مؤسسات تعذيب واستنطاق، هذا من خلال الآتي :

– **جهاز الحماية العمرانية** : جهاز تأسس من طرف روبير لاكوست في 4 مارس1957م، وهو بمثابة بوليس إضافي في معظمه من العناصر الأوروبية، الذين كانوا في المنظمات العنصرية وعلى رأسهم كوفاك (Kovac)، وبإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم، والمنازل جزائرية يعن

[1] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 184.

[2] جوان غيليسي : **الجزائر الثائرة**، تع : خيري حماد، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص ص 183 – 184.

مسئول جزائري، هذا من اجل مراقبة تحركات الوطنيين الجزائريين. كما يخضع هذا التنظيم إلى السلم الهرمي المتمثل فيما يلي : مسؤول العائلة على مستوى المنزل الواحد يخضع لمسؤول مجموعة من المساكن تتكون من 05 مساكن، هذا الاخير يخضع إلى مسؤول المجمع السكاني. ومن معايير اختيار مسؤول التجمع السكاني أن يكون على اتصال بالقيادة العسكرية أوروبيا كان أو جزائريا من أجل القضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني، حيث ينقل مسؤول التجمع السكاني المعلومات والأخبار إلى القيادة العسكرية، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات، تم إنشاء مصلحة الاستخبارات والعمل.

**– مركز الاستعلامات والعمل** : دعا إلى تأسيسه روبير لاكوست في 11 أفريل 1957، وهو جهاز يمتد على مستوى الدوائر. الهدف منه تحقيق الاستمرارية والتدخل الموحد لمصالح المخابرات وأفراد المنظمات أو الوحدات التي وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية، وتحت إشراف مكتب القيادة العليا للمنطقة. وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث على المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ومن أجل تحقيق الهدف المنشود تم إدماج الوحدات التالية[1]:

- وحدات القتال.
- وحدات الجند رماة والجند رماة المتنقلة.
- الفروع الإدارية المختصة.

### 3 – 3 وضع أسلاك شائكة :

بعد ظهور عدة إصلاحات من قبل روبير لاكوست، خاصة من الجانب السياسي والإداري، والجانب الاقتصادي أيضا. وقد ظهرت العديد من المخططات التعزيزية لهذا الخط لإتمام ما شرع فيه من قبل زيادة فاعليته بغرض إحكام الغلق والتطويق في وجه جبهة التحرير الوطني، فجاء مخطط لاكوست كمرحلة ثانية من عملية الإشغال، ومن بعده جاء مخطط جاك شابان دلماس ( Jacques Chaban-Delmas )، وهو وزير الدفاع الفرنسي آنذاك كمرحلة ثالثة من الأسلاك الشائكة ليخدم سلسلة التعزيزات، بالتالي الانتهاء الكلي من هذا المشروع الذي لم يصمت طويلا أمام هجمات جيش التحرير الوطني[2].

[1] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 185.

[2] جمال حفظ الله : " خط موريس من خلال الوثائق فرنسية( دراسة تقنية ) "، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** : جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، ع 13، ص 341.

وكانت هذه الأسلاك على الحدود الجزائرية المغربية والحدود الجزائرية التونسية لمنع الوصول لأي دعم يأتي للثورة من الخارج، مما يزيد في خنقها وعزلها فبدأت الإشـــغال في أقامت خطوط الكهرباء على حدود الجزائرية التونســـية في أواخر عام 1956 بأمر وزير الدفاع الفرنسي، وانتهت إشغالها في عام 1957 يمتد الخط من ساحل الشرق لمدينة عنابة إلى جنوب تبسة مرورا ببئر العاتر والشيحاني، والدرعان حتى نقرين جنوب تبسة، حيث تعد مسافته 380كلم، وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود المغربية يمتد من مرسى العربي بن مهيدي قرب السعيدية إلى بشار جنوبا على مسافة 700كلم[1].

شبكة الحواجز وسلسلة الرادرات على الحدود الشرقية، ففي المرحلة الأولى تكون خط موريس على الحدود الشرقية من :

* شبكة الحواجز في الشمال من بين عنابة والماء الأبيض امتدت على مسافة 300 كلم.
* شبكة رادات في الجنوب بين الماء الأبيض وشط الغرسة امتدت على مسافة 125 كلم.

شبكة الحواجز وسلسلة الرادرات على الحدود الغربية :

* شبكة حواجز في الشمال بين بورساي وسيدي عيسى تمتد على مسافة 150 كلم.
* شبكة رادارات بين سيدي عيسى وموكتا ديلي تمتد على مسافة 250 كلم.

إما الحاجز المكهرب فأنه لم يوضع إلى غاية 10 نوفمبر 1957 لوجود مشكل تقني به، لكن تقرر وضعه فيما بعد، ذلك حسب تفاعل جيش التحرير الوطني مع الحاجز، الذي تم وضعه أي تحديد الأماكن، التي يتم عبورها من خلال تدعيمها أكثر وتكثيف وضع الألغام بها، حيث كان من المتوقع كما قلنا سابقا أن تنتهي الأشغال على الخط في 30 سبتمبر 1957، لكن الظروف الطبيعية الصعبة في المناطق التي يمر بها الخط خاصة بالقصور[2].

[1] محمد بن موسى : المرجع سابق، ص 186.

[2] جمال حفظ الله : المرجع سابق، ص ص 336 – 340.

## المبحث الثالث : التقاطع والتباين في مشـاريع وإصـلاحات كل من جاك سـوسـتال وروبير لاكوست

سـعى الاسـتعمار الفرنسـي للحفاظ على الجزائر بانتهاج عدة طرق في سـبيل ذلك، فلم تكتف الإدارة الاستعمارية باستعمال القوة العسكرية فحسب، بل سعى إلى إحداث جملة من الإصلاحات في ظل سياسة الإغراء، وعليه فقد بادر جاك سوستال وخليفته روبير لاكوست إلى تطبيق هذه السياسة، وسنتطرق في هذا هنا إلى مقارنة بين مشـروع سـوسـتال، وكذلك إصـلاحات لاكوسـت، ودورهما في إخماد الثورة موضـحين بذلك النقاط المشـتركة بينهما، وخصوصية كل واحدة على الأخرى، من حيث سياستهما، والمواقف المختلف منها، وكذلك مصير هاته السياسة.

**أولا: الشبه والاختلاف بين مشروع جاك وإصلاحات لاكوست :**

بعد نجاح الثورة الجزائرية وانتصاراتها المتتالية أتضح للحكام الفرنسيين أن الأمر ليس سهلا، ولذلك ارتأت أن المشكلة الجزائر لا يتم حلها بإجراءات العسكرية القمعية، فمنذ بداية عام 1955 تقدمت السلطات الفرنسية بجملة من البرامج الإصـلاحية الإدارية، والاقتصـادية والاجتماعية بهدف دمج الجزائر في فرنسـا، حيث لم تكن هذه الإصـلاحات نابعة من إرادة الحكام الفرنسـيين، وإنما اضـطروا للإعلان عنها – مشـاريع إصـلاحية – بهدف القضـاء على الثورة في ظل السياسة الفرنسية[1].

الـمعنى العام للإصلاحات أو الـمشاريع الإصلاحية، هو اللجوء إلى أحداث تطورات واتـخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأوضاع عن طريق التدرج في الإصلاح، حيث يتضح لنا من خلال هذه التدابير أن فرنسا تريد أحداث ثورة هادئة[2]، ولذلك سـعى المسـؤولون الفرنسـيون إلى تضـليل الرأي العام، والترويج بأن الثورة الجزائرية تعود إلى مشـاكل اقتصـادية واجتماعية، حيث صـرح الحاكم العام جاك سـوسـتال أن الثورة تعود لأسـباب قديمة على حد قوله : « إن أسباب الثورة في الجزائر تعود إلى النمو السـكاني وإلى أرض فقيرة ومناخ قاس، وقد أنتج كل هذا سـوء اسـتغلال دائم، الفرار من الريف إلى المدينة بسـبب تفشـي البؤس لدى مجموعة كبيرة من أفراد العائلات الجزائرية. »، ومن هنا بدأت الـمبادرات الإصلاحية باتـخاذ إجراءات المناسبة في مجالات مـختلفة منها الزراعية والصناعية وغيرها بـحجة أن ما تشهده الـجزائر من أحداث خلال هذه الفترة، هو عائد إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كما اسلفنا سابقا من

[1] قندل جمال : المرجع السابق، ص 390.

[2] لويزة قريشي، علجة داودي : المرجع السابق، ص 27.

خلال قيامهم بتقديـــــم تقارير مغالطة، لكسـب تأييد الرأي العام الفرنسـي، وحتى مغالطة الشـعب الجزائري من جهة وتشكيكه في ثورته وضمان نجاح هذه السياسة إصلاحية للقضاء على الثورة الجزائرية بأبسط الطرق من جهة أخرى[1].

فقد تبلورت سياسة المشاريع والإصلاحات، التي اعتمدتها السلطات الفرنسية من أجل المحافظة على الجزائر من خلال مشروع جاك سوستال الإصلاحي، حيث اعتبر هذا الأخير أن السياسة الإدماجة لا بديل لها، ولهذا نجده قد شرع في التحضير لمشاريع إصلاحية لتجسيدها على أرض الواقع[2]، فإن نظرية سوستال جاءت بعد تأكده من فشل الإجراءات العسكرية وأساليب القمعية[3]، ولتطبيق سياسته سعى إلى تشكيل سياسية عرفت بالقوة الثالثة، التي تسم بالتعقل والاعتدال، ومتشبعة بمبادئ الحضارة الفرنسية، ومناهضة للأفكار، التي يتبناها المجاهدين وكان هدفهم من وراء تأسيسها هو خدمة مصالحه الخاصة، ومناهضة جبهة التحرير الوطني، وإخماد نشاطها الثوري قبل استفحاله[4].

ومن اجل إتمام مشـــروعه الاندماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة والجمعية الجزائرية وتعويضـــهما بوزارة الجزائر بباريس، وإلغاء البلديات المختلطة وإنشاء القسم الانتخابي الموحد، وكانت وسيلته لتحقيق هذا البرنامج إنشاء جهاز الفرق الإدارية المتخصصة، الذي يعد من أهم ركائز سياسة التهدئة[5]، وعليه فإن المتتبع لمشروع سوستال الإصلاحي يستنتج أن هذا البرنامج قد تجاوزته الأحداث. كما أنه لا يتناول جوهر القضية الجزائرية، وهو المشكل السياسي إذ تغاضت عنه الإدارة الفرنسية وأعطته طابع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[6].

ولذلك فقد اســـتغل الحكام الفرنســـيين حالة الفقر والعوز، الذي يعاني منه الجزائريين، فقاموا باقتراح عدة مشـــاريع وحلول لإيهام الجزائريين بهدف إفراغ الثورة من محتواها الجماهيري، لأن نجاحها مقرون بمدى التفافه حولها، ولذلك قاموا بفتح فرص للعمل أمام الجزائريين للالتحاق بالتوظيف العمومي. كما أدرجوا في الوظائف العليا التي كانت حكرا على الأوروبيين مع فتح مراكز التكوين المهني. كما وجهوا اهتمامهم بمجال التعليم في إطار ما يعرف بمحاربة الأمية، لذلك عمدوا إلى إنشاء مدارس حكومية تضع ضمن منهاجها تعليم اللغة العربية بصفة إلزامية إلى جانب اللغة الفرنسية[7].

---

[1] نفسه، ص 28.

[2] عبد الرحمان خليفات : المرجع السابق، ص 18.

[3] جميلة بن إبراهيم: المرجع السابق، ص 30.

[4] محمد بالصالح، حسان شاري : المرجع السابق، ص 32.

[5] نفسه، ص ص 32 – 33.

[6] عبد الرحمان خليفات : المرجع السابق، ص 19.

[7] لويزة قريشي، علجة داودي : المرجع السابق، ص 30.

كانت الإصلاحات في المجال السياسي والإداري تهدف إلى تقريب الإدارة الاستعمارية من الجماهير، وحسب رأي الفرنسيين أن الهوة بين الإدارة وسكان، وسوء التسيير يعتبران سبب مباشر لاندلاع الثورة في الجزائر، لهذا عمدت إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات، التي تسمح للمسلمين بمشاركتهم في تسيير وإدارة شؤونهم[1]. أما في إطار إصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فقد سعى لاكوست إلى مواصلة فكرة بناء مشروع القوة الثالثة، والعمل على انتهاج مشاريع اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق التهدئة الشاملة[2]، ففي المجال الزراعي كما اسلفنا سابقا، حيث اتخذت سياسة الإصلاحات التي اعتمدتها السلطات الفرنسية على تحديث وتطوير القطاع الفلاحي، ذلك قصد إلهاء الشعب الجزائري عن ثورته[3]، ولذلك فقد سعت فرنسا إلى تطبيق كل ما يسهل عليها تجسيد إصلاحاتها على أرض الواقع، والتي باءت بالفشل، فحسب لاكوست يرجع إلى حالة الجهل والأمية، التي يعاني منها الجزائريين[4]، وعموما فإن هذه الإصلاحات، رغم الدعاية التي رافقتها إلا أنها لم تكن سوى واقع ظرفي، ومحاولة ميؤوس منها لسيطرة على الوضع من جديد بأسلوب آخر، فكل الإصلاحات كانت تخدم فكرة الإدماج وتشكيل ما يعرف بالقوة الثالثة[5].

أما على المستوى العسكري فقد ازدادت الإجراءات القمعية العسكرية، التي كانت لها تداعيات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، مما أثار موجة غضب لدى الرأي العام الفرنسي، ولم تتوقف إلا بعد سقوط حكومة غي موليه في 21 ماي 1957[6]، فقد حملة الانتقادات التي طالت العمليات العسكرية، التي قادتها فرنسا اتجاه الثورة الجزائرية القائمة على أساس تمشيط الواسعة للمنطقة، دون ترك قواعد عسكرية بها، والمساوئ التي كانت تعاني منها القوات الفرنسي على مستوى تنظيم، وفي نفس الوقت قوة جيش التحرير من الناحية العسكرية[7]. وأثناء إرساء هذه المشاريع الاستعمارية، كانت القوات الفرنسية تمارس أبشع أنواع القمع بمختلف الأشكال الوحشية، حتى أنه ما من فترة كانت أكثر ثقلا على المجاهدين من فترة حكم الاشتراكيين، وعلى رأسهم الاشتراكي روبير لاكوست[8]، فكل

[1] عبد الرحمان خليفات : المرجع السابق، ص 19.

[2] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص 135.

[3] محمد العربي الزبيري :**الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 110.

[4] عبد الرحمان خليفات : المرجع السابق، ص 20.

[5] نفسه، ص 21.

[6] فاطمة بن نوي : المرجع السابق، ص 33.

[7] لويزة قريشي، علجة داودي : المرجع السابق، ص ص 26 – 27.

[8] فاطمة بن نوي : المرجع السابق، ص 34.

تلك التحضيرات والتدابير، والمساعي المبذولة من طرف السلطة الفرنسية لم تحقق ما كانت تسعى إليه لم تستطيع أن تخمد نار الثورة الملتهبة، لاسيما في شرق البلاد[1].

**ثانيا: المواقف المختلف من مشاريع جاك سوستال وإصلاحات وروبير لاكوست :**

إن سياسة الإصلاحات ومشاريع، التي جسدتها السلطات الفرنسية في الجزائر وجدت مواقف مختلفة من طرف الجزائريين والفرنسيين أنفسهم، حيث تباينة هذه المواقف فيما بينها فقد عرفت سياسة الإصلاحات معارضة شديدة من قبل المستوطنين، لاسيما مع أزمة الاقتصادية التي شهدتها فرنسا[2]، فبعد إن تولى جاك سوستال مهامه في الجزائر كحاكم عام بدأ في تنفيذ إجراءاته ومشاريعه، حيث واجهت هاته المشاريع حملة من الانتقادات الشديدة من طرف المستوطنين. كما أثارت إصلاحاته معارضة متأججة من طرف بعض الشخصيات الفرنسية، حيث اعتبروها مكافأة للمتمردين، حيث سارعت بذلك العديد من تلك الشخصيات إلى توسيع حركة احتجاجية بغية إفشال مشروع سوستال ومن بينهم "كونيك كريفوا " (Konink Kivu ) و" روبر مارتيل " ( Rober Martel ). كما عارض كل نواب الحكومة الفرنسية إصلاحات، حيث شهدت المعارضة مناقشات كبيرة بين نواب الجمعية الوطنية[3]. كما رفضت غالبية هاته الفئة الأخيرة – النواب – فكرة الإدماج، التي تمنح للجزائريين المسلمين البالغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي، مما يخلق قوة سياسية إعلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا، ومنه يفرضون سيطرتهم على الفرنسيين[4]. كما أدى رفض الجزائريين لتلك الإصلاحات بماندیس فرانس (Mandes France) أن يقدم استقالته لرئيس الحكومة آنذاك غي موليه (Gi Molai) في 23 ماي 1956، موجها جملة من الانتقادات لسياسة الإصلاحات في الجزائر، حيث كان يرى بأنها دون مستوى تطلعات الجزائريين لأنهم لم يلمسوا أي خطوة ايجابية في هذا الجانب[5]، وعليه يتضح لنا إن سياسة الإدماج، التي سعى سوستال لتطبيقها اصطدمت بأرض الواقع وأصبحت جثة هامدة[6].

[1] محمد العربي الزبيري :**الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 110.

[2] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 160.

[3] عامر بوحجر، محمد عدوي : المرجع السابق، ص 43.

[4] إلهام عوادي ، لبنى ساري : المرجع السابق، ص 77.

[5] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 161.

[6] عامر بوحجر، محمد عدوي : المرجع السابق، ص 43.

وفيما يخص السلطات الخاصة كذلك فقد وجدت معارضة رغم مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها[1].

كما قرر المستوطنون الأوروبيون اللجوء للعمل الإرهابي عن طريق وضع القنابل والتفجيرات، حيث كان المستوطنون بما فيهم النساء مدججين بالأسلحة، ومن أشهر أعمالهم الإرهابية الرامية للحفاظ على الجزائر الفرنسية، ذلك العمل الإرهابي الذي قام به المستوطنون يوم 10 أوت 1956 بالقصبة، الذي تبنته منظمة سرية تدعى لجنة الأربعين[2]. كما يتضح من خلال العدد الصادر عن جريدة صدى الجزائر بتاريخ 23 ماي 1956 أن هناك فئة من المثقفين الفرنسيين كانت على قناعة بسياسة الإصلاحات، حيث أصدر 26 أستاذا من جامعة السوربون منشورا عبروا فيه عن إيمانهم بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث أكدوا في هذا البيان أن البؤس وعدم المساواة أدى إلى التمرد[3]، ويتضح لنا مما سبق أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت في كل مرة تسعى تحاول للتخفيف من ردود الفعل العنيفة التي سيظهره أنصار الجزائر الفرنسية من غلاة المستوطنين[4]. إن المواقف الجزائرية لم تختلف عن نظيرتها الفرنسية في رفضها للإصلاحات، التي عبر الشعب الجزائري وبعض الشخصيات الوطنية عن رفضهم لها[5]، إذ يظهر جليا هذا الرفض من خلال تصريح لفرحات عباس حول الإصلاحات التي جاء بها سوستال : « أنها ناقصة جدا، كان بالإمكان أن يرحب بها في 1920 أو 1930 أو 1939 أما في عام 1955 فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين[6]. ». أما في إطار الاستراتيجية المضادة لجبهة التحرير لتلك الإصلاحات، تمكنت الجبهة في نهاية عام 1956 من إنشاء إدارة بديلة ترعى شؤون الجزائريين، وتتكفل بحياتهم اليومية، هذا باعتراف من لاكوست نفسه، الذي أقر أن الثورة نجحت في إقامة هيئات وهياكل سياسية، وعسكرية واجتماعية بدل المؤسسات الاستعمارية[7].

وما نستنتجه من خلال ما سبق إن السياسة الإصلاحية التي طبقتها فرنسا في الجزائر شهدت رفض تام من قبل الجزائريين والفرنسيين، وذلك لأن المستوطنين رأوا فيها تهديد لمصالحهم في الجزائر بينما رأتها جبهة التحرير أنها توطيد للنظام الاستعماري في الجزائر[8]، ومن ردود الفعل الناتجة عن سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر هو قيام

[1] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 66.

[2] نفسه، ص ص 66 - 67.

[3] شمس الدين بوفنش : المرجع السايق، ص 161.

[4] نفسه، ص 163.

[5] عامر بوحجر، محمد عدوي : المرجع السابق، ص 44.

[6] فاطمة بن نوي : المرجع السابق، ص 28.

[7] شمس الدين بوفنش : المرجع السايق، ص ص 164 – 165.

[8] نفسه، ص 166.

الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر بتمرد أو ما يعرف بانقلاب العسكري في 13 ماي 1958، حيث اسقطوا الجمهورية الرابعة بعد أن فشلت في قضائها على الثورة، وقيام مكانها جمهورية الخامسة برئاسة شارل ديغول[1]، ولم تكتف الثورة الجزائرية بالحاق الهزائم العسكرية للقوات الفرنسية، بل ألحقت بالمستعمر هزيمة سياسية حتى تبرهن لها – فرنسا –، وعملا كل الشعب الجزائري بمختلف فئاته ملتف حول ثورته، خاصة الطلبة الجزائريون فقد أعلنوا في الداخل، وخارج الوطن يوم 19 ماي من عام 1956 اضرابا عاما عن الدراسة، حيث تخلوا عن دراستهم والتحقوا بصفوف الثورة في الجبال والأدغال ليدعموا كفاح ثورتهم[2].

**ثالثا: مصير مشاريع وإصلاحات كل من جاك سوستال وروبير لاكوست :**

بدأت بوادر فشل مشروع سوستال تظهر في العلن منذ شهر جوان 1955، ذلك عندما أخذت خلافاته مع رئيس الحكومة إذ كشف إدغار فور ( Edgar Faure )عن قلقه إزاء تطور الأوضاع في الجزائر، حيث صرح قائلا أمام مقربيه : « أن الوضع خطير ومقلق. »، وأدرك سوستال من خلال لقائه الذي جمعه مع رئيس الحكومة أن هذا الأخير قد تطور موقفه، وأصبح متحفظا من مساعي الولاية العامة في الجزائر لدرجة أن إدغار فور أقدم على كشف محتوى إحدى المذكرات السرية، التي أرسلها له الوالي العام، التي نصت على الخطوط العريضة لمشروع الإدماج، وكان ذلك أمام الرأي العام، إذ يتضح من خلال هذا أن إدغار فور كان يسعى لعرقلة خطة الإصلاحات، وإثارة مخاوف الفرنسيين من نتائج مشروع الإدماج مثل غزو 100 نائب جزائري للبرلمان الفرنسي، والخسائر المادية المترتبة عن هذا المشروع[3].

وأمام انتصارات الثورة الجزائرية، التي برهنت على فشل المشروع الإصلاحي لسوستال، فقد أدرجت المسألة الجزائرية في جدول أعمال دورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1955 بأغلبية المصوتين، حيث اكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب، بينما صرح سوستال هناك في الجزائر قائلا في هذا الشأن : « إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني.». من خلال هذا التصريح يتضح أن السلطة الفرنسية في الجزائر، وعلى رأسها سوستال الحاكم العام كانوا في قلق تام من النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية[4]. وإذا كان تدويل القضية الجزائرية واستفادتها من كسب الرأي العالمي وتعاطف الدولي، فعلى المستوى الداخلي تمثلت في تلك الهجومات، التي

[1] محمد بن موسى : المرجع السابق، ص 188.

[2] محمد لحسن أزغيدي : **مؤتمر الالصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 121.

[3] مراد أعراب : المرجع السابق، ص 172.

[4] محمد العربي الزبيري :**الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص ص 143 – 144.

كرست في توسيع الهوة بين الجزائر وفرنسا وقطع الطريق أمام عمليات التهدئة، التي كان يقوم بها سوستال، حيث يقول الأستاذ والمؤرخ محمد العربي الزبيري في هذا السياق أن : « انتفاضة العشرين أغسطس أيضا هي التي كسرت جناحي السيد سوستال الذي جمع كل قواه وجند سائر إمكانياته في جميع الميادين ليطبق قانون سنة 1947 لقد كان سوستال يؤمن بأن الإصلاحات الاجتماعية وبعض الحقوق للجزائريين تكتفي لعزل جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها، وكان يعتمد في حساباته على مجموعة من المعتدلين وبالضبط على السيد فرحات عباس وأتباعه، لكن زيغود الذي لم يكن في الحسبان تدخل بعنف فزاد الهوة اتساعا[1]. »، ودليل على ذلك ما نقله الكاتب الفرنسي "روبير بارا" (Robert Barra ) عن عقيد فرنسي قوله: « لقد انتهى كل شيء، سنرحل بعد 5 سنوات لقد سقط سوستال في المنعرج. ». كما نقل أيضا "إيفا كورير" (Yves courrière) عن أحد المستوطنين حيث قال : « بعد 20 أوت انتهى كل شيء لقد رأينا الفظاعة بعينها رأينا ما يمكن أن يفعلوا، تحريض آلاف الرجال والزج بهم في المعركة دون سلاح يدفعهم تعصب الجهاد دفعا انتهى كل شيء، لا فسحة للأمل بعد 20 أوت[2]. »

وكتبت **جريدة المجاهد** في إحدى أعدادها تصريح للسلطة الفرنسية، التي خابت أمالها في تحقيق التهدئة، حيث جاء فيها : « لقد كان الأساس الأول لسياسة التهدئة هو أننا كنا نظن أن الأهالي واقعون تحت ضغط الثوار وإرهابهم، ولكن الغريب هو أننا نعتقد في الوقت نفسه أن جميع الجزائريين متآمرين مع الثوار، والأمر الذي لاشك فيه على أي حال هو أن سكوت الأهالي عندما نسألهم يعبر عن رغبتهم العميقة في الاستقلال، وهي رغبة لا يمكن أن نتصور معها أنهم يقبلون الانضمام لفرنسا، لأنهم يعرفون أن الانضمام لفرنسا يعني الرجوع إلى ما كانوا عليه من المرتبة المنحطة أمام مستعمريهم والحق أن حملة الانضمام، التي قمنا بها لم تأت إلا بنتائج هزيلة[3]. »، وتقدر بعض المصادر الفرنسية أن مهمة لاكوست بالجزائر انتهت بإفلاس النظام الي كان يمثله[4]، فقد حقد الأوروبيين على الوزير المقيم روبير لاكوست إذ عملوا على إطاحته وإسقاط الجمهورية الرابعة لأن قانون الإطار يمنح للمسلمين أن يحصلوا على المساواة في التمثيل. كما اسلفنا سابقا[5]، فكل تلك المحاولات باءت بالفشل، ومما يجدر الإشارة إليه أن السلطات الفرنسية

---

[1] وليد بوشبوب : " دور هجومات 20 أوت 1955 في ترسيخ الثورة وإفشال المساعي الفرنسية لوأدها "، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، مج 03، ع 03، نوفمبر 2021، ص 132.

[2] محمد عباس :**نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية ( 1954 – 1962 )**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 110.

[3] جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، ع 12، بتاريخ 15 / 11 / 1957، ص 11.

[4] محمد عباس : المرجع السابق، ص 270.

[5] رقية منصوري، سارة ذويب : المرجع السابق، ص 110.

جربت كل طاقتها العسكرية معززا بالحلف الأطلسي[1]. كما بدأت الاضطرابات في الجزائر لاسيما وأن لاكوست كان يعرب علنا عن تخوفه من الحادث الدبلوماسي مماثل لديان بيان فو[2]. وأمام الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني عجزت الحكومات الفرنسية من القضاء على الثورة[3].

نلاحظ مما سبق ذكره أن حكومات فرنسا توالت سقوطها منذ اندلاع الثورة التحريرية في1954، وحاولت كل واحدة منها معالجة الثورة، ذلك من خلال وضع مشاريع تهدف للقضاء عليها – الثورة – في مهدها، إلا أنها لم تفلح في ذلك فعجزت أمام عزيمة الشعب الجزائري، الذي لم تستطع الإدارة الاستعمارية الوقوف في وجهه.

[1] علي كافي : **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د س، ص 176.

[2] شارل ديغول : **مذكرات الأمل التجديد 1958 – 1962**، تر : سموحي فوق العادة، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1981، ص 24.

[3] خديجة دراجي، الزهراء عباس : المرجع السابق، ص 69.

# الخاتمة

إن مشاريع وإصلاحات جاك سوستال وروبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية اخذت وقتا من الزمن جعلها تصـــطدم بجدار من التحديات، التي ما فتئت تقاوم دون هوادة، ذلك انطلاقا الفهم العقائدي لدى قادة الثورة في شـقيه السـياسـي والعسـكري من جهة، وصـمود الشـعب الجزائري من ناحية أخرى، ذلك الفهم المتمثل في أن الله قادر على إحداث فوارق ترجح الكفت المقهور على الظالم.

ومن هنا فإننا استطعنا إلى حد ما أن نخلص في أخر هذا العمل المتواضع، الذي وسم بـ : "**السياسة الفرنسية في مجابهة الثورة الجزائرية من خلال سياسة جاك سوستال وروبير لاكوست 1955-1958 دارسة مقارنة**"، إلى النقاط الموالية :

– سـعت فرنسـا في سـبيل احتفاظها بالجزائر الفرنسـية، فسـخرت كل امكانياتها المادية والبشـرية في اخضـاع الشعب الجزائري وابقائهم تحت سيطرتها، وعزله عن ثورته، متخذة بذلك كل طرق والأساليب التي تسهل عليها عملها في سبيل ذلك.

– حددت السلطات الفرنسية سياستها التي ستنتهجها في الجزائر، واختارت الحل العسكري كوسيلة لإنهاء المشكلة الجزائرية معتمدة بذلك على المحتشدات والمناطق المحرمة، والاسلاك المكهربة وعمليات التمشيط. كما قامت بموازاة مع أسلوبها القمعي تبني إصلاحات لتهدئة الأوضاع من جهة وكسب تأييد الرأي العام الدوي.

– أصدرت الإدارة الفرنسية مجموعة من الإصلاحات، التي جسدها كل من جاك سوستال وروبير لاكوست في سياستهما ضمن استراتيجيات التهدئة العامة خلال فترة الثورة الجزائرية.

– شمل مشـروع جاك سـوسـتال مختلف المجالات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، الذي كان يهدف من ورائه إفشـال العمل المسـلح. بينما روبير لاكوسـت انتهج الحل العسـكري كسـياسـة للتهدئة بهدف عزل الثورة عن القاعدة الشعبية.

– رفض المستوطنون تعيين الجنرال كاترو، مما اجبر غي مولي باستبداله بـــروبير لاكوست، واستحداث منصب جديد مكان الحاكم العام يطلق عليه وزير مقيم عام، وله مقعد في برلمان الفرنسي.

– تباينت الإجراءات الفرنسية لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست من حيث الوسائل، إلا أنها اشتركت في نفس الأهداف.

– جاءت كل الإصـلاحات والمشـاريع المتبناة من طرف السـلطات الفرنسـية في الجزائر عبارة عن إصـلاحات ومشاريع وهمية، إلا أنها فشلت بسبب تمسك الشعب الجزائري بثورته وإصراره على كفاح حتى الاستقلال.

– بعد فشـــل الحكومات الفرنســـية في عهد الجمهورية الرابعة في قضـــائها على الثورة التحريرية في الميدان العسـكري، لجأت الى إسـتراتيجية أخرى تقوم على الإصـلاحات، كان الغرض من ورائها ذلك هو امتصـاص غضـب الشعب الجزائري، إلا أن هذه الإصلاحات قوبلت برفض التام من الجزائريين والمستوطنين.

– انتهت سياسة الإصلاحات والمشاريع، التي وضعتها الجمهورية الفرنسية الرابعة بفشل في تحقيق اهدافها، حيث نتج عن هذا الفشل أزمة سياسية في فرنسا بسقوط حكومات متعاقبة خلال الفترة الممتدة ما بين 1955 – 1956.

– كان للفرنســـيين بمختلف أطيافهم مواقف معادية لأي حل ســـلمي تجاه المســـألة الجزائرية، وعلى وجه الخصوص الغلاة من المستوطنين، الذين يؤمنون بفكرة الجزائر فرنسية، هذا عائد إلى تخوف هذه الفئة على مصالحها، مما دفعها إلى ارتكاب عمليات عنيفة في حق الشعب الجزائري.

– أعلن الفرنسيون في 13 ماي 1958 عن تمردهم بعد أن يئسوا من سياسة حكوماتهم، وبذلك تكون الثورة التحريرية قد أدخلت الإدارة الاستعمارية في أزمة سياسية بسقوط الجمهورية الرابعة، وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول.

كما يمكن الخلوص لمجموعة من التوصيات يمكن حصرها في :

– تخصيص لكل حاكم عام للجزائر خلال الثورة الجزائرية دراسة خاصة به للإمام بشتى جوانب فترته.

– دراسة الثورة وفقا لمراحلها، حيث ينبغي أن نخصص لكل مرحلة دراسة خاصة.

– الوقوف على ردود الفعل الوطنية من سياسية وعسكرية تجاه الإدارة الاستعمارية.

– الالتفاف للقادة والشخصيات الفاعلة في الثورة.

# الملاحق

**الملحق رقم 01** : قرار تعيين جاك سوستال حاكما عاما للجزائر[1].

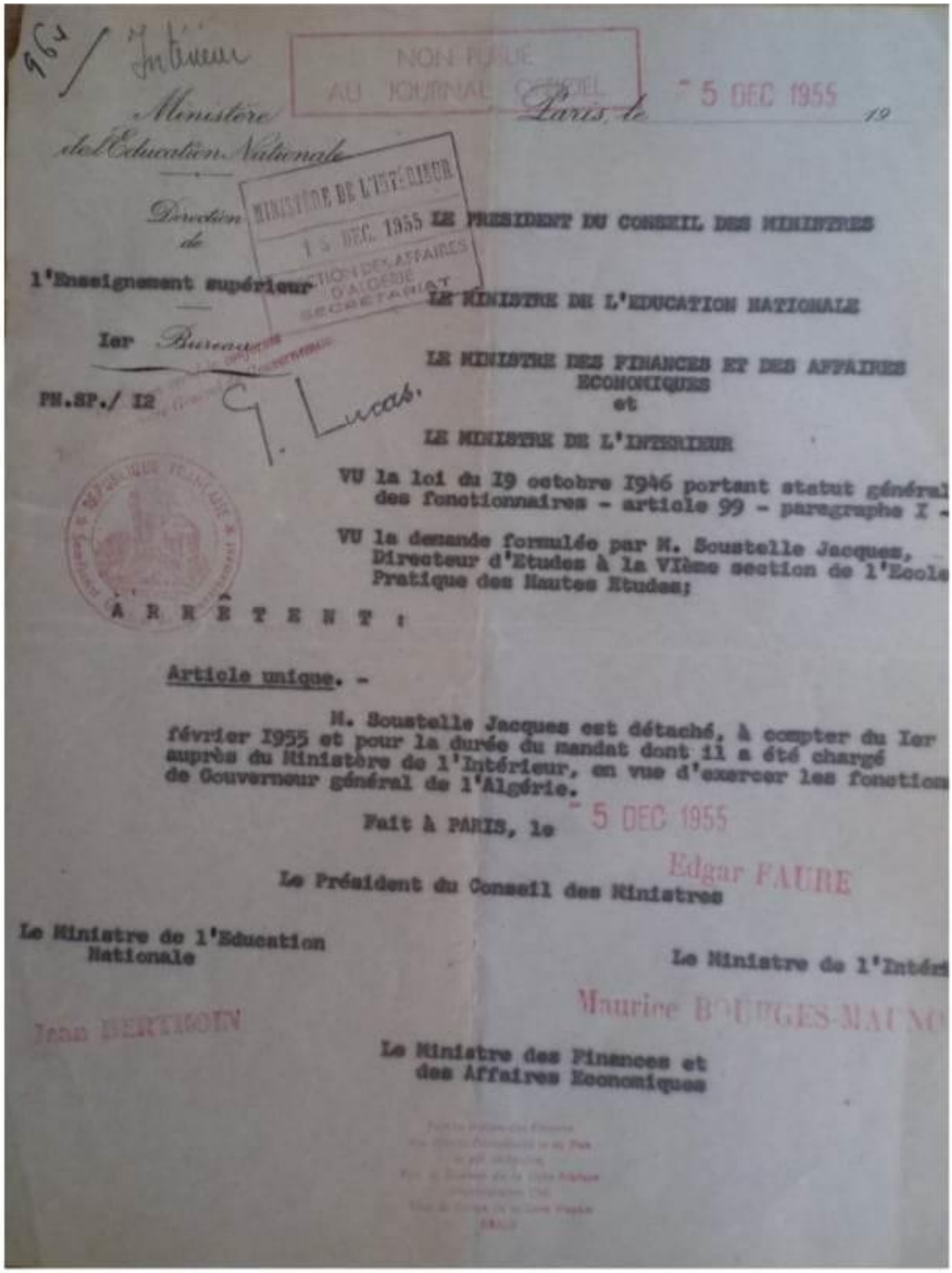

Intérieur
Ministère de l'Education Nationale

NON PUBLIÉ AU JOURNAL OFFICIEL

Paris, le 5 DEC 1955 19

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
15 DEC. 1955
DIRECTION DES AFFAIRES D'ALGÉRIE SECRÉTARIAT

Direction de l'Enseignement supérieur

Ier Bureau

PN.SP./ I2

LE PRESIDENT DU CONSEIL DES MINISTRES

LE MINISTRE DE L'EDUCATION NATIONALE

LE MINISTRE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ECONOMIQUES
et

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR

VU la loi du I9 octobre I946 portant statut général des fonctionnaires - article 99 - paragraphe I -

VU la demande formulée par M. Soustelle Jacques, Directeur d'Etudes à la VIème section de l'Ecole Pratique des Hautes Etudes;

A R R Ê T E N T :

Article unique. -

M. Soustelle Jacques est détaché, à compter du Ier février I955 et pour la durée du mandat dont il a été chargé auprès du Ministère de l'Intérieur, en vue d'exercer les fonctions de Gouverneur général de l'Algérie.

Fait à PARIS, le 5 DEC 1955

Le Président du Conseil des Ministres

Edgar FAURE

Le Ministre de l'Education Nationale

Jean BERTHOIN

Le Ministre de l'Intérieur

Maurice BOURGES-MAUNOURY

Le Ministre des Finances et des Affaires Economiques

[1] كوثر الهاشمي : المرجع السابق، ص 279.

**الملحق رقم 02** : نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955[1].

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

**Titre 1er**

**Art. 1**- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

**Art. 2**- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

**Art. 3**- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances ce la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

**Art. 5**- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

[1] يزيد بوهناف : المرجع السابق، ص ص 208 – 213.

**الملحق رقم 03** : مقتطفات من تصريحات الفرنسيين خلال عامي 1956 – 1957[1] .

# مقتطفات من تصريحات المسؤولين الفرنسيين خلال عامي ١٩٥٦-١٩٥٧

« ان جميع الجنود الفرنسيين لهم سلوك رائع وان الحالة هادئة بالجزائر »

لاكوست : ١٤/٥/٩٥٦

«لئن كانت الوضعية تبدو في سنة ١٩٥٥ منهارة فاننا شاهد اليوم بعد تقرير السلطات الخاصة ان السكان قد رجعت اليهم الثقة وقد اكد الى الجنرال « بلان » انه مبتهج بسلوك جنودنا الشبان »

لاكوست : في ١٥/٥/١٩٥٦

« انى اعتقد اننا سنكون في نهاية الصيف سادة الموقف »

« شابيبكس » كاتب الدولة للداخلية ١٦/٥/١٩٥٦

« اؤكد لكم اننا سنحصل في بضعة اشهر على نتائج هامة جدا اى على انضمام قسم كبير من السكان الينا »

لاكوست : ١/٦/١٩٥٦

« لقد تحصلنا على نتائج مدهشة في الشمال القسنطيني حيث توقف نشاط الفرق المسلحة ، ولا توجد الا بعض اعمال لارهاب الفردية »

« ماكس لوجون » ٨/٦/١٩٥٦

«ان تصميم فرنسا وعزمها على تطبيق اصلاح سياسي اجتماعي ، وشجاعة جنودنا . ان كل ذلك قد مكننا من تحسين الوضعية بالجزائر تحسينا كاملا »

في مولي : ١٧/٦/١٩٥٦

«اننا نملك جميع الوسائل اللازمة لتهدئة الجزائر »

لاكوست : ١٨/٨/

« اننا عندما نتامل في الوضعية العامة بالجزائر نجدها قد تحسنت تحسنا ملحوظا ، وقد صار الثوار هم الذين يشعرون بالفشل والهزيمة ، وقد دلت الوثائق التي اخذناها وتصريحات المساجين على ان قادة الثورة قد احسوا بخيبتهم »

لاكوست : ١٢/٨/١٩٥٦

« لقد حققنا اهدافنا . فالكدرياج قد اتى ثماره . وخصوصا في شرقي عمالة قسنطينة وفي وادي الصومام وقد بلغ عدد القرى التي انضمت الينا ٤٠٠ قرية . سطرناه . بل انها ستتم قبل الاجل المضروب. بالجزائر يومي ٢٥ و٢٧ وان الجيش الفرنسي هو سيد الموقف . وقد دلت عبارة قادة جبهة التحرير على انهم يحسون بملل كبير »

قد تحسنت الوضعية في الجزائر تحسنا محسوسا في القبائل الصغرى والكبرى وفي قسم من عمالة وهران ان التهدئة تتحقق شيئا فشيئا حسب البرنامج الذي قد اعترف قادة جبهة التحرير الوطني الذين اجتمعوا

« ماكس لوجون » : ١٥/٩/١٩٥٦

[1] جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، ع 15، بتاريخ 01 / 01 / 1958، ص 7.

**الملحق رقم 04** : الحاكم العام جاك سـوسـتال في زيارته لمنطقة الأوراس أوت 1955 " إنه يعدهم ويمنيهم

".[1]

[1] مسعود عثماني : **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012 ، ص 201.

1957 روبرت لاكوست Lacoste وعلى يمينه الجنرال سلان ...Salan
مشروع لاكوست... الانجاز القادم

**الملحق رقم 05** : روبير لاكوست وإلى جانبه الجنرال سالان[1].

[1] شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 182.

**الملحق رقم 06** : نص لائحة 61 نائبا[1].

« 26 Septembre 1955, Motion de Politique Générale »

« Ce jour 26 Septembre 1955 en raison de la gravité des événements que traverse l'Algérie, les élus du 2ème collège soussignés appartenant :

1° à l'assemblée Nationale.

2° au Conseil de la République.

3° à l'Assemblée de l'Union Française.

4° à l'Assemblée Algérienne.

Se sont réunis à l'effet de préciser leur attitude :

Ils tiennent tout d'abord à dénoncer et à condamner formellement la répression aveugle qui frappe un nombre considérable d'innocents, appliquant le principe de la responsabilité collective à une population sans défense.

Ils demandent la cessation immédiate de cette répression et le retour à une conception plus saine et normale des règles de la justice.

Analysant les raisons profondes des troubles actuels, ils affirment solennellement qu'elles sont essentiellement d'ordre politique.

Ils sont ainsi conduits à constater que la politique dite d'intégration, qui n'a jamais été sincèrement appliquée, malgré les demandes réitérées des élus du 2ème collège, est actuellement dépassée.

L'immense majorité des populations est présentement acquise à l'idée nationale algérienne.

[1] مراد أعراب : المرجع السابق، ص ص 207 – 208.

Interprètes fidèles de cette volonté, les élus soussignés croient de leur devoir d'orienter leur action vers la réalisation de cette aspiration.

A cet effet, ils donnent mission impérative à tous leur parlementaires de défendre cette politique devant toutes les instances parlementaires et gouvernementales qu'elles mettront en face de leur responsabilité.

Ils décident de créer un comité permanent de coordination de l'action des élus à tous les échelons qu'aura pour tâche de suivre l'évolution de la situation politique. » .

**الملحق رقم 07** : القائمة الإسمية للذين سلحهم روبير لاكوست من الجزائريين[1].

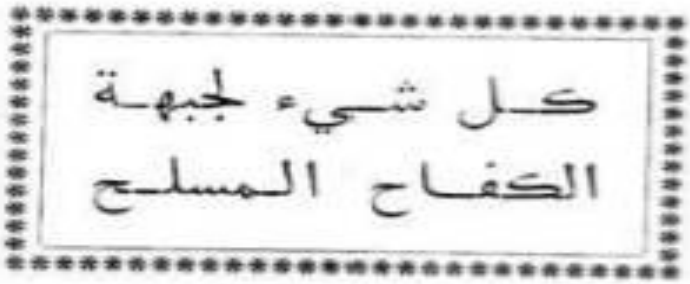


# قائمة اسماء المجاهدين الجزائريين الذين سلحهم لاكوسط

**هذه قائمة المجاهدين الذين تفضل م - روبير لاكوست بتسليحهم وتهييئهم للكفاح في الجبال والسهول الجزائرية. وهم الآن يخوضون غمار الحرب التحريرية بجانب اخوانهم تحت راية جيش التحرير الوطني المظفر .**

**جماعة تيزي (عزازقة)**

| | |
|---|---|
| حناشي ادير | رشاشة خفيفة |
| عباس صلاح | بندقية حرب |
| عرفوب عمارة | • |
| بوغلاج أحمد | • |
| اكارغيت بوسعيد | • |
| الحلل ارزقي | • |
| عمراش سعيد | • |
| عمراش موحند | • |
| عمراش محمد | • |
| آيت رمضان محمد | • |
| بورياح مهدي | • |
| اويعزيز عكلي | • |
| اوكايدا عمار | • |
| بركوش سعيد | • |
| اغيت محمد | رشاشة خفيفة |

| | |
|---|---|
| الشايب محمد | بندقية حرب |
| ايت رمضان محمد | • |
| ايت رمضان محمد | • |
| امجدين محمد | • |
| حميش محمد | • |
| طنكا احمد | • |
| اوزير محمد | • |
| طيطا محمد | • |
| بوسعدين محمد | • |
| حسن ازرقي بركان محمد | • |
| بركان محمد | • |
| وكان بشير | • |
| حناشي محمد | • |
| الشايب عقلي | • |

**جماعة ياسكرين (تلزيفت)**

| | |
|---|---|
| بوتودج محمد | بندقية حرب |
| بوتودج عمار | • |
| بودجلو محمد | • |
| بوديج ارزقي | • |
| تاكزيفت ارزقي | • |
| مواز ارزقي | • |
| بطا عمار | • |
| تكزيفت عمار | • |

[1] جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، ع 3، بتاريخ 01 / 09 / 1956 ، ص ص 34 – 40.

# قائمة المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع:

## القرآن الكريم برواية حفص.

## أولا: المصادر

### 1- الجرائد:

جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني الأعداد التالية:

- العدد 3، بتاريخ 01 / 09 / 1956.
- العدد 12، بتاريخ 15 / 11 / 1957.
- العدد 15، بتاريخ 01 / 01 / 1958.

### 2- كتب:

#### أ) بالعربية:


- إحدادن زهير : **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، ط 1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- حربي محمد : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر : نجيب عياد، صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ، د. س.
- حشية عمار: **بيد مجردة تقريبا**، ط1، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2017، ص 87.
- ديغول شارل : **مذكرات الأمل التجديد 1958 – 1962**، تر : سموحي فوق العادة، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1981.
- الزبيري محمد العربي : **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984م.
- الصالح محمد الصديق : **كيف ننسى هذه جرائمهم**، دار هومة للنشر، د. م، 2009.
- الصديق محمد الصالح : **عملية العصفور الأزرق**، دحلب، د.م، د.س.
- عباس محمد : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية ( 1954 – 1962 )**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- قليل عمار : **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية، د. م، 2013.

- كافي علي : **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د س.

- المدني أحمد توفيق : **مذكرات حياة كفاح**، ج 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- المدني أحمد توفيق : **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.س.

- نايت بلقاسم مولود قاسم : ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر او بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

**ب) بالفرنسية:**

- Jacques Soustelle, **L'espérance trahie**, Edition alma, Paris, 1962.

**ثانيا: المراجع**

**1- كتب:**

-

- أزغيدي محمد لحسن : **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- اوزغيدي محمد لحسن : **نشأة جيش التحرير الوطني (1945 – 1954)**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

- البجاوي محمد : الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1962، ط 2، دار الرائد للكتاب – الجزائر، 2005.

- بزيان سعدي : **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005.

- بن نادر الطيب : **الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة على الجزائر وتاريخها المشرق**، دار الهدى للنشر، د. م، د. س.

- بوحوش عمار : **التاريخ السياسي الجزائر من البداية إلى غاية 1962**، ط 3، دار البصائر، الجزائر، 2008.

- بورغدة رمضان: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 – 1962**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012.

- بوزاهر حسين : العدالة **القمعية في الجزائر المستعمرة 1830 – 1962**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة، د. س.

- بوعزيز يحي : الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 – 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003.

- بوعزيز يحي : **الثورة في الولاية الثالثة (1954 – 1962)**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

- بوعزيز يحي : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج3، دار الغرب للنشر والتوزيع، د. م، 2010م.

- بوعزيز يحي : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- بومالي أحسن : **اول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ خرافة الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، 2010، الجزائر.

- بومالي أحسن : **ستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954م – 1956م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د. م، د. س.

- الزبيري محمد العربي : **تاريخ الجزائر المعاصر( 1954 – 1962 )، ج 2، اتحاد كتاب العرب، سوريا، 1999**.

- شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدان، بيروت – باريس، 1986.

- عثماني مسعود : **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

- عثماني مسعود : **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، ط 4، دار الهدى، عين المليلة، الجزائر، 2013.

- عدة بن داهمة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الاراضي ابان احتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962**، ج 1، ط 1، مؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة، 2013.

- العسلي بسام : **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010.

- العسلي بسام : **أيام جزائرية خالدة**، دار النفائس، لبنان – بيروت، د س.

- عمورة عمار : **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

- غربي غالي : **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954 – 1958**، ط1، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

- غربي غالي : **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية** " بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام "، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.

- غيليسي جوان : **الجزائر الثائرة**، تع : خيري حماد، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1961.

- قنان جمال : **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطن المجاهد، الجزائر، د. س.

- قندل جمال : **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، ج2، دار الثقافة، الجزائر، د. س.

- لونيسي رابح، **بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989**، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

- مطر محمد العيد : **العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية**، دار الهدى، الجزائر، 1977.

- الميلي محمد مبارك : **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995.

- يحي جلال : **السياسة الفرنسية في الجزائر ( من 1830 إلى 1960 )**، دار المعرفة، القاهرة، د. س.

## 2- مجلات ودوريات علمية:

- البار صباح : " تجنيد الفرقة المتحركة للشرطة الريفية ضمن الجيش الفرنسي في الثورة 1954 - 1962 "، **مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت – الجزائر، مج 6 ، ع 03، ديسمبر 2022..

- بختاوي قاسمي: " المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبرة (تلمسان) "، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مج 3، ع 1، 1 ديسمبر 2012، جامعة معسكر، الجزائر.

- بكار محمد: " التقارير السرية لمصلحة الربط للشمال الإفريقي SLNA واندلاع ثورة أول نوفمبر 1954في الجزائر "، **مجلة المواقف للبحوث والدراســـات في المجتمع والتاريخ**، مج 17، ع 01، جويلية 2021، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.

- بن موسى محمد: " سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956 - 1958م "، **مجلة قضايا تاريخية**، ع 02، 1437هـ - 2006م.

- بوحوش عمار: " ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر "، **المجلة الجزائرية للعلوم الســياســية والعلاقات الدولية**، مج 2، ع1، معهد العلوم الســياســية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 01 / 06 / 1994.

- بوشبوب وليد : " دور هجومات 20 أوت 1955 في ترسيخ الثورة وإفشال المساعي الفرنسية لوأدها "، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، مج 03، ع 03، نوفمبر 2021.

- بوشو وليد: " الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1939) "، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج 05، ع 02 (2021)، جامعة ال جزائر02 – أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

- بوضرب عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58 - 1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف - بئر خادم، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001 – 2002.

- بوضرساية بوعزيز: " لقاء الرائد فانسون مونتاي بالشهيد مصطفى بن بولعيد عام 1955 من الاستنطاق إلى الاستجواب "، **مجلة الدراسات التاريخية العسكرية**، مج 02، ع 04، جويلية 2020.

- بوفنش شمس الدين، حماميد حسيبة: " اليسار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية دراسة في قانون السلطات الخاصة (1956 – 1958) " **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد 01، 2022.

- بومالي أحسن: " مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية "، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر 1954، ع 8، ماي 2003، الجزائر.

- حفظ الله جمال : " خط موريس من خلال الوثائق فرنســـية( دراســـة تقنية ) "، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس يمليانة، ع 13.

- الزبيري محمد العربي: " السياسة الفرنسية اتجاه ثورة أول نوفمبر"، **مجلة أول نوفمبر**، ع 52، الجزائر، 1981.

- شبوب محمد، بن موسى محمد: " سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955 - 1956م "، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع 26، جوان 2019.

- عبدو طيب : " مواقف فرانسوا ميتران من الثورة التحريرية "، **مجلة متيجة للدراسات الإنسانية**، جامعة الجزائر 2، ع 07، جوان 2017.

- قبايلي امال: " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955 "، **المصادر**، مج 10، ع 1، 10 افريل 2008، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- قدور محمد: " رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية) "، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، جامعة الجزائر 02، أبو القاسم سعد الله، مج 03، ع 08، ماي 2020.

**3- رسائل جامعية:**

**أ) أطروحات دكتوراه:**

- تامة يونس: **قانون السلطات الخاصة وأبعاده في معالجة القضية الجزائرية 1956 –1962م**، رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه LMD في التاريخ، (غير منشورة )، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، 2022 - 2023.

- زبير رشيد: **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها**، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ( غير منشورة )، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، 2012 - 2013.

- هاشمي كوثر: **الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية (1955 – 1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام، ( غير منشورة )، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، 2016 - 2017.

**ب) رسائل الماجستير:**

- أعراب مراد: **خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001 - 2002.

- بوفنتش شمس الدين: **سياسة الوزير المقيم العام روبير لاكوست اتجاه الثورة الجزائرية (1956 – 1958)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013 - 2014.

- بوهناف يزيد: **مشاريع التهدئة أبان الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013 - 2014.

- طاس ابراهيم: السياسة **الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 – 1958**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

- منغور احمد: **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1962**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2005 - 2006.

**ت) رسائل الماستر:**

- بالصالح محمد، شاري حسان: **الحكام العامون وسياستهم تجاه الثورة الجزائرية جاك سوستال نموذجا**، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تخصص المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2019 - 2020.

- بعيسى وفاء: **السياسة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية مصالح الإدارية المتخصصة – نموذجا – 1955 – 1962م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2013 - 2014.

- بن إبراهيم جميلة: **استراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية 1958 - 1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمه، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012 - 2013.

- بن نوي فاطمة: **الاستراتيجية الفرنسية – اقتصاديا اجتماعيا – من اجل تطويق الثورة (1954 – 1958)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة 2013 - 2014.

- بنة فاطمة: **بن يوسف بن خدة ومسيرته النضالية (1920 – 2003)**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2015 - 2016.

- بوحاج سارة، محبوب وفاء: **المخططات الفرنسية والعمليات العسكرية الاستعمارية في الثورة الجزائرية (1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي قالمة، 2017 - 2018.

- بوحجر عامر، عدوي محمد : **مشروع جاك سوستال في القضاء على الثورة التحريرية 1955 – 1956**، مذكرة مكملة لنيل درجة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2021 - 2022.

- بوراس أسماء، قيطون سمية: **الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر 1830 – 1848م ( دي بورمون – كلوزيل ) دراسة مقارنة**، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –، 2017 - 2018.

- بوعافية شيماء، زوارعة سعاد: **استراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة (1954 – 1958م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2019 - 2020.

- حليمي هاجر، خالدي رحمة: **المشاريع السياسية في الجزائر خلال فترة الثورة التحريرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ل. م. د، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2021 - 2022.

- خليفات عبد الرحمان: **سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة الثورة الجزائرية 1958 – 1960**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2016 - 2017.

- دراجي خديجة، عباس الزهراء: **سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية (1956 – 1958م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس – المدية، 2017 - 2018.

- زمال صفية، ساعي نجأة: **جرائم الاستعمار الفرنسي بحق الجزائر إبان الثورة التحريرية (1954 – 1962)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (ل. م. د)، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2019 - 2020.

- زناش سهام، بوعافية بشرى: **روبير لاكوست وسياسة التهدئة 1956 – 1958**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، قس العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، 2019 - 2020.

- زيتوني ندى، خليفة أية، **قانون حالة الطوارئ 3 أفريل 1955م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، 2021 - 2022.

- طيور بثينة، ناصري عيشة: **السياسة الفرنسية الاستعمارية اتجاه الثورة الجزائرية على الحدود الشرقية وردود فعل الثورة التحريرية من 1954 – 1962**، مذكرة لنيل درجة شهادة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، 2019 - 2020.

- عوادي إلهام، ساري لبنى: **المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية 1955 – 1958 – دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2021 - 2022.

- فران ميمونة، أعيلاوي مغنية: المخططات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الفرنسية أثناء الثورة الجزائرية التحريرية مشروع قسنطينة نموذجا 1958 إلى 1962، مذكرة مكملة للمتطلبات شهادة الماستر تاريخ، قسم علوم إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2017 - 2018.

- قريشي لويزة، علجة داودي: **السياسة الفرنسية في الجزائر 1958 – 1962 من خلال مذكرات الأمل لشارل ديغول**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، فسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس – المدية، 2016 - 2017.

- منصوري رقية، ذويب سارة: **روبير لاكوست والثورة الجزائرية 1956 – 1958**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (ل. م. د)، قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي – تبسة، 2020 - 2021.

**4- الموسوعات والقواميس:**

- شرفي عاشور : **قاموس الثورة الجزائرية ( 1954 – 1962 )**، ترجمة : عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- الكبالي عبد الوهاب : **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة الحربية للدراسة والنشر، د.م، د. س.

- مرتاض عبد المالك : **دليل مصطلحات الثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية – الجزائر، د. س.

**5- المواقع الالكترونية:**

- مقال إلكتروني، الرابط https://moodle.univ-chlef.dz، تاريخ الاطلاع 25 مارس 2023، الساعة 9:50 صباحا.

- مقـال إلكتروني، الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع 09 مـاي 2023، الساعة 6:48 صباحا.

- liberation-nord : ROBERT LACOSTE**, ARTICLE ELECTRONIQUE,** LE LIEN ELECTRONIQUE : HTTPS://WWW.LIBERATION-ORD.ORG/RESISTANCE/BIOGRAPHIES/ROBERT_LACOSTE.PHP, 05/05/02023, 18:23.

# فهرس الموضوعات

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | |
| **شكر وعرفان** | |
| **قائمة المختصرات** | |
| **مـقـدمـة** | **10** |
| **الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة للجزائر قبيل 1955** | |
| أولا: الأوضاع السياسية | **18** |
| ثانيا: الأوضاع العسكرية | **22** |
| **الفصل الأول: جاك سوستال وروبير لاكوست وقيدهما للجزائر 1955 – 1956** | |
| **المبحث الأول : جاك سوستال وتنصيبه حاكما عاما على الجزائر 1955** | **27** |
| أولا : المولد والنشأة | **27** |
| ثانيا : المناصب التي تقلدها جاك سوستال | **28** |
| ثالثا : جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر | **30** |
| **المبحث الثاني : روبير لاكوست وتنصيبه وزيرا على الجزائر 1956** | **32** |
| أولا : المولدة والنشأة | **32** |
| ثانيا : المناصب التي تقلدها لاكوست | **33** |
| ثالثا : روبير لاكوست وزيرا مقيما على الجزائر | **34** |
| **المبحث الثالث : المقارنة بين جاك سوستال وروبير لاكوست من حيث النشأة وتقلد المناصب** | **36** |
| أولا : المولد والنشأة | **36** |
| ثانيا : المهام والمناصب القلدة | **37** |
| ثالثا : صفة حكم الجزائر | **38** |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: الإجراءات الاولية لكل من جاك سوستال وروبير لاكوست ضد الثورة الجزائرية** | |
| **المبحث الأول : الإجراءات الأولية لجاك سوستال للقضاء على الثورة** | **43** |
| أولا : سياسة التفاوض وسياسة القمع | **43** |
| ثانيا : تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وطلب الإمدادات العسكرية | **46** |
| **المبحث الثاني : الإجراءات الأولية لروبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية** | **52** |
| أولا : التعزيزات العسكرية | **52** |
| ثانيا : حرب الإبادة | **54** |
| ثالثا : سياسة عزل الثورة | **57** |
| **المبحث الثالث : التماثل والتباين في سياسة كل من جاك سوستال وروبير لاكوست في مواجهة الثورة الجزائرية** | **60** |
| أولا : التماثل والتباين في الإجراءات الأولية لجاك ولاكوست للقضاء على الثورة الجزائرية | **60** |
| ثانيا : ردود الأفعال المختلفة حول الإجراءات الأولية لجاك سوستال وروبير لاكوست تجاه الثورة | **63** |
| **الفصل الثالث: مشاريع واصلاحات جاك سوستال وروبير لاكوست في القضاء على الثورة الجزائرية** | |
| **المبحث الأول: مشاريع جاك سوستال للقضاء على الثورة** | **69** |
| أولا: مشروع جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية | **69** |
| ثانيا : إصلاحات جاك سوستال للقضاء على الثورة الجزائرية | **72** |
| **المبحث الثاني: سياسة إصلاحات روبير لاكوست لإجهاض الثورة الجزائرية** | **82** |
| أولا: دوافع وأهداف إصلاحات روبير لاكوست | **82** |
| ثانيا: إصلاحات روبير لاكوست | **84** |
| **المبحث الثالث: التقاطع والتباين في مشاريع وإصلاحات كل من جاك سوستال وروبير لاكوست** | **93** |
| أولا: الشبه والاختلاف بين مشروع جاك وإصلاحات لاكوست | **93** |
| ثانيا: المواقف المختلف من مشاريع جاك سوستال وإصلاحات وروبير لاكوست | **96** |

| | |
|---|---|
| ثالثا: مصير مشاريع وإصلاحات كل من جاك سوستال وروبير لاكوست | **98** |
| **الخـاتـمـة** | **101** |
| **الملاحق** | **104** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **113** |
| **فهرس الموضوعات** | **125** |
| **ملخص البحث:** | |

**ملخص المذكرة باللغة العربية والانجليزية :**

**ملخص باللغة العربية:**

توضـــح الحقائق والمعلومات التي أوردناها في بحثنا هذا، أن ســـلطات الفرنســـية سـعت بكل الطرق والوسـائل لتطبيق سـياسـتها القمعية والاغرائية التي مسـت مختلف الجوانب إدارية واقتصادية واجتماعية منها، حيث هدفت هذه السياسة الإصلاحية التي اعتمدتها فرنســا لتضــليل الرأي العام وتشــكيك الجزائريين في ثورتهم وعزل عنها قاعدتها الشعبية وخلق قوة ثالثة رغم اختلاف الأساليب الإ أنها اشتركت في أهدافها.

**الكلمات المفتاحية:** جاك ســـوســـتال – روبير لاكوســـت – الثورة الجزائرية – السياسة الفرنسة.

**باللغة الإنجليزية:**

**Summary**:

The facts and information that we have included in this research show that the French authorities have sought by all means and means to implement their repressive and seductive policy that affected various administrative, economic and social aspects of them. Third, despite the different methods, they shared their objectives.

**key words**:

Jack Sostal - Robert Lacoste - Algerian Revolutio - French politics.